الأربعاء 18 آذار 2020
العدد 4008 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 18 Mars 2020 no 4008 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

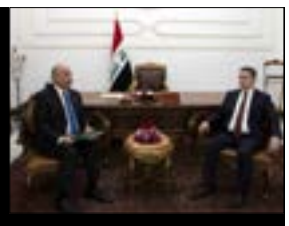

العراق:
عدنان الزرفي
مرشح الدقائق الأخيرة
18

اليمن:
الجيش و«اللجان»
على أبواب مأرب
... بانتظار إشارة الحسم
20

قصة المساعي الأميركية لإطلاق الفاخوري [2]

«كورونا»
الاصابة الأولى
لم تأتِ من ايران؟

- حزب الله يتحضّر للأسوأ: خطة صحية شاملة
- من يؤمّن للفقراء سلّتهم الصحية؟

[4 ـ 15]

(أ ف ب)

قضية اليوم

قصة المساعي الأميركية لإطلاق الفاخوري

رئيس المحكمة سمع موقف حزب الله... ورئيس الحكومة تبلّغ بالقرار عند صدوره (هيثم الموسوي)

لاحقاً أن الهدف هو الحؤول دون مثوله أمام القضاء المدني بدعاوى قام بها أسرى سابقون لدى قوات الاحتلال، وهو ما حصل.

بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وصل الى بيروت فريق أمني وقانوني، بينهم ممثل قانوني عن الفاخوري، وقام هذا الوفد بجولات شملت كل «المعنيين دون أي استثناء»، وصولاً الى رئاسة الحكومة الجديدة وإلى وزيرة الدفاع أيضاً. وكان الكلام مزدوجاً. الأول يطالب بإطلاقه لأسباب صحية، والثاني التلويح بمشروع قانون قابل للتشريع ويقضي بإعلان الولايات المتحدة الخصومة المباشرة مع كل الذين يتورطون في قضية الفاخوري. وقال مندوب أميركي لأحد المسؤولين اللبنانيين صراحة: إذا مات الفاخوري في بيروت، فسوف تتم معاقبة لائحة تشمل أكثر من 25 شخصاً، بينهم وزراء وقضاة وضباط كبار وقانونيون وموظفون إداريون يتحملون جميعاً المسؤولية عن موته. وإن العقوبات ستشملهم على طريقة من تتهمهم الولايات المتحدة بالتعاون مع حزب الله وبالتعرض لحياة مواطن أميركي. وبحسب المعطيات، فإن النتيجة كانت على الشكل الآتي:

ـ هلع غير مسبوق في جانب الفريق القريب من الرئيس عون، ولما كان الأخير يرفض الموافقة على الطلبات الأميركية، جاء من هو قريب منه ليدعوه الى تغليب مصالح لبنان العليا، وأن لبنان اليوم ليس في وضع يسمح له بالدخول في مواجهة إضافية مع واشنطن.

ـ خوف ورعب من جانب قضاة وضباط كبار، تعرضوا كما يقولون لتهديد بتجميد حساباتهم ومنعهم من السفر ومقاضاتهم أمام محاكم أميركية وعالمية بتهمة قتل الفاخوري.

ـ تراجع متوقع من جانب قيادات عسكرية وأمنية تسعى الى تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية وهي قاربت الأمر من زاوية أن الفاخوري ليس قضية مهمة يجب التوقف عندها الآن.

وخلال الأسبوع الماضي، تسارعت الاتصالات بين جميع الأطراف، وعمد رئيس المحكمة العسكرية القاضي حسين العبدالله الى إبلاغ حزب الله أن هناك وجهة لدى قضاة المحكمة العسكرية بقبول الدفوع المقدمة من وكلاء الفاخوري، وأن أربعة من القضاة سيوافقون. ولكن موقف حزب بالله الذي تبلّغه رئيس المحكمة قال بأن الحزب يحترم ويدعم الاتهام الذي وجّهته القاضية نجاة أبو شقرا إلى الفاخوري، وأنه لا يرى أي منطق في اعتبار التهم قد سقطت بمرور الزمن. وسمع العبدالله من مسؤولين في حزب الله مباشرة: «إذا كنتَ تتعرّض لضغوط، ولا تستطيع مقاومتها، فارجئ الجلسة إلى حين معالجة الأمر، بدل اتخاذ قرار ستحمل أوزاره في الدنيا والآخرة». وانتهى التواصل بين الحزب ورئيس المحكمة بقول الأخير إنه لن يفرج عن الفاخوري. موقف حزب الله نفسه تم إبلاغه أيضاً الى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، علماً بأن الأخير صار يتصرف بطريقة مختلفة مع الجميع بعدما تبيّن له أنه صار خارج الجسم القضائي، فيما يشيع العبدالله أنه سيغادر لبنان نهائياً بعد إحالته على التقاعد.

وقبل ساعات من صدور القرار، تبلغت السفارة الأميركية عبر مصدر أمني رفيع المستوى أن المحكمة العسكرية تتجه لإصدار القرار. لكن رئيس المحكمة عمد قبل صدور القرار، بأقل من ساعة، الى الاتصال برئيس الحكومة ووزيري الدفاع والعدل مبلغاً مضمون القرار، ليتبيّن بعد مرور وقت قصير أنه تم تسريب القرار الى الإعلام، بينما كانت خلية في السفارة الأميركية في بيروت تستعد لتسلّم قرار الإخلاء والعمل على نقل الفاخوري الى السفارة في عوكر. وتم حجز طائرة طبية كان مقرراً أن تأتي الى بيروت من اليونان، لكن تقرر أن تنتظره في قبرص حيث يفترض أن يتم نقله من هناك الى مستشفى عسكري أميركي في ألمانيا قبل إعادته الى الولايات المتحدة الأميركية، وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً التثبت من حصوله حتى ليل أمس. فبعد إصدار قاضي الأمور المستعجلة في النبطية، أحمد مزهر، قراراً بمنع الفاخوري من السفر (بناءً على استدعاء مقدّم من الأسرى المحررين: سهى بشارة، جهاد عواضة، علي درويش ونبيه عواضة، عبر وكيلهم المحامين حسن بزي وهيثم عزو)، لم يعد ممكناً إخراج العميل بصورة شرعية من البلاد. وفيما يُنتظر أن يتقدّم وكلاء الدفاع عنه بطلب نقض قرار مزهر، تقدّمت النيابة العامة لدى محكمة التمييز العسكرية بطلب نقض قرار المحكمة العسكرية الصادر أول من أمس، والذي قضى بكفّ التعقبات بحق الفاخوري.

وأبلغهم أن الملف بحوزته، وأنه تبلغ قراراً رفيعاً ببذل كل الجهود من أجل تحقيق «فك احتجاز» الفاخوري الذي قال أوبراين إنه «مواطن أميركي يلاحق بتهم سياسية لا أساس قانونياً لها».

لم تمض أيام، حتى كانت الأجهزة المعنية في الولايات المتحدة الأميركية قد استنفرت جميعها. حتى إن مسؤولاً في وزارة الخارجية قال لزائر لبناني «يبدو أن الرجل مهم أكثر مما نعتقد». ويومها، تولى وزير الخارجية بومبيو ومساعدين له من ديفيد هيل الى ديفيد شنكر الى السفارة في بيروت العمل بصورة متواصلة، وكانت التعليمات بأن المطالبة بإطلاق سراح الفاخوري «بند دائم» على جدول أي اجتماع يعقد مع المسؤولين اللبنانيين.

في هذه الأثناء، كانت الأجهزة الأمنية الأميركية تتحرك في بيروت بعيداً عن القنوات الدبلوماسية. وقررت القيام باتصالات جانبية مع «شخصيات لبنانية تربطها صلات قوية بحزب الله». والغرض «البحث في إسقاط تحفّظ الحزب بعدما تبلّغ الأميركيون من مسؤولين رسميين في لبنان أن القرار غير ممكن من دون موافقة الحزب».

وحسب المعلومات، فإن الخطة الأميركية توزعت على ثلاثة محاور: الأول رسمي، وتولّته وزارة الخارجية، وبعتمد على اتصالات مباشرة مع رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل والمستشار الرئاسي سليم جريصاتي.

الثاني أمني وعسكري، وتولّته السفارة الأميركية في بيروت وممثلون عن الأجهزة الأمنية الأميركية وشمل قيادة الجيش ومديرية المخابرات والقضاء العسكري ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية.

الثالث أمني ـ سياسي، وتولّته الاستخبارات الأميركية بالتعاون مع دبلوماسيين أميركيين، وجرت لقاءات في بيروت وباريس وواشنطن مع شخصيات لبنانية يعتقد بأنها يمكن أن تتحدث مع حزب الله من أجل الأمر. وترددت معلومات عن مفاجأة تقول بأن شخصية سياسية لبنانية على صلة قوية بحزب الله اجتمعت مع الجانب الأميركي في باريس وسمعت الرسالة التي يفترض بها نقلها الى بيروت.

وحسب المعلومات، فإن حصول الادعاء على الفاخوري واضطرار القضاء الى توقيفه، دفع بالجانب الأميركي الى البحث عن وسائل أخرى، من بينها التقارير عن وضع صحي معقّد يعانيه الفاخوري، وكان قرار نقله الى مستشفى بعيداً عن الأعين، يهدف الى التعمية على حقيقة وضعه الصحي من جهة، وضمان حماية خاصة له بحجة أن الأميركيين تبلغوا معلومات عن احتمال تعرضه للقتل. ثم ليتبيّن لاحقاً أن مجلس الوزراء الذي خصص لإعلان التعبئة العامة، كلف وزير الخارجية ناصيف حتي، بالتعاون مع وزير الصحة، الاتصال بسفارات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتزويد لبنان بالاستلزامات الطبية والاستشفائية والمخبرية والأدوية بموجب هبات أو مساعدات عينية أو مادية. لافتٌ إقدام الحكومة على مد يدها لطلب المساعدة من المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية من دول طاولها الفيروس وأصابتها النكبة الاقتصادية من جرائه. ولافت أيضاً تكليف وزير الخارجية، في وقت تعيش فيه الحكومة منذ ولادتها عزلة دولية، وقبلها رئاسة الجمهورية، بعدما لم يلحظ جدول أعمال رئيس الحكومة أي جولة عربية أو غربية، وهو ما يتعذر عليه القيام به على الأقل لدواع صحية بعد إقفال المطارات وانتشار كورونا.

ليس مستحيلاً أن تقدّم أي دولة عربية مساعدات مالية، لكن لأي حكومة ستقدَّم هذه المساعدات، بعد مرحلة جفاء سياسية مع لبنان؟ وأي دولة غربية أن تقدّم أيضاً مساعدات عينية، وهي التي تخصص مليارات الدولارت حالياً لمواكبة حملة مكافحة المرض. لكن كيف لهذه الدول أن تتحرك، فيما لبنان الخاص والرسمي منكفئ في شكل فاعل عن تقديم المساعدة لشعبه ونظامه الصحي. ففي العالم اليوم حملة شاملة من كبار رجال أعمال وأثرياء ومصرفيين وأصحاب شركات معلوماتية وخدماتية ودور أزياء لتخصيص مساعدات مباشرة لدعم حملة بلادهم ومستشفياتها وتأمين أدوية التعقيم وصناعة الأجهزة التنفسية المطلوبة تحت إشراف الحكومات مباشرة. لكن في لبنان، الذي انكشف فساد السلطة فيه أمام العالم أجمع بعد تظاهرات 17 تشرين الأول، وتهريب الأموال الى الخارج، وفي غياب أدنى المبادرات يمكن أي دولة أن تمدّه بالمساعدة حتى الإنسانية، في وقت تنكشف فيه يومياً فضائح جديدة. إذ فيما ينشغل اللبنانيون بتأمين أدوية ضرورية بعدما فقدت من الأسواق، تنشغل الحكومة في ترتيب أوضاع المصارف، وترضخ حالياً لأسوأ عملية ابتزاز من جانبها، وهو أمر تراقبه الدول المعنية وممثلوها في بيروت. فأي دولة يمكن أن تساهم في مدّ لبنان بما يحتاج إليه، (وهذا أمر سيطرح لاحقاً أيضاً عند الحديث عن دعم قطاع الكهرباء ومشاريع البنى التحتية)، في حين أن المصارف التي حققت أرباحاً طائلة وهرّبت أموالها الى الخارج، مع مجموعات من السياسيين، لم تكلف نفسها عناء القيام بمبادرة ما في هذه المرحلة؟ كما لم يفكّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أسر أموال المستشفيات ومستوردي الأجهزة الطبية والأدوية، كما أموال اللبنانيين المحتاجين في هذا الظرف لمكتسباتهم، مستفيداً من تغطية سياسية ودينية وأمنية وقضائية له ولجمعية المصارف ورئيسها سليم صفير. لا بل إن الحكومة رضخت للمصارف التي خالفت جوهر قرار التعبئة العامة وبنوده المتعلقة بعمل المصارف، وقررت الإغلاق قبل أن تتراجع أمس جزئياً، ولكن في مقابل شبه تسوية عقدها وزير المال غازي وزني وأظهرت استسلامها لها. لأن الحكومة المتجهة الى تشريع «كابيتال كونترول» مُجحف، وهو ما أصبح مسلّماً به، وتسلّم رقاب اللبنانيين للمصارف، لن تقف عند هذا الحد. والبحث التفصيلي بدأ في اتجاه الخطوة التالية، أي «هيركات»، مع وضع صيغ تفصيلية عدة له، يجري تداولها في أوساط سياسية ومصرفية، فيما اللبنانيون غارقون في وضع خطط خروجهم أصحاء من أزمة كورونا. وفي حين كان البعض قد اعتقد بأن الهيركات قد طوي بتطمينات سياسية، ظهر أن المصارف «تقسّط» للبنانيين خطتها لإحكام القبضة على أموالهم جرعة جرعة. وهي تستفيد من المصيبة الصحية وهلعهم وانشغالهم بمتابعة يوميات تفشي المرض، لتصفّي حساباتها معهم بتغطية سياسية وقحة من الحكومة ورئاسة الجمهورية.

تقرير

مهزلة العدالة بين غبش والحاج

رضوان مرتضى

خرج المقرصن الإلكتروني إيلي غبش من السجن أخيراً. أمضى الحلقة الأضعف في قضية فبركة جرم التعامل مع العدو الإسرائيلي للفنان المسرحي زياد عيتاني أكثر من سنتين خلف القضبان، فيما اكتفى القضاء العسكري الذي حكم بكفّ التعقّبات عن العميل عامر الفاخوري بسجن رئيسة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية سابقاً المقدم سوزان الحاج شهرين فقط مع غرامة قدرها مئتي ألف ليرة. لم يكن ينقص القضاء العسكري سوى أن يعتذر من المقدم الحاج على اعتبار أنها سُجنت شهراً إضافياً قبل صدور الحكم. وما أشبه الأمس باليوم. فالقضاء الذي رضخ للتدخل السياسي قبل أيام أبدع قبل سنة ونيّف. وفيما ترك مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بيتر جرمانوس الأمر لتقدير المحكمة في اتخاذ قرار قبول الدفوع الشكلية في ملف فاخوري القاضي بسقوط الجرم بمرور الزمن العشري، في الوقت الذي يفترض بالنيابة العامة التشدد، سجّل جرمانوس نفسه سابقة قبل سنتين عندما طلب البراءة لسوزان الحاج. لم يسبق ممثل النيابة العامة على خطوته أحد. حضر شخصياً ليترافع مطالباً بتبرئتها مما تُتّهم به. حتى الوكيل القانوني للضابط المتهم تلعثم يومها. إذ إن مطالعة جرمانوس كانت أشبه بمرافعة دفاع عن ضابط استغلت مركزها الحسّاس لتلفيق جريمة لمواطن بريء. مهزلة القضاء، لا تقف عند حد. شفعت الحظوة السياسية للمحرضة، بينما تقرر الاقتصاص بشدة من المنفّذ الذي لا خيمة سياسية تُظلّله ولا قدرة مالية تدعمه. تجدر الإشارة إلى أن المحكمة العسكرية أصدرت حكمها في قضية الحاج وغبش بتاريخ 30 أيار 2019. أعلنت براءة الحاج من جرم التدخل في فبركة ملف التعامل مع العدو الإسرائيلي للممثل عيتاني، لعدم توفر العناصر الجرمية ضدها، بينما حكمت بسجنها مدة شهرين، وغرامة مالية 200 ألف ليرة لبنانية، بجرم كتم معلومات تتعلّق بهذا الملف. وقضى الحكم بإنزال عقوبة الأشغال الشاقة ثلاث سنوات بحق المقرصن إيلي غبش، خُفّضت إلى السجن لمدة سنة واحدة انتهت أمس.

مقالة

الحكومة تشحذ مساعدات... وتستسلم للمصارف

هيام القصيفي

ساهمت الحيثيات السياسية والشعبية التي رافقت تشكيل الحكومة في إحاطتها بأزمات داخلية أضيفت الى عزلتها الخارجية. وعند تفاعل أزمة صحية مستجدة كانتشار كورونا، وتفاقم الأزمة المصرفية، ظهرت مفاعيل هذا العزل المزدوج. صحيح أن الحكومة نالت شرعية ديموقراطية من خلال التصويت في مجلس النواب على الثقة، لكنها لم تتمكن من الحصول على شرعيتها السياسية والشعبية منذ أن بدأت خطواتها المتعثرة، وإرباكاتها المتكررة. هذا ما يحدث في ملف التشكيلات القضائية، وصفقة الإفراج عن عامر الفاخوري المتهم بتعذيب معتقلي الخيام. إضافة الى التعبئة العامة التي لم تعدّها الحكومة، بل استنبط فكرتها مستشارو القصر الجمهوري، من دون أن تضع الحكومة أي خطة عملية لتنفيذها ومواكبتها بإجراءات تتعلق بوزارات الكهرباء والمياه وشركات الخلوي، وترجمتها على الأرض، وعدم تحديد هوية منفذي التعبئة.

في المقابل، ومع بدء انتشار الفيروس كان لافتاً أن لبنان لم يحظ بالاهتمام المعتاد من دول اعتادت رعايته عند أزمات مماثلة، كما كان يحصل خلال الحروب والأزمات المعيشية الحادة. عدا فرنسا عبر قنوات خاصة ولأسباب تتعلق بتوأمة أو تبادل صحي من خلال مؤسسات استشفائية خاصة متعاونة معها، وبضع معدات صينية لمطار بيروت، لم يجد لبنان سنداً فعلياً على مستوى تأمين الاحتياجات الضرورية والمعدات الطبية اللازمة. صحيح أن تفاعل الأزمة الصحية في كل أوروبا جعل كل دولة تحصر طواقمها ومعداتها واحتياجاتها في بلدها، إلا أن لبنان أيضاً لم يحظ أيضاً بتحرك فاعل من الأمم المتحدة تجاهه، ولا من أي دولة عربية أو غربية بأدنى اهتمام لتأمين الحد الأدنى من احتياجاته، وترك لقدره وتعليمات منظمة الصحة العالمية. من هنا كان لافتاً أن مجلس الوزراء الذي خصص لإعلان التعبئة العامة، كلف وزير الخارجية ناصيف حتي، بالتعاون مع وزير الصحة، الاتصال بسفارات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتزويد لبنان بالاستلزامات الطبية والاستشفائية والمخبرية والأدوية بموجب هبات أو مساعدات عينية أو مادية. لافتٌ إقدام الحكومة على مد يدها لطلب المساعدة من المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية من دول طاولها الفيروس وأصابتها النكبة الاقتصادية من جرائه. ولافت أيضاً تكليف وزير الخارجية، في وقت تعيش فيه الحكومة منذ ولادتها عزلة دولية، وقبلها رئاسة الجمهورية، بعدما لم يلحظ جدول أعمال رئيس الحكومة أي جولة عربية أو غربية، وهو ما يتعذر عليه القيام به على الأقل لدواع صحية بعد إقفال المطارات وانتشار كورونا.

ليس مستحيلاً أن تقدّم أي دولة عربية مساعدات مالية، لكن لأي حكومة ستقدَّم هذه المساعدات، بعد مرحلة جفاء سياسية مع لبنان؟ وأي دولة غربية أن تقدّم أيضاً مساعدات عينية، وهي التي تخصص مليارات الدولارت حالياً لمواكبة حملة مكافحة المرض. لكن كيف لهذه الدول أن تتحرك، فيما لبنان الخاص والرسمي منكفئ في شكل فاعل عن تقديم المساعدة لشعبه ونظامه الصحي. ففي العالم اليوم حملة شاملة من كبار رجال أعمال وأثرياء ومصرفيين وأصحاب شركات معلوماتية وخدماتية ودور أزياء لتخصيص مساعدات مباشرة لدعم حملة بلادهم ومستشفياتها وتأمين أدوية التعقيم وصناعة الأجهزة التنفسية المطلوبة تحت إشراف الحكومات مباشرة. لكن في لبنان، الذي انكشف فساد السلطة فيه أمام العالم أجمع بعد تظاهرات 17 تشرين الأول، وتهريب الأموال الى الخارج، وفي غياب أدنى المبادرات يمكن أي دولة أن تمدّه بالمساعدة حتى الإنسانية، في وقت تنكشف فيه يومياً فضائح جديدة. إذ فيما ينشغل اللبنانيون بتأمين أدوية ضرورية بعدما فقدت من الأسواق، تنشغل الحكومة في ترتيب أوضاع المصارف، وترضخ حالياً لأسوأ عملية ابتزاز من جانبها، وهو أمر تراقبه الدول المعنية وممثلوها في بيروت. فأي دولة يمكن أن تساهم في مدّ لبنان بما يحتاج إليه، (وهذا أمر سيطرح لاحقاً أيضاً عند الحديث عن دعم قطاع الكهرباء ومشاريع البنى التحتية)، في حين أن المصارف التي حققت أرباحاً طائلة وهرّبت أموالها الى الخارج، مع مجموعات من السياسيين، لم تكلف نفسها عناء القيام بمبادرة ما في هذه المرحلة؟ كما لم يفكّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أسر أموال المستشفيات ومستوردي الأجهزة الطبية والأدوية، كما أموال اللبنانيين المحتاجين في هذا الظرف لمكتسباتهم، مستفيداً من تغطية سياسية ودينية وأمنية وقضائية له ولجمعية المصارف ورئيسها سليم صفير. لا بل إن الحكومة رضخت للمصارف التي خالفت جوهر قرار التعبئة العامة وبنوده المتعلقة بعمل المصارف، وقررت الإغلاق قبل أن تتراجع أمس جزئياً، ولكن في مقابل شبه تسوية عقدها وزير المال غازي وزني وأظهرت استسلامها لها. لأن الحكومة المتجهة الى تشريع «كابيتال كونترول» مُجحف، وهو ما أصبح مسلّماً به، وتسلّم رقاب اللبنانيين للمصارف، لن تقف عند هذا الحد. والبحث التفصيلي بدأ في اتجاه الخطوة التالية، أي «هيركات»، مع وضع صيغ تفصيلية عدة له، يجري تداولها في أوساط سياسية ومصرفية، فيما اللبنانيون غارقون في وضع خطط خروجهم أصحاء من أزمة كورونا. وفي حين كان البعض قد اعتقد بأن الهيركات قد طوي بتطمينات سياسية، ظهر أن المصارف «تقسّط» للبنانيين خطتها لإحكام القبضة على أموالهم جرعة جرعة. وهي تستفيد من المصيبة الصحية وهلعهم وانشغالهم بمتابعة يوميات تفشي المرض، لتصفّي حساباتها معهم بتغطية سياسية وقحة من الحكومة ورئاسة الجمهورية.

تقرير

مشروع الـ «كابيتال كونترول»: دياب يسحب «سقف الدولار» من يد المصارف

اجتمع أمس وزير المال غازي وزني مع وفد من جمعية المصارف، برئاسة سليم صفير. صورة اللقاء تعكس وجوهاً مُبتسمة ومرتاحة، تتناقض مع الأجواء «المشحونة» التي سادت بين الفريقين أول من أمس، بعدما طلب وزني تحرّك النيابة العامة رفضاً لقرار «الجمعية» إقفال فروع المصارف من 17 حتى 29 آذار. المصارف خالفت بقرار الإقفال قرار مجلس الوزراء، ومنعت المودعين من التصرف بأموالهم بالدولار. نتيجة الاجتماع، كانت موافقة المصارف على فتح «بعض» الفروع ابتداءً من اليوم، والقيام بالإجراءات المطلوبة «لتسيير الخدمات المصرفية من أجل تلبية حاجات الناس في هذه الظروف الصعبة والدقيقة التي نعيشها». تلبية حاجات الناس لدى المصارف، تستثني الحسابات بالعملة الأجنبية، فهي لن تُفرّط بـ«فرصة» الحجز على ما تبقى من ودائع بالدولار، في ظلّ أزمة السيولة والملاءة التي تُعانيها.

في المقابل، وضع رئيس الحكومة حسّان دياب تعديلات على «مشروع تنظيم ووضع ضوابط استثنائية موقّتة على بعض العمليات والخدمات المصرفية»، أو مشروع قانون «كابيتال كونترول»، المُقدّم من وزارة المال. العيب الأساسي في مشروع غازي وزني، كان أنّه يمنح صلاحيات استثنائية لسلامة، ويُعطي سرقة المصارف للمودعين، عبر منحها (إلى جانب المصرف المركزي) حقّ الحجز على الودائع بالعملات الأجنبية وتحديد سقف السحوبات. لم تطرأ تعديلات جمّة على المشروع الأساسي، ولا يزال يعتريه الكثير من الثغَر (كعدم استثناء أموال المؤسسات العامة من القيود). لكن أبرز تعديل أدخله دياب على المشروع كان بعدم منح المصارف ومصرف لبنان الحق في تحديد حق السحوبات بالعملات الأجنبية. يبرز ذلك بشكل أساسي في المادة 7 من مشروع القانون، التي باتت تنص على أنّه «نظراً للظروف الاستثنائية الحاضرة، وانطلاقاً من مبدأ التداول بالعملة الوطنية، تُحدد سقوف السحوبات بالعملة الأجنبية لدى المصارف العاملة في لبنان بقرار يصدر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المال». فيما كانت المادة نفسها في اقتراح وزني تنص على أن سقف السحوبات بالعملة الأجنبية يُحدّد «بتعميم عن مصرف لبنان بالتنسيق مع جمعية المصارف والمصرف المعني». لكن المادة التاسعة المُخصصة لإيداع الشيكات أبقيت على ما كانت عليه، لجهة أنه «لا يُمكن قبض الشيكات المحررة بالعملات الأجنبية نقداً على شبابيك المصارف، بل يتم إيداعها في الحساب».

ومن المنتظر أن يُعرض الاقتراح على مجلس الوزراء قريباً لإقراره وإحالته على مجلس النواب.

(الأخبار)

بنك عـوده

بيان صحافي

إعلان من بنك عوده ش م ل

بيروت، في 17 آذار 2020

انطلاقاً من التدابير الأخيرة المتّخذة للحدّ من انتشار فيروس كورونا، وبناءً لقرار الحكومة اللبنانيّة وتوصيات جمعيّة المصارف في لبنان، تلفت الانتباه إلى أنّ سلامة عملائنا وموظّفينا تبقى أولى أولويّاتنا. وبهدف ضمان استمراريّة الأعمال، يحيط بنك عوده ش م ل عملاءه بما يلي:

1- سوف يفتح البنك 10 من فروعه لتنفيذ عمليّات ضروريّة وطارئة للشركات (LC/LG, SWIFT)، تجهيز كشوفات الرواتب، تعميم مصرف لبنان بشأن عمليات الاستيراد، إلخ.)، وستشغيلها هذه الفروع فقط وفقاً للمواعيد التي يأخذونها من الاثنين إلى الجمعة، بين 8:30 صباحاً و12:30 ظهراً. الفروع هي:

- باب ادريس
- جفينور
- فردان
- فال دو زوق
- صوفيل
- سيتيه دورا
- الحازميّة
- صيدا الجنوبي
- طرابلس الميناء
- شتورة

2- سيتمّ تنفيذ الطلبات والعمليّات المصرفية للأفراد من خلال شبكة أجهزة الـATM والـITM المنتشرة على كافّة الأراضي اللبنانيّة، ومن خلال القنوات المصرفيّة عبر الموبايل والإنترنت.

3- إنّ مركز خدمة العملاء (Contact Center) على الرقم 1570 أو الرقم 01/212120 بتصرّفكم على مدار السّاعة للإجابة عن أسئلتكم واستفساراتكم وتنفيذ عمليّاتكم.

كذلك، ستقوم الإدارة العامّة بتأمين الدعم اللازم من خلال تواجد الموظّفين المعنيّين في أقسام محدّدة ضمن مكاتبهم.

نشكر لكم تفهّمكم في هذه الظروف الصعبة ونتمنّى لكم الصحّة والعافية.

على الغلاف

الإصابة الأولى بالفيروس لم تأتِ من إيران؟

الضجيج السياسي حول الطائرة الإيرانية التي نقلت ليل 20 ــ 21 شباط الماضي ما قيل إنها «أول حالة إصابة بكورونا في لبنان»، ربما يكون مفيداً لبعض القوى السياسية، لكن اعتباره حقيقة هو بلا شك مكلف من الناحية الصحية. فخلف الحديث عن أن إيران هي المصدر الأول لـ«كورونا» في لبنان، «اختبأت» معلومات تؤكد أن «كوفيد 19» وصل الى بيروت قبل الطائرة الإيرانية. البحث عن مصدر العدوى لا يزال قيد التقصي. والحقيقة موجودة في عهدة الآباء اليسوعيين الذين تأخروا في الإعلان عما يجري في ديزي في بيروت وبكفيا

ميسم رزق

في 21 شباط الماضي، أعلن عن تسجيل أول إصابة مؤكدة في لبنان بفيروس «كورونا»، بعد 12 ساعة من الفحوصات التي جاءت نتيجتها إيجابية لحالة من اثنتين مشتبه فيهما، كانتا على متن الرحلة الجوية نفسها القادمة من إيران. مُذذاك، بدأ الاستثمار السياسي في قضية وطنية تعني جميع اللبنانيين وأمنهم الصحي، وبدأت الحملات لإغلاق المطار في وجه الرحلات الآتية من إيران، باعتبارها المُصدّر الأول للوباء العالمي الى البلاد.

بدلاً من الكلام على «جنسية» مصدر الوباء، وجعله مادة في البازار السياسي، كان ينبغي الالتفات إلى أن وصول الفيروس إلى لبنان حصل قبل الطائرة الإيرانية. وهذا الأمر يخضع اليوم للتحقيق من قبل فريق الترصد الوبائي في وزارة الصحة التي يتوجّب عليها الإعلان عن ذلك لتحديد «رأس» لا يزال ربما مجهول الهوية، ساهم في انتشار الوباء قبل وصول الطائرة الإيرانية والإعلان عن أول حالة. فقد علمت «الأخبار» أن العوارض ظهرت على عدد من المُصابين منذ 26 شباط، أي بعدَ خمسة أيام من موعد وصول الطائرة. أحد هؤلاء هو المدرّس مارون كرم الذي توفي يوم 11 آذار. معظم المصابين الآخرين هم من الآباء المقيمين في دير مار يوسف في الأشرفية، والذين لم يُعلن عن إصابتهم سوى بتغريدة نشرها الراهب اليسوعي الأب روني الجميل عبر صفحته على «فايسبوك» يوم 8 آذار، قائلاً: «اتضح لدينا أن راهبين اثنين مقيمين في دير مار يوسف، مُصابان بفيروس كوفيد 19». وكتدبير وقائي تم وضع جميع المُقيمين في الدير في الحجر الصحي لمدة أسبوعين».

هذه التغريدة لم تُرفق بأي تفاصيل إضافية عن كيفية حصول العدوى. لكن ما لا يعرفه كثيرون أن العوارض بدأت بالظهور تباعاً على الآباء بعدَ 4 أيام فقط من «رياضة روحية» شارك فيها 20 شخصاً في الدير بين يومي 20 و22 شباط الماضي. فماذا حصل؟ قالت مصادر اليسوعيين لـ«الأخبار» إن عوارض سُعال وحرارة ظهرت

> العدوى انتقلت الى الآباء في الدير خلال نشاط روحي بين 20 و22 شباط الماضي

يوم 26 شباط على أحد الآباء، استدعت نقلَه إلى المُستشفى، قبلَ أن يخرُج في اليوم التالي، إذ لم تتنبّه المُستشفى الى احتمال إصابته بفيروس كورونا. وبحسب مصادر في الدير، عاد الأب إلى الدير واختلط مع باقي الرهبان كما في العادة، ثم عادت إليه الأعراض وأُدخِل مُجدداً إلى المُستشفى في 6 آذار وتحوّل إلى «مُشتبه فيه» بالإصابة. وبعد إجراء الفحص اللازم، تأكدت إصابته بالفيروس.

الأب المذكور لم يكن الوحيد الذي ظهرت عليه الأعراض في تلك الفترة. فأحد المحامين وزوجته كانا مشاركين في الرياضة الروحية نفسها، ظهرت عليهما العوارض أيضاً بعد 4 أيام فقط. وتلقّى المُحامي اتصالاً من الدير بعد أسبوع يطلَب إليه إجراء الفحص «بسبب وجود إصابات بين الفريق الذي كانَ مُشاركاً بالنشاط»، فجاءت النتيجة إيجابية أيضاً.

المعلومات المتعلّقة بهذا النشاط وطريقة انتقال العدوى والحضور تُحاط بدرجة عالية من التكتم. وانعكس ذلك في كلام عدد من المشاركين الذين تحدّثت إليهم «الأخبار»، إرباكاً وتناقضاً في المعلومات. قال أحدهم «إن النشاط استمر يومين، بين 20 شباط، و22 منه»، ثم تراجع وقال «إنه ليوم واحد في 22 شباط ولمدة ساعة»، علماً بأن أحد الموجودين في الدير كان قد لفت إلى أن «النشاط استمرّ لساعات وتخلله عشاء»!

ومن بين المعلومات المتداولة أن ناقل العدوى راهب حضر إلى لبنان من إيطاليا. وبحسب أحد متابعي القضية، فإن دراسة القضية تؤكد أن من نقل العدوى وصل إلى لبنان بين 15 شباط و20 شباط. فهل حددت وزارة الصحة المصدر؟ وهل جرت متابعة القضية لمنع المشكلة من التفاقم؟ مصادر في وزارة الصحة تؤكد وجود ما يجري التكتم عليه، سواء في الرهبنة، أو في مستشفى أوتيل ديو. ويقول عدد من المشاركين إنهم لا يعرفون مصدر العدوى. هذه المعلومات غير المكتملة لا تزال في دائرة التقصي في الوزارة، والتي لا تزال حتى اللحظة غير قادرة على تحديد مصدر الإصابة الأولى، وهي على اتصال بالمصابين في الدير لمحاولة الحصول على التفاصيل التي يُمكن أن تفيدها في عملية الرصد.

(مروان طحطح)

المسؤولية الأولى تقع على عاتق وزارة الصحة. لكن ذلك لا يعفي الرهبنة من مسؤوليتها. والأجدى بها فتح تحقيق في الموضوع. فالتكتم على الأمر والركون إلى الضجة السياسية حول الطائرة الإيرانية قد يساهم في إخفاء الحقيقة، لكنه في الوقت عينه يعرّض حياة كثر للخطر (حالة الوفاة الرابعة التي سُجّلت في لبنان أمس جرّاء كورونا يُعتقد أنها لشخص متصل بالسلسلة نفسها). والحديث هنا، لا علاقة له بتسجيل مواقف تُستثمر في السياسة، ولا هو سباق بين «المُصدّر» الأول أو «المُصدّر» الثاني، بل يرتبط بأهمية تحديد رأس كل سلسلة بُدأت منه العدوى لتفادي الانتشار، ولأن الكشف المُبكر عن الإصابات وبدء العلاج يرفع من نسب الشفاء (في الطائرة الإيرانية، وصل مريض إيراني مقيم في لبنان منذ سنوات طويلة. أتى من الكويت إلى بيروت عبر إيران، وتبيّن أنه مصاب بكورونا. ورغم أنه يُعاني من مرض السرطان، وأن سنه تتجاوز الـ 77 عاماً، سمح التشخيص المبكر لإصابته بكورونا بتحسّن حالته. وقد خرج أمس من غرفة العناية الفائقة الى غرفة عادية).

الآباء اليسوعيون في لبنان انتظروا حتى أول من أمس ليصدروا بياناً عن المصابين بفيروس «كورونا» جاء فيه: «حتى هذا اليوم، هناك 11 يسوعياً من رهبان ديري بكفيا وبيروت مصابون بفيروس الكورونا المستجد، 4 منهم يتلقون العلاج في المستشفى. ويلتزم يسوعيّو بيروت الحجر الصحي منذ 7 آذار حتى إشعار آخر. ويخضعون لمراقبة صحية مستمرة، وللتحاليل بشكل دوري، وقد انضمّ إليهم اليسوعي من دير بكفيا في 15 آذار». بدورها، أعلنت بلدية بكفيا ــ المحيدثة، في بيان، أنّه «نظراً إلى المعلومات المتوافرة عن إمكانية حمل عدد من الآباء اليسوعيّين المقيمين في سيدة النجاة في بكفيا عدوى فيروس كورونا نتيجة لقائهم بشخص إيطالي مصاب. وبعدما تبيّن أنّ أحد الآباء جاءت نتيجته إيجابية دون أي عوارض ظاهرة، قام بخدمة القدّاس في كنيسة سيدة النجاة في بكفيا»، ودعت جميع الأشخاص الذين كانوا في القداس إلى اتّخاذ أقصى تدابير الوقاية الصحية عبر الحجر المنزلي التامّ وعدم الاحتكاك بأشخاص آخرين لحين انقضاء فترة الحجر المطلوبة». بيان البلدية يُثبت مجدداً، بحسب مصادر معنية بالقضية، أنه كان على «اليسوعيين» التحلي بالشفافية، وإصدار بيان بشأن ما جرى، أقله منذ نقل الراحل مارون كرم إلى المستشفى (يوم 27 شباط). فالإعلان المبكر يسمح باتخاذ خطوات كفيلة بالحد من الانتشار، كما بمعالجة المصابين.

إصابة جديدة واحدة في «الحريري»... ورابع حالة وفاة

من يؤمّن للفقراء سلّتهم الصحيّة؟

إصابة واحدة فقط بفيروس كورونا المُستجد سجّلها مُستشفى رفيق الحريري الحكومي. أمس، من بين أكثر من 190 فحصاً أُجري داخل مختبراته. وعليه، أقفل عدّاد كورونا ليلاً على 121 إصابة، قبل الإعلان عن تسجيل رابع حالة وفاة منذ دخول كورونا إلى لبنان. وبمعزل عن إمكانية التعويل على هذه المعطيات والتمهيد لخطاب تفاؤلي، فإنّ المؤكد أنها لا تدعو إلّا إلى مزيد من الالتزام والتقيّد بالتدابير الوقائية المتمثلة بشكل رئيسي في الحجر المنزلي. وفيما يُطلب من اللبنانيين المزيد من الصمود، تُطرح تساؤلات بشأن آلية الصمود التي ستتّبعها الأسر الأكثر فقراً في لبنان. فهذه العاجزة عن تأمين سلّة غذائية لأبنائها، كيف ستؤمّن «سلّتها» الصحية؟ وهل ستلحظ خطط الطوارئ المقبلة للحكومة هذه الفئات؟

هديل فرفور

قبل أشهر قليلة، كان البنك الدولي في لبنان «مشغولاً» بتأمين تمويل إضافي لبرنامج «استهداف الأسر الأكثر فقراً». آنذاك، كانت الاقتراحات تقضي برفع عدد المُستفيدين من البطاقة الغذائية إلى 15 ألف أسرة.

وبمعزل عن «طبيعة» البرنامج ومعايير البنك الدولي، فإنّ نقاشاً أساسياً يرتبط بقدرة هذه الأسر العاجزة عن تأمين سلة غذائية على توفير «سلّة صحية» تشمل أدوات التعقيم ومختلف المُستلزمات الوقائية المطلوبة في الظرف الصحي الراهن، والتي لا تقلّ كلفتها عن 300 ألف ليرة لأسرة من أربعة أفراد، وفق تقديرات مصادر معنية بالملف الصحي. هذا إذا تمّ التسليم بقدرة أرباب هذه الأسر على الالتزام بالحجر المنزلي وعدم الخروج بحثاً عن قوتهم اليومي. وكيف يُمكن أن تُطبّق «المسافات الآمنة» في الأسر التي تعيش في غرفة واحدة؟ وإذا كانت التدابير الوقائية البديهية تبدأ بغسل اليدين بالماء الساخن والصابون، فمن أين يأتي هؤلاء بالكهرباء والماء؟ فهل ستلحظ خطط الطوارئ دعم هذه الفئات؟

الحكومة ناشدت منذ أيام الجميع الالتزام الصارم بالتدابير، وطلبت من الأسر «الصمود»، لكنها لم تقل لها كيف تصمد، في وقت تبحث فيه بلدان كثيرة في سبل منح العائلات دعماً مالياً يُمكّنها من البقاء في المنازل. والمُفارقة أن «سجلّ» السلطة في لبنان لا يبشّر بخير. ففي أيام «الرخاء»، لم تُنفق الحكومة على الفقراء أكثر من 0,048% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، فيما أنفقت أكثر من 47% من إيراداتها على فوائد الدين العام (https://al-akhbar.com/279903/In_numbers)، علماً بأنّ الأرقام تُشير إلى وجود 150 ألف أسرة تحت خط الفقر الأدنى، و250 ألفاً مُصنّفة تحت خط الفقر بشكل عام.

بالطبع، يبدو الحديث عن تأمين «سلة صحية» للفقراء سوريالياً في بلدٍ يعاني حالياً من نقص فادح في التجهيزات والمستلزمات الاستشفائية والصحية. وما «استجداء» الحكومة في مقرراتها المتخذة لمواجهة فيروس كورونا للتواصل مع السفارات والجهات المانحة لتأمين الدعم المالي والعيني للمُستشفيات إلا ترجمةً لهذا الواقع الهشّ.

انطلاقاً من هذا الواقع، ومع تزايد الضغط على مُستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي الذي يحضن نحو نصف الحالات في لبنان ويقوم بنحو 70% من الفحوصات المخبرية الخاصة بتشخيص فيروس «كورونا»، وفي ظلّ تباطؤ تجهيز بقية المُستشفيات لمؤازرته، برز «تدبير» الهبات والدعم للمُستشفى كخيار شبه وحيد حالياً.

وكانت إدارة المُستشفى أعلنت مساء أمس تسجيل إصابة واحدة جديدة فقط (من أصل أكثر من 190 فحصاً)، ليُصبح عدد المصابين في الحجر الصحي في المُستشفى 56 حالة. وبذلك ترتفع الحصيلة إلى 121 إصابة في كل المستشفيات، بعدما كانت وزارة الصحة قد أعلنت ظهراً أن مجموع الحالات وصل الى 120. وليلاً، أعلن عن تسجيل رابع حالة وفاة في لبنان منذ وصول «كورونا». وهذه الحالة متصلة، بحسب ما نُشر أمس، بشخص أتى من إيطاليا.

ونظراً إلى حاجة مُستشفى الحريري الملحّة إلى التزوّد بالتجهيزات والمُستلزمات اللازمة، اتخذ وزير الصحة حمد حسن قراراً يسمح لإدارة المُستشفى بـ«إتمام عمليات إنفاق المُساهمة المُخصّصة للمشتريات الضرورية لمواجهة كورونا بناءً على استقصاء أسعار بما يتناسب مع حالة الطوارئ»، كما يسمح لإدارة المُستشفى باستخدام ممرضات للعناية بالمرضى المُصابين بفيروس «كورونا» تحديداً، على أن تعرض إفرادياً على الموافقة المُسبقة لوزير الصحة، فيما أعلن المُستشفى، أمس، استقبال التبرعات النقدية عبر حسابين مصرفيين في المصرف المركزي لمواجهة الأزمة، «بعدما لمست إدارة مُستشفى رفيق الحريري الجامعي رغبة عدد من المواطنين في تقديم الدعم لجهود التصدّي لفيروس كورونا».

> 300 ألف ليرة كلفة «السلّة الصحية» التي تشمل أدوات التعقيم لأسرة من أربعة أفراد

(أ ف ب)

خطّة «التربية» للتعليم عن بعد: هروب إلى الأمام!

فاتن الحاج

بعد ثلاثة أسابيع على بداية التعطيل القسري، حدّد وزير التربية طارق المجذوب ثلاثة مسارات لمتابعة التعليم في زمن «كورونا»: البث التلفزيوني، أو المنصات الإلكترونية، أو الوسائل التقليدية. وأعلن أن الأسبوع الجاري سيشهد بدء تصوير الحصص التعليمية لصفوف البريفيه والثانوية العامة، لبثّها عبر تلفزيون لبنان والتلفزيونات الخاصة بهدف إيصال المحتوى التعليمي إلى أكبر عدد ممكن من المتعلمين، وخصوصاً من لا يتوافر لديهم الإنترنت. وطلب من الأساتذة الراغبين في التطوع لإعداد الحصص التعليمية تقديم طلباتهم إلكترونياً، ويكون العمل بمواكبة تربوية من المركز التربوي للبحوث والإنماء وجهاز الإرشاد والتوجيه.

وبالنسبة إلى المنصات الإلكترونية، قدمت شركة «مايكروسوفت» تطبيقها Microsoft teams مجاناً للمعلمين والمعلمات وسترسل وحدة المعلوماتية في الوزارة تباعاً الى المدارس الرسمية (ولمن يرغب من المدارس الخاصة) حسابات مجانية لاستعمال هذا التطبيق. أما المسار الثالث فيقضي بإيصال نسخة من المحتوى التعليمي، ورقياً، عبر مديري المدارس الى التلامذة وتعاد إلى المعلمين لوضع ملاحظاتهم عليها.

لا تتجاوز خطة وزارة التربية هذه كسب الوقت والهروب إلى الأمام، وخصوصاً أنّه ليس معروفاً ما إذا كان البث التلفزيوني سيشمل حصصاً تعليمية لغير صفوف الشهادات، بسبب عدم تحديد جدول زمني لبدء العمل في الصفوف الأخرى، وما هي عدد ساعات البث التي سيخصصها تلفزيون لبنان والتلفزيونات الخاصة يومياً لهذه الحصص. مصادر الوزارة تقول إن البث سيشمل كل المراحل التعليمية، مع إعطاء الأولوية لصفوف الشهادات. فيما أظهرت الأسابيع الماضية تخبطاً لدى المدارس في استخدام المنصات الإلكترونية، نظراً إلى عدم توافر البنية التحتية من أجهزة كومبيوتر وبرمجيات لدى جزء لا بأس به من التلامذة والمعلمين، وصعوبة التواصل مع الأهل على هذا الصعيد ولا سيما في صفوف المرحلة الابتدائية، وكلفة الإنترنت وسرعته، والتفاوت في القدرات بين المعلمين لجهة تحويل الدروس إلى محتوى رقمي. والخيار الثالث يتطلب حضور الأهل إلى المدارس لتسلّم أوراق العمل والفروض، فيما المديرون لا يداومون إلا يوم الخميس، أو تسلّمها عبر «واتساب» و«فايسبوك»، وهو ما شكوا منه في الفترة السابقة لجهة عدم إمكانية طباعتها لإنجازها ومن ثم إعادتها إلى المعلمين.

> تطمينات الوزارة بشأن الامتحانات الرسمية لا تقنع المعلّمين

«الخطة» الجديدة لا تبدد ثلاثة أسئلة مشروعة باتت تقضّ مضاجع العام الدراسي، وخصوصاً مع إنجاز أقل من 40 بالمئة من المناهج الدراسية: ما هي جدية التعلم عن بعد؟ ما هو مصير الامتحانات الرسمية وما هو مصير السنة الدراسية؟

الأجواء التي تشيعها وزارة التربية لجهة أن الامتحانات قائمة حتماً لا تطمئن المعلمين، «في ظل الضغط النفسي على الطلاب والأجواء المشحونة بالخوف من كورونا، وماذا يفعل الطالب الذي أصيب والده أو أحد أقربائه بالوباء وهو في الحجر المنزلي بعيش الخوف والترقب» بحسب أحدهم.

أما انخراط المعلمين المتعاقدين في «التعلم عن بعد» فحكاية أخرى، فإضافة إلى أنهم خسروا في الأسابيع الماضية كل ساعاتهم، تشترط الوزارة لاحتساب ساعاتهم في المرحلة المقبلة، أن ينجزوا المواد ويرسلوها إلى الطلاب ويصححوها، وهذا سيكون متعذّراً بالحد الأدنى لمعلمي الروضات والمواد الإجرائية (الرياضة، الفنون). وينتظر أن يصدر المجذوب اليوم قراراً يعلن فيه احتساب ساعات التدريس عن بعد للمستعان بهم والمتعاقدين ساعات تدريس فعلية، وذلك بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء.

رابطة «اللبنانية»: هذا ليس بديلاً

عشية انطلاق التعليم عن بعد في كليات الجامعة اللبنانية، بدأ من الأسبوع المقبل، لحظ وزير التربية طارق المجذوب الجامعة في خطة الوزارة، وقال إن رئيس الجامعة سيكلف من يراه مناسباً للقيام بهذه المهمة. فيما رأت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين أنّ إدخال التعليم عن بعد ضرورة في بعض الجوانب الأكاديمية، لكن يجب تهيئة الظروف والفرص المتساوية للسير به، وهو ما ليس متوافراً «فلا قوانين في لبنان والجامعة تنظم العملية، ولا يتوفّر لجميع الطلاب التيار الكهربائي واشتراك المولد والإنترنت السريع»، داعية إلى أن تكون العملية اختيارية لمن تتوفر له الظروف، وليست إجبارية، على أن يجري تمديد العام الدراسي ويعاد إلقاء جميع المحاضرات حالما يستقر الوضع.

على الغلاف

حزب الله يتحضّر للأسوأ بخطّة صحية شاملة

يضع حزب الله في الحسبان إمكانية توسّع انتشار الوباء وضعف إمكانات الدولة. لذلك شرع في خطة صحية شاملة على امتداد مناطق تواجده بتحضير مستشفيات ميدانية وفرق تدخل سريع في القرى والبلدات

من حملة للتعقيم في الضاحية الجنوبية (أ ف ب)

لم يكن خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الأسبوع الماضي، حول التهديد الكبير الذي يمثّله فيروس كورونا المستجد على لبنان واللبنانيين، سوى إعلان عن «حالة الحرب» التي بات الحزب يتصرّف على أساسها منذ أسابيع، طبْياً على الأقل.

ولأن الحزب يدرك محدودية قدرة الدولة على مواجهة انتشار الفيروس، والهامش الضيق لإمكانات وزارة الصحة، وكان يراقب

خطة لإنشاء مستشفيات ميدانية في المناطق في حال خرج انتشار الفيروس عن السيطرة

عن كثب تطوّر الأوضاع في إيران مع بدء انتشار الوباء، شرعت قيادة المقاومة، منذ الإعلان عن أول إصابة في لبنان، في الإعداد لجهوزية التدخل ودعم الدولة ووزارة الصحة، على الأقل في مناطق بيئته الحاضنة. فيما قدرات الحزب، العلمية واللوجستية والمالية والصحّية والبشرية، وانضباط عناصره وخبرة كوادره في العمل تحت الضغط، تجعل منه محطّ آمال أنصاره وغيرهم ممن يرزحون تحت ضغط انعدام الخدمات الأولية في النظام اللبناني المهترئ وغياب ثقتهم بالدولة.

وبحسب مصادر في الهيئة الصحيّة الإسلامية، فإن «الحزب، منذ اللحظة الأولى لاستشعار الخطر، وضع إمكاناته الصحيّة كاملة تحت تصرّف وزارة الصّحة، وبدأ الإعداد لخطة المواجهة». الخطوات التي تتوسّع يومياً، مع استكمال وضع الخطة العامة للمواجهة ومن ضمنها الخطة الصحيّة وتحضير الماكينة التنفيذية، بدأت مع بدء عودة الطائرات من إيران وبعض الدول التي عانت من انتشار الوباء، إذ شُكّل «فريق تدخل» طبّي لمساعدة وزارة الصحة في استقبال الوافدين وفحصهم وفرزهم، إما في باحة المطار أو في أماكن خاصة أخرى جرى نقلهم إليها، وتوصيتهم بالحجر المنزلي وتزويدهم بالإرشادات، مع وضع لوائح مفصّلة بأسمائهم وعناوينهم ومتابعتهم بشكل يومي. الإجراء نفسه اعتُمد مع القادمين من إيران عبر المعابر البرية مع سوريا (بحسب المعلومات، لم تسجّل أي إصابة في صفوف هؤلاء). كما بدأ الحزب في توسيع ورشات التثقيف والإرشاد وإعداد المنشورات، ويتوقع أن يصدّر اليوم أو غداً كتيّبَ شامل حول كل ما يتعلّق بالفيروس.

توضح المصادر أن «الخطوة الثانية كانت الحفاظ على مراكز الاستشفاء لكي تستمر في تقديم الخدمة الصحية العادية ولا تتحوّل إلى أماكن لنقل الفيروس. لذلك اتّخذت إجراءات منذ البداية لحماية هذه المراكز، ووُضعت فرق طبية على مداخل أكثر من ستين مركزاً صحياً تابعاً للهيئة لقياس درجة حرارة الزائرين وسؤالهم عن أي عوارض وما إذا كانوا قد سافروا أخيراً. وبالفعل تم اكتشاف بعض الحالات التي نُقلت بالتنسيق مع الصليب الأحمر اللبناني إلى مستشفى رفيق الحريري».

الخطوة الثالثة تمثلت في حملات التعقيم الدوري التي ينظّمها الحزب للأماكن العامة في الجنوب والبقاع وبعض مناطق بيروت ومن ضمنها دور العبادة، وتزويد العائلات التي أصيب أفرادها بالفيروس بمواد تعقيم وتدريب أصحابها على استخدامها. كما وُضع مركز للاتصالات (call center) في تصرّف المواطنين يبدأون فيه أطباء واختصاصيون في حالات الحجر للرد على الاستفسارات وتقديم الإرشادات اللازمة.

وعدا عن المتابعة مع المستشفيات التي تقع ضمن مناطق انتشار الحزب والمستشفيات التابعة له واكتمال عملية تجهيزها، شُكّلت لجنة عمليّة لمتابعة تطوّر المرض عالمياً ومحلّياً وإصدار توصيات إلى لجنة فنيّة لتطوير الجهود في حال حصول الأسوأ.

وتعتمد إجراءات الهيئة في حال الوصول إلى أكثر السيناريوات تشاؤماً على إنشاء مستشفيات ميدانية في المناطق لاستيعاب المصابين، وعزلها عن المستشفيات الأخرى للحفاظ على انتظام الاستشفاء العادي، أو إنشاء مستشفى ميداني مخصّص بحجم كبير بحسب الإمكانات. وقد بُدئ العمل فعلياً على تحديد البقع الجغرافية لبناء هذه المنشآت متى استدعت الحاجة. كما تعمل الهيئة على تشكيل مستوصفات نقّالة وتحضير طواقمها لتكون جاهزة للوصول إلى المناطق النائية والتجمعات الصغيرة في الجرود، بالتوازي مع تشكيل فريق تدخل، بالتنسيق مع البلديات، في كل قرية في الجنوب والبقاع وبيروت، وجزء من الشمال وكسروان وجبيل، حيث تنتشر مراكز الهيئة. «وفي حال احتاجت مناطق أخرى ستقوم بالمساعدة بالقدرات المتاحة، طبعاً بالتنسيق الكامل مع وزارة الصحة التي نتولّى القيام بمهام تكلّفنا بها في مناطق تواجدنا، بما يساهم في تركيز جهودها في مناطق أخرى»، بحسب مصادر الهيئة.

وفي السياق أيضاً، لا يُغفل الحزب الوضع الاقتصادي الصعب الذي سيستفحل مع استمرار التعطيل. لذلك بدأ درس خطّة مواكبة الإجراءات الصحيّة بتقديم بعض أنواع الدعم الغذائي للعائلات المحتاجة والتي ستكون عرضة للجوع في حال تفاقم انتشار الفيروس وانعدمت سبل الحياة.

ومع فارق الإمكانات والقدرات، لا يبدو حزب الله وحيداً في محاولته تعويض دور الدولة، إذ تحاول قوى سياسية عدة القيام بتحرّكات، بعضها فعلي وبعضها دعائي، للمساهمة في مواجهة انتشار الفيروس.

حركة أمل بدورها أعلنت في 3 آذار حالة طوارئ وشكّلت لجاناً مشتركة مع البلديات وكشافة الرسالة والدفاع المدني التابع لها للقيام بعمليات تعقيم في الأماكن العامة. أمّا التيار الوطني الحرّ، فعمل أيضاً على إعلان استنفار وتشكيل خدمة توصيل الحاجات إلى العائلات في ظلّ الحجر ورش المعقّمات في أماكن عامة في المتن وكسروان، بينما عملت القوات اللبنانية على توزيع معقّمات في جزين وبشرّي. وقام الحزب السوري القومي الاجتماعي بمبادرات في المناطق لإيصال الأغراض إلى العائلات التي اختارت الحجر الطوعي وبعض عمليات التعقيم.

وينشط في البقاع الغربي والأوسط، حزب الاتحاد والوزير السابق حسن مراد على تحويل «أفواج الثلوج» والدفاع المدني التي شكّلها خلال العامين الماضيين، للقيام بعمليات تعقيم دوري للأماكن العامة ومراكز الجيش اللبناني، واستحضار بعض المعدات من الخارج، وتوزيع عشرات الآلاف المعقمات الصغيرة على المارّة والبيوت. كما سيعمل الحزب في الأيام المقبلة على تأمين ألف حصة غذائية وحصص تعقيم، وتشكيل مجموعات من المتطوّعين للقيام بحملات تعقيم مستمرة لكل قرية بالتعاون مع وزارة الصحة.

وينشط الحزب التقدمي الاشتراكي أيضاً في تعقيم الأماكن العامة في عاليه والشوف، إلّا أن الأبرز هو طلب النائب السابق وليد جنبلاط من إدارة مستشفى عين وزين تأمين قسم خاص لاستقبال أي إصابات تظهر في قرى الجبل. وبحسب المعلومات فإن القسم بات جاهزاً.

وبلا شكّ، فإن أي مبادرة من قوى سياسية أو شعبية مطلوبة اليوم، على الرغم من أن بعض هذه القوى السياسية والمنظومة الطائفية هي المسؤولة عن ضعف إمكانات الدولة، ما يجعل دور القوى السياسية وممثلي الطوائف حاجة في النظام الزبائني. لكنّ المخاوف تتخطى الحاجة لتكاتف الجميع، إلى مشهد «الفدرلة» الناعمة والتمهيدية الذي يعصف بالبلاد منذ سنوات، ويتكرّس اليوم مع أزمة «كورونا»، وخصوصاً أن الانعكاسات الاجتماعية لمرحلة ما بعد احتواء الوباء لا تبشّر بالخير، طالما أن بعض القوى والأحزاب رفعت عديد الحرّاس وبدأت تقيم الحواجز خوفاً من نقل «الفيروس» إلى مناطقها، ولا سيّما في بلدة عرمون في قضاء عاليه!

(الأخبار)

حزب الله والدولة ووباء الكورونا

الشيخ نعيم قاسم

من أعطى كورونا فيزا لتدخل إلى لبنان؟

ولماذا سُمح للبنانيين الآتين من الشرق أن يدخلوا إلى بلدهم؟

ولماذا لم يُقفل المطار من اليوم الأول؟

أسئلة تخلو من البراءة وتضجّ بالانحياز والتسييس! فالكورونا وباءٌ عالمي، ينتشر من دون استئذان، وقد عمّ المعمورة شرقاً وغرباً، فهو لا «ينظر» إلى دين ولا عرق ولا لون، يستهدف جميع البشر وقد دخل الى لبنان من الشرق والغرب. وأما اللبنانيون فمن حقهم أن يعودوا إلى لبنان ويتخذوا إجراءات الوقاية اللازمة، وهكذا فعلوا. وقد أُقفل المطار في الوقت المناسب، والدليل على ذلك مستوى الانتشار خلال 24 يوماً والذي بلغ حوالى المئة حالة مصابة، بينما بلغت في النروج المشابه في عدد السكان والمتفوّق في الإمكانات التسعمئة حالة.

في لبنان بعضهم يوجه سهامه إلى حزب الله في كل أمر. ولا يمرر صباحاً جديداً إلا بتهمةٍ أو بهتان، فيرى خيرات الحزب غماً، وعطاءاته بلاءً، وأخلاقه طعناً، وحرصه على البلد نقمة عليه، أولئك يحسبون كلّ صيحةٍ عليهم...

أطلّ سماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بموقف وتوجيهات لمحاربة الكورونا، داعياً إلى تضافر الجهود والتعاون والتعالي على الخلافات، معلناً استعداد الحزب للالتزام بكل ما تقرّره الحكومة، فتحرك الذين لا يعجبهم العجب، معبّرين عن مرارتهم من مكارم الأخلاق في كلام سماحته!

قرّر مجلس الوزراء التعبئة العامة، وهو الذي واكب الخطوات بدقة لمواجهة الكورونا وحشد قدرات البلد المتواضعة للعلاج، فاعترض بعضهم لأن القرار جاء بعد كلام السيد! ما المشكلة في ذلك والقرار صدر عن مجلس الوزراء بكل استقلالية وحرية؟ وهل الموقف الحريص ممنوع؟ وهل التسلسل الزمني جريمة؟ وتذاكى بعضهم فقال: ولكنها قرارات متأخّرة! عن ماذا تأخرت وقد استوعبت الحكومة ووزارة الصحة كل الحالات وهم مستعدون ويستعدون للأكثر؟ وأعلنها آخرون: الدولة فاشلة... ونسوا أنهم راكموا فشلها، وجاء من يعمل بجهد وتضحية لإنقاذ ما أمكن، والبداية معقولة، والحكومة تحتاج إلى فرصة مع تراكم البلاءات.

سألكُ أحد الوزراء: هل ناقش مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ العامة؟ فأجاب: لم يطرح أحد إعلان حالة الطوارئ العامة، ومن بداية الجلسة كان النقاش حول التعبئة العامة وتفاصيلها. فإلى الذين قالوا إن حزب الله عارض حالة الطوارئ وصاغوا لها مواقف ومقالات، أصبحتم مكشوفين باتهاماتكم لحزب الله لتربحوا رضى الأجانب، ولكنكم تخسرون أبناء بلدكم ولن يرضى عنكم الأجنبي لنقص الجدارة وعدم التمثيل الشعبي الوازن.

يستمر أصحاب القلوب الحاقدة بالأضاليل وقلب الحقائق، ولا يراعون الضرر الشامل للجميع من مرض كورونا، والذي يطاول أطفالهم كما يطاول الآخرين، ويتطلب تضافراً للجهود بدل بثّ الأحقاد.

نقول لهم: لو شتمتم ليلاً ونهاراً، وكذبتم سراً وجهراً، وبثّيتم حقدكم صباحاً ومساءً، سنعمل بإخلاص وتضحية وسنقوم بتكليفنا مهما كان الثمن. وسندعو لكم بالهداية وإن كان الأمل بها ضعيفاً لكم وعلى رأي المثل: «فالج ما تعالج». ولكننا لن ننجرّ إلى ملعب حقدكم، سنواجهكم بأخلاقنا التي تؤلمكم وتضحياتنا التي تكشفكم وسيتعاون الحزب بكل أجهزته مع الدولة لمواجهة وباء كورونا وسيبقى الحريص على لبنان ووحدته واستقلاله ولو كره الكارهون.

ونقول لأهلنا وأحبّتنا: دعوهم يختنقون بغيظهم وذلك بصبركم وعملكم، فالعاقبة للمتقين.

* نائب الأمين العام لحزب الله

بين التعبئة العامة وحالة الطوارئ: مسؤولية مَن؟

رمى قرار مجلس الوزراء تعليق الحياة العامة والمرافق الرئيسية اسبوعين. من البارحة الى 29 آذار لمواجهة كورونا. الى إجداث صدمة تمثلت في إجراءات تتوخى وقف انتشاره. توافرت الشروط القانونية للقرار، لكن شرائح وفيرة من اللبنانيين اقامت في مقلب آخر

نقولا ناصيف

احتاج الوصول الى قرار التعبئة العامة وصرف النظر عن حالة الطوارئ ساعات طويلة بدأت من التاسعة والنصف مساء السبت 14 آذار حتى منتصف الليل في السرايا، وطوال نهار الاحد 15 آذار من العاشرة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر في السرايا ايضاً، قبل الانتقال الى قصر بعبدا تمهيداً لالتئام المجلس الاعلى للدفاع، ثم جلسة مجلس الوزراء مساء. احتاج الأمر كذلك الى تقليب مواعيد اجتماعي قصر بعبدا أكثر من مرة. بعدما كان مقرراً عقد المجلس الاعلى بعد مجلس الوزراء، اكتشف المسؤولون المعنيون فداحة الثغرة. لا مفرّ لانعقاد المجلس الاعلى قبل مجلس الوزراء، لكونه يكتفي بإصدار توصية وإنهاء الى مجلس الوزراء الذي يحيل التوصية والإنهاء الى قرار للتطبيق. فاعيد ترتيب الاولويات.

أوصى المجلس الاعلى للدفاع بالتعبئة العامة في البلاد، فاتخذ مجلس الوزراء قراراً بتطبيقها، للمرة الاولى في لبنان الذي اختبر اكثر من مرة اعلان حالة الطوارئ، ما بين هاتين الحالتين، جزّب لبنان ايضاً حالة حفظ الأمن الذي نيط بالجيش فرضه اكثر من مرة في سنيّ الحرب وما بعدها، وخصوصاً اعوام 1975 و1982 و1991.

كان قرار السلطات بداية اعلان حالة الطوارئ شجع عليه رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة حسان دياب، في ضوء الاخطار المتصاعدة على السلامة العامة التي راح يتسبب فيها ويفاقمها وباء كورونا. الا ان مداولات المجلس الاعلى للدفاع ومجلس الوزراء، بعد مناقشات مستفيضة دُعي اليها القادة العسكريون والامنيون المعنيون باعلان حالة الطوارئ، الى المستشار القانوني لوزارة الدفاع الوزير السابق ناجي البستاني، أفضت الى تغليب خيار التعبئة العامة، المعلنة بدورها في معظم دول العالم التي تشكو من وباء كورونا.

عندما تمسّك رئيس الحكومة في اجتماعي السراي مساء السبت وقبل ظهر الاحد بإعلان «حالة طوارئ صحية»، أُخطِرَ بأن ليس في القانون اللبناني . خلافاً لدول أخرى . ما ينص على هذه الحالة، بل على حالة طوارئ عسكرية. مع ذلك، في القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء، رُوعي إصرار دياب، فبُني على الحاجة الى «حالة طوارئ صحية» تطبيق التعبئة العامة.

خُسم خيار التعبئة العامة في ضوء بضعة معطيات من بينها: 1 . لا تتوافر في انتشار وباء كورونا الشروط الموجبة لإعلان حالة الطوارئ المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي الرقم 52 في 5 آب 1967. في مادته الاولى ينادي المرسوم الاشتراعي بهذا الاجراء «عند تعرّض البلاد الى خطر داهم ناتج عن حرب خارجية، أو ثورة مسلحة، أو اعمال أو اضطرابات تهدد النظام العام والامن، أو عند وقوع احداث تأخذ طابع الكارثة». اما المادة الثالثة منه فتُخضع البلاد وسلطاتها المدنية كلها الى «السلطة العسكرية العليا التي تتولى المحافظة على الامن»، فتصبح عندئذ «خاضعة للقوانين المعمول بها في الجيش في ما يتعلق بانظمة الانضباط».

لم تكن قيادة الجيش موافقة على اعلان حالة الطوارئ لانتفاء الاسباب القانونية والموضوعية الموجبة لاتخاذ القرار. اضف ان التهديد الذي تتعرض له البلاد لا يعالج بقدرات الجيش، ولا بالصلاحيات الاستثنائية المنوطة به في حالة الطوارئ التي تفترض . أول ما تفترض . منع الاعتداء الخارجي او مواجهة عدو داخلي، ما يضع الإمرة العامة والمطلقة بين يديه. تتطلب مواجهة الوباء تضافر المجتمع كله بالمؤسسات الرسمية للدولة وأجهزتها والمواطنين خصوصاً الذين يتحمّلون وزراً أساسياً في هذه المواجهة لمنع تفشي كورونا. بذلك يُعوّل على مسؤولية المواطنين اكثر منهم ادارات الدولة.

الوجه الآخر لتحفظ الجيش، تجنّبه الوصول الى الشروط الملزمة والحتمية لاداء دوره في حالة الطوارئ، واتخاذ تدابير صارمة تُعلّق تماماً السلطات المدنية والدستورية وتحيلها عليه، وتضع الحريات والتحري والمصادرة والتفتيش والاقامة الجبرية ومنع الاجتماعات والتجوّل والنشرات على المحك في سياق 12 إجراءً أوردها المرسوم الاشتراعي رقم 52 تصطح لجبه ثورة شعبية او حرب خارجية تشن على البلاد، فيما المشكلة الخطيرة الحالية تكمن في الوقاية اولاً واخيراً.

ثمة سبب اضافي للتحفظ، مؤداه عدم رغبة المؤسسة العسكرية، في ظل غياب الشروط القانونية

تحفّظ الجيش عن إعلان حالة طوارئ لعدم توافر الشروط القانونية والمواءمة الظرفية

والمواءمة الظرفية، تحمّل مسؤولية الخذل الذي رافق عمل السلطات السياسية والادارات المعنية، اذ ساهمت في توسّع انتشار الوباء، وكذلك التعثر في التدابير الاستباقية لتفاديه تفشيه.

2 - تتحدث المادة الثانية في المرسوم الاشتراعي رقم 102 الصادر في 16 ايلول 1983 وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني) عن اعلانين يمكن اتخاذهما في حال «تعرّض الوطن او جزء من اراضيه او قطاع من قطاعاته العامة او مجموعة من السكان للخطر». احدهما هو «حالة التأهب الكلي والجزئي»، والثاني «حالة التعبئة العامة او الجزئية لتنفيذ جميع او بعض الخطط المقررة». في ما ترعاه المادة الثانية عن الخطر الذي قد يتعرض له السكان ويبرر ادراج احتمالات شتى من بينها اخطار عسكرية او امنية او بيئية او صحية، فإن التعبئة العامة تصحح الأجراء المطلوب الذي يحتّم على المواطنين تحمّل مسؤولية المشاركة في مواجهة هذا الخطر. وهو ما راحت الحكومة اللبنانية والمسؤولون يحضون عليه منذ اليوم الاول لاكتشاف وباء كورونا في البلاد، بدعوة اللبنانيين الى عدم التجمع والاختلاط واتخاذ الحيطة والحذر تفادياً لتمدده.

3 - خلافاً لاعلان حالة الطوارئ التي تضع كل السلطات في يد الجيش، لا يعدو دور الاسلاك العسكرية والامنية في حالة التعبئة العامة الاستمرار في اداء مهماتهم الحالية، في ظل مرجعية السلطات المدنية. وهو ما يحدده قرار مجلس الوزراء بتكليفه السلطات والادارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها والاجهزة العسكرية والامنية تنفيذ التدابير تلك.

لحظ البند الاول من القرار إلزام المواطنين بالبقاء في منازلهم، وعدم التجول الا للضرورة القصوى للحؤول دون انتشار الوباء. نال هذا البند قسطاً وافراً من المناقشة لجهة اداة الإلزام، فاستعين - بناء على اقتراح ناجي البستاني - بالمادتين 604 و770 في قانون العقوبات، المرتبطتين بتسهيل انتشار الوباء ومخالفة التعليمات الادارية. طُرحت في مجلس الوزراء الاشارة الى هاتين المادتين في قانون العقوبات، ثم ارتُئي اغفالهما في النص تفادياً لبعث القلق في النفوس، مع التركيز على تطبيقهما بإزاء اي مخالفة للاجراءات. كذلك الامر بالنسبة الى حصر مدة التعبئة العامة باسبوعين، بيد انها قابلة للتجديد الى امد غير محدد.

تعليق الحياة العامة والمرافق الرسمية الرئيسية قابل للتجديد تبعاً لتفشي الوباء (مروان طحطح)

على الغلاف

«حالة طوارئ» إسبانية متأخّرة

عدد الإصابات من المئات إلى الآلاف

عدم الصدق وتفادي الشفافية، سببان رئيسيان وراء استفحال الأزمة في الدول الاوروبية التي تعاني من انتشار فيروس «كورونا». ولكن سبباً آخر أساسياً ساعد في تفشّي المرض، هو التراخي وتجاهل الواقع، ما جعل من الإجراءات المتّخذة، في وقت متأخّر، غير كافية لاحتواء الوباء

نادين شلق

في إسبانيا، كما في بقية الدول الأوروبية، تأخّرت الحكومة في اتخاذ إجراءات جذرية لاحتواء الفيروس، قبل تدهور الأوضاع وارتفاع أعداد المصابين بشكل كبير، عشية إعلان حالة الطوارئ، وغداته، لتتضاعف أعداد الإصابات، أمس، إلى أكثر من 11 ألفاً وحوالى 491 وفاة، بعدما كانت الأحد حوالى 6 آلاف إصابة و191 وفاة.

> تدفع إسبانيا والدول الاوروبية ثمناً مضاعفاً بعدما قدمت الاقتصاد على مقاومة الفيروس

النهج الذي اعتمدته الحكومة الإسبانية ليس معزولاً عن ذاك الذي اتّبعته بقية الدول الأوروبية. فهي، مثل فرنسا وإيطاليا والمانيا وبريطانيا، بدأت بمعالجة هشّة للأزمة، معتمدة مقاربة أكثر ميلاً إلى إيلاء الأولوية للجانب الاقتصادي، على اعتبار أنّ هذا القطاع سيكون الأكثر تضرّراً من أي إجراءات جذرية. وكما هي الحال في إيطاليا خصوصاً، برزت مخاوف من تضييق الخناق على حركة الناس في إسبانيا التي تعتمد بشكل كبير على صناعة الخدمات، ولا سيما قطاع السياحة الذي يمثل 12% من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن الإشارة، في هذا المجال، إلى تقرير نُشر يوم الجمعة، حذّر فيه أكاديميون من جامعة «إيساد» Esade من أن الأثر الاقتصادي لفيروس «كورونا» على إسبانيا، «سيكون أكثر شدّة مما هو عليه في دول أخرى بسبب هيكليتها الاقتصادية».

بغضّ النظر عن الجانب الاقتصادي، باتت إسبانيا، مع مرور الوقت، أمام واقع لا مفرّ منه، حتّم تدخّلاً حكومياً لتقييد حركة الناس وإجبارهم على البقاء في المنازل، كأقلّ إجراء ممكن ومتوفّر. إجراءات سبقتها أيامٌ حافلة بالعوامل المساهِمة في استفحال الأزمة، المدفوعة بجانب منها بشبه غياب للدولة. فمنذ أسبوع فقط، مشى حوالى 120 ألف شخص في وسط مدينة مدريد، احتفالاً بيوم المرأة العالمي. وشغل حوالى 60 ألف مشجّع مقاعد مدرّجات أكبر ملاعب العاصمة، بينما تجمّع نحو 90 ألف مناصر لحزب «فوكس» Vox، ثالث أكبر الأحزاب في البلاد (يمين متطرّف)، في أحد المراكز.

تجمّعات، واحتفالات، ولقاءات، وغيرها من نشاطات «الحياة الطبيعية»، تضافرت لتوصل إسبانيا إلى المرتبة الثانية أوروبياً، في عدد الإصابات، ولتواجه أسرع انتشار للوباء عالمياً. وتكفي الإشارة في هذا المجال، إلى أنه بين يومي الجمعة والأحد الماضيين، ارتفع عدد المصابين من بضع مئات إلى الآف. ويمكن إضافة إشارة أخرى، وهي أنّ مدريد تحوّلت، أخيراً، إلى مركز الأزمة، بعدما كان الانتشار الأوسع للفيروس في مدن إقليمَي الباسك وكاتالونيا. وقد سجّلت العاصمة، أمس، 355 حالة وفاة، أي ما يساوي 72% من إجمالي الوفيات، فضلاً عن احتوائها نسبةَ 43% من حالات الإصابة.

في ظلّ كلّ ذلك، كانت السلطات الإسبانية، حتى يوم الجمعة الماضي، تتجنّب اتخاذ إجراءات شاملة يمكن أن تخيف الناس. بل إنّ رئيس الحكومة بيدرو سانشيز تفادى الأسئلة عن حالة الطوارئ، في مؤتمر صحافي عقده عبر الفيديو، الخميس، بينما كان هو واعضاء حكومته يخضعون لاختبار فيروس «كورونا». يومها، اعترف سانشيز بأنّه لا يوجد «كتيّب تعليمات» من أجل التعامل مع هذا النوع من الأزمات الصحية، لكنّه أضاف إنه يمكن أن يقدم «رسالة من الهدوء والسكينة والوحدة، وقبل كل شيء الثقة في أولئك الذين يعرفون كيفية احتواء امتداد هذا الفيروس». رسالة تبيّن أنها ناقصة، بل مغلوطة وخاطئة وغير معبّرة عن الواقع. حتى إن العديد من المتخصصين في الشأن الصحّي، وصفوا لهجته المطمئنة بـ«المبالغ فيها». ووصل بهم الأمر إلى حدّ اتهام الحكومة باعتراض الطريق، بدلاً من السماح للمحترفين بقيادة العمل، ولا سيما أنّ المستشفيات في مدريد كانت تنازع من أجل إيجاد المزيد من الاقنعة والأسرّة للتعامل مع المعدّل المتزايد من الإصابات.

بناءً على ما تقدّم، اضطرّت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ التي دخلت حيّز التنفيذ، السبت الماضي. إلا أنّ مقاربتها الأولية، والتي بدت غير مكتملة، إضافة إلى فشلها في اتخاذ خطوات مخفّفة، في وقت أقرب، لم تشفع لها أو تجنّبها الانتقادات الحادّة من الداخل والخارج. وليس من المستغرب، وسط كل ذلك، أن يؤدّي التدهور السريع للوضع، إلى زيادة حدّة المشاحنات السياسية، في بلد يعاني أصلاً من انقسامات سياسية حادّة، بعدما بالكاد تمكّنت قيادة سانشيز لحكومة ائتلاف أقلية يسارية، من تسلّم منصبها في وقت سابق من هذا العام. حتّى إن الآنباء عن إصابة اثنين من وزرائه بالفيروس زادت من حدّة الانتقادات، في وقت تبيّن فيه أنّ ثلاثة من السياسيين الذين قادوا حفل حزب Vox، أصيبوا أيضاً. وقد عزّز ذلك تساؤلات عمّا إذا كان كل هؤلاء المسؤولين قد ساهموا في انتشار الوباء، بدل الحد منه.

دخلت حالة الطوارئ حيّز التنفيذ، ولكن من غير الواضح إلى متى ستمتد، وما إذا كانت ستتمكّن من تقييد انتشار الوباء بالسرعة المطلوبة. وفي هذه الأثناء، تواجه الحكومة نوعاً آخر من التحديات يتمثّل في أنّ الرعاية الصحية تتوزّع إلى حدّ كبير في أيدي الإدارات المحلية، بدلاً من تركّزها في يدها وحدها. أي أنّ النظام الصحي «مجزّأ بين 17 منطقة، وتحت سيطرة السياسيين الذين غالباً لا يرتدون ألوان الأحزاب نفسها»، على حدّ تعبير المسؤول في النقابة الصحية، هيرناندير بوينتي، في حديث إلى صحيفة «نيويورك تايمز».

كلّ ذلك لا يلغي حقيقة أنّ تجربة إسبانيا أكدت، مرة أخرى، في أعقاب الأزمة في شمال إيطاليا ـ حيث أدت الاستجابة البطيئة أمام انتشار الفيروس إلى إرباك نظام الرعاية الصحية ــ على ضرورة أن تتخذ الحكومات إجراءات صارمة، في وقت مبكر، بهدف مكافحة انتشار الفيروس. وربما يحمل ذلك إنذاراً أخيراً للحكومات التي قاومت فرض إجراءات صارمة، قبل ارتفاع كبير في عدد الحالات.

(أ ف ب)

مصارف أميركية تفرض «كابيتال كونترول»!

حدّدت مصارف أميركية سقف السحوبات اليومية للمودعين بمقدار يتراوح بين 300 دولار و1500 دولار، بسبب الأزمة التي تضرب الولايات المتحدة الأميركية والعالم نتيجة فيروس كورونا. إجراءات الـ«كابيتال كونترول» هذه التي تطبّقها مصارف أميركية قابلتها إدارة دونالد ترامب باقتراح تقديم دفعات نقدية فورية للأسر الأميركية لأنّه «لا نريد أن يفقد الناس وظائفهم أو أن لا يكون لديهم المال ليعيشوا». ورغم أنّ ترامب لم يُحدّد المبلغ المُخصص للمساعدات، اقترح السيناتور ميت رومني دفع مبلغ ألف دولار لكل أميركي راشد، لدعم القدرة الشرائية للأميركيين ومواجهة الركود. وطلبت إدارة ترامب تحفيز الاقتصاد بنحو 850 مليار دولار.

يأتي ذلك في وقت تشهد فيه الأسواق المالية العالمية والاقتصاد الأميركي اضطرابات كبيرة نتيجة تفشّي وباء «كورونا» في العالم. فاتخذ الاحتياطي الفدرالي الأميركي (المصرف المركزي) قراراً بخفض معدّل فائدة الإقراض الرئيسية الى حدود الصفر، وزاد من شراء ديون الخزانة، وضخّ مبالغ كبيرة في الأسواق.

(الأخبار)

الاردن يفعّل «قانون الدفاع» بعد زيادة الإصابات

إغلاق تام ووقف إصدار الصحف!

عمان - الأخبار

حتى يوم أمس، وضع 35 شخصاً في العزل الصحي في الأردن بعد ثبوت إصابتهم بـ«كورونا»، منهم تسعة أجانب. الأعداد تزايدت باطراد منذ الأحد الماضي (يوم تعليق الدراسة في المدارس والجامعات) رغم تعافي المصاب الرقم 1 وخروجه من العزل، ليعلن الأحد، فجأة، إصابة 12 شخصاً، وأرتفع العدد في اليوم الثاني إلى 29 ثم إلى 35 أمس. وبسبب ذلك، أُعلن سريان «قانون الدفاع الأردني» الرقم 13 لعام 1992، مع رفع الإجراءات إلى الحالة القصوى واستنفار الكوادر الطبية، إضافة إلى انتشار الجيش في المدن وعلى مداخل المحافظات ومخارجها، بالتوازي مع الحجر على آلاف القادمين من الخارج. وعلمت «الأخبار» أن اثنين من هؤلاء من العائلة المالكة، وهم موجودون في فنادق سياحية حتى انتهاء الحجر وظهور نتائج الفحوص لهم. كما جرى الكشف على الملك عبد الله الثاني عندما وصل البلاد من «رحلة خاصة» استغرقت أربعة أيام، وقيل إن النتائج «سلبية».

بإعلان قانون الدفاع، سيشهد الأردن إغلاقاً تاماً للقطاعين العام والخاص، ووقفاً لإصدار الصحف ومنعاً للتجوال، باستثناء ما يحدده الوزير المختص في قطاعات حيوية مثل الصحة والمياه، على أساس أن البلاد في حالة طوارئ. وقد ثارت تساؤلات بشأن سبب الانتقال السريع إلى تفعيل قانون استثنائي يعطّل القوانين الأخرى والتشريعات كافة ويحدّ الحقوق والحريات، كما يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الوزراء. فوفق المادة 4 من القانون، يحق لرئيس الوزراء، الذي يشغل منصب وزير الدفاع أيضاً، وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة، وإلقاء القبض على المشتبه فيهم أو الخطيرين على الأمن الوطني والنظام العام واعتقالهم، وتفتيش الأشخاص والأماكن والمركبات من دون التقيد بأحكام أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة، إضافة إلى وضع اليد على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالديون والالتزامات المستحقة، كما يحق له الاستيلاء على أي أرض أو بناء، أو طريق أو مصدر من مصادر المياه والطاقة، وأن ينشئ عليها أعمالاً تتعلق بالدفاع. وتصل الصلاحيات إلى تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها كلها أو بعضها، ومراقبة الرسائل وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن إعدادها، وكذلك إلغاء رخص الأسلحة النارية والذخائر.

مع ذلك، لقيت قرارات مجلس الوزراء ترحيباً في الشارع، بل يمكن القول إنه لا معارضة لأي من الإجراءات الاستثنائية التي أنزلت الجيش إلى الشوارع بعد إصدار القوات المسلحة ثلاثة بيانات أمس متعلقة بتولّي القوات العسكرية مسؤولياتها المكلفة بها، ومنها حراسة أماكن الحجر.

حظر تجوال مرتقب في مصر... وتعليق للشعائر الدينية

بعد اتهامات لها بإخفاء الحقائق والتساهل مع أزمة انتشار «كورونا»، تستعد الحكومة المصرية لفرض حظر تجوال على مختلف المدن مع تعطيل الدوام كلياً في القطاعين والعام بحلول الأحد المقبل على أقصى تقدير. وفيما ينعقد مجلس وزراء مصغر يومياً لاتخاذ مزيد من الإجراءات التي تحد الاختلاط، على أن تتوقف حركة الملاحة الجوية بدءاً من ظهر الغد، اتخذ قرار أمس بإغلاق الصالات السينمائية والمسارح الخاصة بعد أيام من قرار شبيه بحق المؤسسات التابعة للدولة فقط، وصدرت تعليمات شفهية إلى إدارات المولات التجارية الشهيرة بتقليص مواعيد العمل إلى النصف.

في غضون ذلك، فرضت وزارة الصحة إجراءات استثنائية في الفحوص لأبناء محافظة المنصورة بالدلتا بعد تزايد الحالات المصابة بالفيروس هناك، وهي المحافظة التي وصلها «كورونا» من سيدة إيطالية أقامت فيها لأيام بعدما زارت عائلة زوجها المتوفى، كما رُصدت إصابة لأطقم صحية وأطباء، وسط مخاوف من تزايد أعداد المصابين والضحايا في المحافظة. وأدى تعليق الدراسة في المدارس والجامعات إلى تقليل الازدحام في شوارع العاصمة وباقي المدن، وحصل نحو ثلث العاملين في الجهاز الإداري للدولة على إجازة، ولا سيما ذوي القدرات الخاصة والنساء الأمهات والحوامل. ومع أن الإجراءات فرضت تقييداً كبيراً على حركة القطاع الخاص، ثمة غضب من معدلات الالتزام الجماهيري في ظل استمرار التجمعات في الأندية والشوارع والمقاهي. ولذلك، ثمة قرار خلال 48 ساعة بمنع الصلوات الجماعية إذا ارتفع عدد المصابين، علماً أن السلطات أقرت حتى أمس بـ30 إصابة جديدة وحالتي وفاة فقط.

ولتخفيف التأثيرات الاقتصادية، قرر «البنك المركزي» تخفيض الفائدة 3% استثنائياً، فيما خفّضت الحكومة سعر الغاز الطبيعي للصناعة الى 4,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، كما تقرر خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة 10 قروش، مع إعلان تثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية إلى ما بين 3 و5 سنوات مقبلة. كذلك، صدرت قرارات تحفيزية بتوفير مليار جنيه لدعم المصدرين خلال الشهرين الجاري والمقبل، مع سداد دفعة إضافية بقيمة 10% نقداً للمصدرين في حزيران المقبل، على أن يؤجل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لثلاثة أشهر، وتقسط المتأخرات.

بريطانيا والسويد وهولندا «تغامر» بأرواح مواطنيها

«المناعة الجماعية» في مواجهة الوباء

علي عواد

فيما سخّرت الصين إمكاناتها العلمية والبشرية والتكنولوجية وغيرها لمواجهة تفشي وباء «كورونا» وحصره، حتى كادت أن تقضي عليه في مهد انتشاره، يبدو أن دولاً غربية عدة، كبريطانيا والسويد وهولندا، تنحو نحو اعتماد خيار «المغامرة الكبرى» عبر السماح» للوباء بالتفشي بين مواطنيها من أجل إكسابهم «مناعة جماعية».

ويُطلَق توصيف «المناعة الجماعية» عندما يرتبي الكثير من الناس مناعةً لمقاومة مرضٍ ما ـ إما من خلال اللقاح أو التعرض للمرض ذاته وشفائهم منه ـ بحيث يصبح من الصعب على العدوى الانتشار بين بقية السكان. ويمكن أن يؤدي هذا النوع من «المواجهة» إلى القضاء على المرض خلال موسم أو اثنين، أو شراء الوقت حتى يتم تطوير لقاح ضد الفيروس.

وفيما تحاول كل دول العالم تخفيف العبء على مرافقها الطبية عبر إجراءات عزل المصابين وفرض الحجر المنزلي على مواطنيها للحدّ من انتقال العدوى بينهم، تبدو المقاربة البريطانية للتصدي للفيروس مغايرة تماماً. إذ يحاول مسؤولون بريطانيون الترويج لفكرة «إبادة» تفشي الفيروس. وبما أنه لا يوجد لقاح «فعّال» و«معتمد» حتى الساعة، تريد حكومة بوريس جونسون أن يصاب بين 60 إلى 70 في المئة من المواطنين بـ«كورونا». ولكن، وهنا بيت القصيد، تعتقد الحكومة البريطانية بأنها تستطيع «انتقاء» الضحايا، بحيث يصاب فقط ذوو المناعة القوية، فيما يُحجر على الأشخاص الأكبر سناً وذوي المناعة الضعيفة، ما يدفع الأزمة إلى بلوغ ذروتها بحلول الصيف حين تكون المستشفيات قادرة على العمل بشكل أفضل. ويعتقد هؤلاء بأن ذلك سيساعد على خلق «مناعة جماعية»، فيما ينقسم الخبراء حول ما إذا كان هناك دليل يدعم هذه النظرية. وقالت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية، مارغريت هاريس، «لا نعرف الكثير عن طبيعة الفيروس العلمية، فهو غير موجود وسط السكان منذ مدة طويلة». ويبدو أن بريطانيا لم تعد وحيدة في هذه المغامرة، بل انضمت إليها كل من السويد وهولندا. ففي أول خطاب من نوعه لرئيس وزراء هولندي منذ الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، قال مارك روتي، الاثنين، إن «غالبية سكان هذا البلد» سيصابون بفيروس «كورونا»، لكنه استبعد إغلاقاً تاماً للبلاد. ولفت إلى أن حكومته تريد تطوير «مناعة جماعية» في انتظار إيجاد لقاح.

ورغم أن السويد لم تقل علانية إنها تريد اعتماد خيار «المناعة الجماعية»، إلا أن استراتيجيتها قائمة على الآتي: إذا أصبتَ بمرض «كوفيد-19»، فما عليك إلا المكوث في المنزل ومراعاة نفسك بنفسك، ولا ينبغي عليك طلب المساعدة من المستشفيات إلا في حالة تأزّم حالتك الصحية أو اقترابك من الموت!

يقول البروفسور ويليم فان شايك، أستاذ علم الأحياء المجهرية والعدوى في جامعة برمنغهام: «المناعة الجماعية موجودة ضد الأنفلونزا. إذا أخذ عدد كبير من السكان لقاح الأنفلونزا، يمكن أن يحمي هؤلاء المحصّنون الأفراد غير الملقحين. لكن مشكلة الأنفلونزا هي أن من الصعب معرفة أي سلالة هي التي ستتسبب في حدوث عدوى... لهذا السبب، فإن لقاح الأنفلونزا ليس دائماً فعالاً بنسبة 100%. المشكلة الرئيسة مع فيروس كورونا هي أنه جديد ولم ينتشر من قبل، ما يعني أن كل شخص معرّض لخطر الإصابة. لا يمكن الوصول إلى مناعة جماعية إلا من خلال التطعيم على نطاق واسع (ولكن لا يوجد حالياً لقاح، وقد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن يصبح اللقاح متاحاً)، أو من قبل الأفراد الذين يصابون بالمرض ويتعافون، وبالتالي يطورون

> تعتقد الحكومة البريطانية بأنها تستطيع «انتقاء» الضحايا

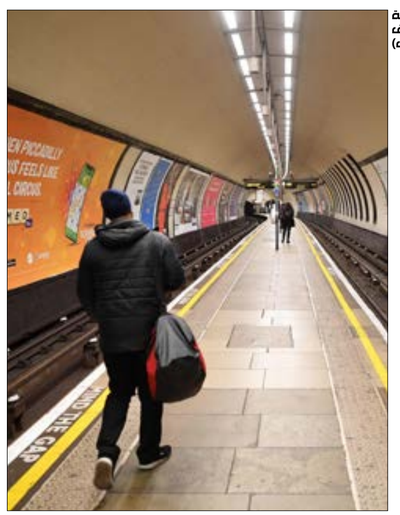

داخل محطة لقطارات الأنفاق في لندن (أ ف ب)

مناعة طبيعية ضد الفيروس». يتابع شايك: «أخيراً، من الصحيح أن المناعة الجماعية تجعل من الصعب انتشار المرض بسبب إصابة الأشخاص بالحصانة بعد الإصابة به أو التطعيم، وهذا هو السبب في أن اللقاحات كانت حجر الزاوية في الوقاية من الأمراض المعدية في الماضي. إن ترك مرض معدٍ يُحتمل أن يكون مميتاً ليُقضى عليه بين السكان، هو طريقة أخرى للوصول إلى مناعة جماعية، ولكنه يأتي مع «مخاطر وسلبيات كبيرة». هذا هو السبب في أننا ما زلنا بحاجة إلى العمل معاً جميعاً لمحاولة إبطاء وتقليل انتشار مرض كوفيد-19 من خلال ممارسة نظافة اليدين والتباعد الاجتماعي. نأمل أن يقلل هذا من الضغط على المرافق الطبية، ما يسمح بمعالجة المزيد من الأشخاص، وبالتالي تقليل عدد الأشخاص الذين يموتون بسبب هذه العدوى».

على الغلاف

إسرائيل تستغل «كورونا» لأهداف أمنية؟

بيروت حمود

ترسيخ حالة «توتاليتارية البيانات الكبرى». هكذا عرّف خصوم الصين إجراءاتها الهادفة إلى حماية الصينيين والبشرية من خطر فيروس «كورونا»، يوم جيّرت التكنولوجيا والتقنيات المتطورة لديها للتعرّف إلى المرضى وتشخيص حالاتهم أو تحذيرهم من احتمال الإصابة.
وفي «بحر» الانتقادات التي وجّهت للدولة العملاقة بانتهاك خصوصية الافراد من خلال اختراق الهواتف المحمولة، يحضر رأي الخبير القانوني، تشو تشانغ رون، في مجلة «thediplomat» قبل أيام، إذ اعتبر أن مرض «كوفيد-19» شكّل «فرصة مناسبة كي يرسّخ نظام شي جين

يتيح نظام الطوارئ اختراق الهواتف الخلوية للمواطنين وبينهم مليونا فلسطيني

بينغ والحزب الشيوعي الصيني هذا النموذج (توتاليتارية البيانات الكبرى) وينشره على نطاق أوسع، ما يُمهّد في نهاية المطاف لاستعماله في معظم مناطق الصين أو في البلد كله. يمكن استعمال الفيروس إذاً كعذر مناسب لتعميق السيطرة التوتاليتارية على البلد وتدمير ما تبقى من المساحة الفردية المحدودة أصلاً».
على هذا الأساس، فإن ما حصل في إسرائيل، في اليومين الماضيين، كان يفترض أن يلقى اهتمام «الغيورين على خصوصيّة الأفراد». لكنها إسرائيل... لا الصين، إذ صادقت الحكومة الإسرائيلية على تعليمات حالة الطوارئ، ما يعني حالة استثنائية يتاح ضمنها استخدام إجراءات غير مألوفة، تقضي بانتهاك الخصوصية «لحماية مصلحة الجمهور وحقه في الصحة». والملافت في ذلك، إجازة الحكومة لجهاز الأمن العام (الشاباك) اختراق الهواتف الخلوية للمواطنين (بينهم مليونا فلسطيني) «من أجل تتبّع هواتف المصابين بفيروس كورونا المستجد، والموجودين في محيطهم، وأفراد عائلاتهم».
التعليمات الجديدة تمكّن «الشاباك» من استعمال الوسائل الإلكترونية والرقمية في تعقب المصابين بذريعة الإجراءات الوقائية لمنع تفشي الفيروس في أنحاء فلسطين المحتلة، بعدما ارتفع عدد المصابين في آخر تعداد إلى 324 حالة. وفي نظامي الطوارئ المنفصلين التي سبقت التشخيص بالمرض، بتتبع الهواتف المحمولة، يسمح للشرطة الإسرائيلية بالحصول على معطيات اتصالات خلوية لشخص لغرض الحجر الصحي. أمّا بالنسبة إلى «الشاباك» فتسمح التعليمات الجديدة بتعقب الهواتف الخلوية للمصابين والأشخاص الذين كانوا في محيطهم في الأيام الـ14 التي سبقت التشخيص بالمرض، لإبلاغهم عبر رسالة نصية أنه يجب عليهم دخول الحجر الصحي.
وبالنظر إلى التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية منذ بدء تفشي الوباء، يبدو واضحاً أن كثيراً منها أقرّ متأخراً، إذ إن تعليق الدوام الدراسي لم يتّخذ إلا يوم الخميس الماضي، فيما لم تعلّق بعد خطوط النقل من قطارات وحافلات؛ لذلك، يمكن أن ينظر إلى الإجراء الجديد المرتبط بتتبّع الهواتف واختراقها، رغم «قانونيّته» في ظل أنظمة الطوارئ المعمول بها منذ عقود، على أنه استغلال واضح للحالة الاستثنائية من أجل اختراق خصوصية الأفراد، لأغراض قد لا ترتبط بالصحة العامة، وتحديداً الأمن، إذ يمكن اختراق الهواتف جهاز «الشاباك» من الحصول على ملفات الأفراد، مثل الصور الشخصية، والفيديوات، والحجوزات الإلكترونية، والأماكن التي يزورونها، ودوائر علاقاتهم الاجتماعية القريبة والبعيدة، وحالاتهم الشخصية، والاهتمامات والهوايات... فضلاً عن احتمالات زرع برامج تجسّسية وغيرها، ما يعني عدداً ضخماً من المعلومات التي يمكن أرشفتها رقمياً واستغلالها لاحقاً لأغراض الأمن، أو الابتزاز، أو حتى التجنيد! خصوصاً أن الإجراء يطبّق أيضاً على مليوني مواطن فلسطيني في الأرض المحتلة عام 1948.
كل هذا يجري من دون الية رقابية واضحة على عمل الجهاز الأمني المعروف بعدائيته للفلسطينيين تحديداً، ما دفع، أمس، مركز «عدالة» الحقوقي الى التوجه، باسم «القائمة المشتركة» (مجموعة الأحزاب العربية في الكنيست)، الى المستشار القضائي للحكومة، أفخاي مندلبليت، لمنع تطبيق إجراءات الطوارئ التي تتيح تعقب الأشخاص ومراقبتهم. وفي رسالته، استند المركز إلى أن «الحكومة لا تملك الصلاحيات التي تخوّلها اتخاذ مثل هذا القرار، خاصة أن القرار ينتهك حقوق الإنسان بشكل كبير وخطير»، مؤكداً أنه «لا يمكن للحكومة أن تتذرع بالوضع العام في البلاد والالتفاف على الرقابة المفروضة على السلطة التشريعية لانتهاك حقوق الإنسان بشكل خطير (...) إجراءات الطوارئ تخطّت الكثير من الحدود والخطوط الحمراء، وتعتبر أخطر من وباء كورونا الذي استغلته الحكومة للمصادقة على هذه الانتهاكات والسماح لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) بانتهاك خصوصية المواطنين وحقهم في الحرية والكرامة».
كما نقلت مجلة «غلوبس» الاسرائيلية عن الاستاذة في المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، تاهيلا شوارتز - التشولر، تحذيرها من «الانحدار الحاد الذي ستجد فيه إسرائيل نفسها بعد الوضع الجديد»، إذ «يمكن فهم الحاجة الملحّة لجمع البيانات ونشر التحذيرات، ولكن من المهم أيضاً الحفاظ على الحق في خصوصية المواطنين».
رأي الاستاذة العاملة في المعهد الديمقراطي قد يكون مؤشراً إلى اقتراب اللحظة التي يجب فيها على الاسرائيليين النزول عن «شجرتهم الديمقراطية»، وهي قالت إن «الإساءة إلى الحقوق سهلة، ولكن إعادة الوضع إلى طبيعته ستكون أكثر صعوبة» مدّعيةً أن «إسرائيل ليست فيتنام ولا سنغافورة، وهذا (نظام الحكم الديمقراطي) فخرنا»، علماً بأن ممارسات إسرائيل على مدى عقود أثبتت أن الديمقراطية مجرد نظام حكم، لا قيم.

في القدس القديمة أمس (أ ف ب)

مقابلة

اجرتها **ماري سوليس**
ترجمة **وليد شرارة**

نعومي كلاين

«كورونا» هو الكارثة المثلى لـ«رأسمالية الكوارث»

أغلبنا غير متأكد تماماً مما ينبغي عليه فعله ولمن عليه الانصات. الرئيس دونالد ترامب ناقض توصيات مراكز الوقاية من الأوبئة ومكافحتها، والتشوّش الناتج عن ذلك ضيّق الفسحة الزمنية المتاحة للحد من أضرار الوباء السريع الانتشار. هذه الظروف مثالية بالنسبة للحكومات وللنخبة المعولمة لانفاذ أجندات كانت ستلاقي معارضة عارمة لو كنا أقل تشوشاً وضياعاً. مسلسل الأحداث الحالي ليس خاصاً بالأزمة التي فجرها فيروس «كورونا»، بل هو المخطط نفسه الذي اتبعه السياسيون والحكومات منذ عقود، وهو «عقيدة الصدمة»، عنوان كتاب المفكرة والناشطة الكندية نعومي كلاين، الصادر في 2007، والتي بلورت هذا المفهوم. وكلاين من أبرز الرموز الفكرية لحركة مناهضة العولمة النيوليبرالية التي انطلقت في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وهي ترى أن التاريخ هو تسلسل من «الصدمات» العسكرية والبيئية والاقتصادية وما ينجم عن كل منها من تداعيات. هذه التداعيات في زمننا المعاصر هي «رأسمالية الكوارث»، أي حلول يفرضها منطق السوق المتحرر من أية قيود للأزمات تستغل وتعمق الفوارق الاجتماعية الموجودة. نعومي كلاين أوضحت في مقابلة مع موقع «فايس» (vice) كيف تفسح «صدمة» فيروس «كورونا» المجال لسلسلة الأحداث التي سبق أن تناولتها في كتابها «عقيدة الصدمة» الصادر منذ أكثر من 10 سنوات.

■ **لنبدأ من خلال العودة للاسس. ما هي رأسمالية الكوارث وما هي علاقتها بـ«عقيدة الصدمة»؟**

تعريفي لرأسمالية الكوارث مباشر وغايته توضيح كيفية قيام الشركات الخاصة الكبرى باستغلال الأزمات الواسعة النطاق لتحقيق أرباح طائلة. الاستفادة من الكوارث والحروب ليست بالأمر الجديد، لكنها شهدت تطورا نوعيا في ظل ادارة بوش الابن بعد عمليات 11 أيلول 2001، عندما أعلنت الأخيرة عن حالة أزمة أمنية دائمة، وقامت بخصخصة عملية ادارتها والتعامل معها. وقد شملت هذه الخصخصة المستوى الداخلي، من خلال قيام دولة أمن قومي خاصة، والخارجي مع خصخصة غزو واحتلال العراق وأفغانستان. عقيدة الصدمة هي الاستراتيجية السياسية التي توظف الأزمات الواسعة النطاق لفرض سياسات تعمق الفوارق الاجتماعية وتزيد من ثراء النخب وتفقر جميع الآخرين. في لحظات الأزمات يركز الناس على الأولويات المرتبطة بضمان شروط البقاء، ويميلون لمنح ثقة زائدة الى من هم في السلطة.

■ **الى أين تعود أصول هذه الاستراتيجية السياسية وما علاقتها بالتاريخ السياسي الأميركي؟**

«عقيدة الصدمة» كانت ردا على سياسة الـ«نيو ديل» (الصفقة الجديدة) الأصلية التي اعتمدها الرئيس فرانكلين روزفيلت. رأى الاقتصادي ميلتون فريدمان أنها سبب جميع الشرور في أميركا لأنها دفعت الحكومة الأميركية، في مواجهة الكساد الكبير، الى اتباع سياسة تدخلية لحل الأزمة الاقتصادية عبر خلق وظائف حكومية وتقديم الاغاثة المباشرة. اذا كنت من أصوليي حرية السوق، فلا بد أنك تعرف أن انهيار السوق يفتح الباب أمام تغييرات تقدمية بدلا من سياسات رفع القيود والضوابط عن حركة رأس المال المنسجمة مع مصالح الشركات الكبرى. تمت بلورة «عقيدة الصدمة» للحؤول دون تحول الأزمات الى نوافذ فرص تسمح بانتهاج سياسات تقدمية. النخب السياسية والاقتصادية تفهم من منظورها أن الأزمات توفر لها أيضا فرصا للضغط من أجل انفاذ «لائحة مطالبها» من السياسات والاجراءات غير الشعبية التي تفاقم الاستقطاب الاجتماعي في هذه البلاد وعبر العالم.

■ **نواجه اليوم مجموعة من الأزمات في الآن نفسه: وباء عالمي ونقص في البنى التحتية لمواجهته وانهيار في الأسواق المالية. كيف نستطيع فهم هذه التطورات انطلاقا من الاطار النظري الذي اقترحته في كتابك «عقيدة الصدمة»؟**

الصدمة اليوم هي الفيروس بذاته. ويجري التعامل مع تفشية بطريقة تضاعف من الارباك وتحد من الحماية. لا أعتقد أننا أمام مؤامرة بل أمام طريقة ترامب والحكومة الأميركية المغلوطة تماما في معالجة الأزمة. ترامب لم يتعامل معها على أنها أزمة صحة عامة ولكن أزمة تصورات وعقبة محتملة تحول دون اعادة انتخابه، انها أسوأ السيناريوهات، نظرا لانها تأتي في سياق عدم امتلاك الولايات المتحدة لمشروع وطني للرعاية الصحية وأن الضمانات المقدمة للعمال مزرية. تضافر هذه الظروف ضاعف من أثر الصدمة التي سيتم استغلالها لانقاذ الصناعات المتعثرة، والتي كان لها دور مركزي في انتاج الأزمات الخطيرة التي نشهدها، كالأزمة البيئية: صناعة الطائرات والنفط والغاز والسفن السياحية.

■ **هل اتبعت سياسات مشابهة في السابق؟**

في «عقيدة الصدمة»، ذكرت كيف وضعت هذه السياسة موضع التنفيذ بعد اعصار كاترينا. مراكز الدراسات في واشنطن، مثل مؤسسة «هريتيج»، اجتمعت وتقدمت بلائحة حلول لمفاعيل الاعصار لا تتعارض مع «حرية السوق». نستطيع أن نجزم بأن اجتماعات مشابهة تعقد اليوم ولا بد من التذكير بأن الشخص الذي رأس ما سمي بمجموعة كاترينا هو مايك بنس، نائب الرئيس الأميركي الحالي. رأينا أيضا سيناريو مماثلا في 2008 عندما قدمت الحكومات الدعم للبنوك عبر تحريرها لشيكات بلا رصيد وصلت قيمتها الى عدة تريليونات من الدولارات. القيمة الفعلية دفعت بعد ذلك عبر سياسات التقشف الاقتصادي والخفض الهائل للخدمات الاجتماعية. الأمر لا يتعلق اذن فقط بما يحصل الآن ولكن بكيفية الدفع عندما يحين موعد هذه المستحقات.

■ **ما الذي يمكن للناس القيام به للحد من الخسائر الناجمة عن رأسمالية الكوارث وهل نحن في وضع أفضل أو أسوأ من ذلك الذي ساد خلال أعصار كاترينا أو خلال الانكماش الاقتصادي العالمي الأخير؟**

عندما نتعرض لامتحان الأزمات، إما أن نتراجع وننهار او نتماسك ونجمع ما نختزنه من موارد قوة وتكافل لم نكن ندركها في ما قبل. سنكون أمام امتحان من هذا النوع حاليا. ما يحدوني الى بعض الأمل بأننا قد نأخذ بالخيار الثاني، بعكس سنة 2008، هو أن لدينا بديلاً سياسياً راهناً يقدم مقترحات جذرية لمعالجة الأزمة وحركة سياسية عريضة تسانده. كل الجهود التي بذلت من أجل صياغة «نيو ديل» أخضر جديد هدفها الأساسي كان الاستعداد للحظة كتلك التي نعيشها اليوم. لا نستطيع الا التحلي بالشجاعة والكفاح بتصميم أكبر من أي وقت مضى من أجل رعاية صحية عالمية ورعاية للأطفال عالمية واجازة مرضية مدفوعة الأجر وجميع هذه الأهداف مترابطة.

«التجربة الصينية» في مكافحة الوباء: لمَ لا تحذو أميركا حذوها؟

تكثر الاصوات الغربية الداعية دول العالم الأول إلى أن تحذو حذو الصين التي اعتمدت سياسة هي الأكثر فعالية في مكافحتها تمدُّد فيروس «كورونا». اصواتٌ وإن كانت غير معجبة بأداء النظام الصيني، إلا انها تقرّ بأن الدولة التي تعرّضت لهجمات متتالية، كسبت الجولة الاولى في المعركة العالمية ضدّ الوباء. بينما كانت دول الغرب تغطّ في نوم عميق

اشتغلت دول الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة، للتصويب على سياسات الدولة الصينية وحزب الرجل الواحد في سرعة الاستجابة لانتشار فيروس «كورونا» الذي يُعتقد أنه نشأ في مدينة ووهان وسط البلاد. ظنّ الغرب أن أي مكروه لن يصيب بلاده، وأن الوقت هو الأنسب لتصفية الحسابات السياسية مع الصين. لكن المسافة بين بداية شباط/ فبراير الماضي، واليوم، بدّلت المشهد العالمي بشكلٍ جذريّ.
قبل شهر ونصف شهر، كانت الصين موطنَ أكثر من 99% من الحالات المؤكدة إصابتها، في مقابل تسجيل سبع حالاتٍ في أميركا وحالتين في إيطاليا. بمرور الأسابيع الأخيرة، أصبح «كوفيد-19» وباءً عالمياً ينتشر بسرعة في أنحاء الولايات المتحدة، ويضع إيطاليا في حجر صحيّ شامل، بينما بدأت الصين تعود تدريجيّاً إلى العمل، بعدما أثبتت سياسات الدولة فعالية عالية في احتواء المرض.
بدأ أن الانتشار السريع للفيروس، ووضع الاقتصاد العالمي على سكّة ركودٍ مؤكّد متأثراً، بسرعة انتشار الوباء أولاً، وتداعيات حرب أسعار النفط الروسية - السعودية ثانياً. وفي ذروة تراجع الاقتصاد الصيني، في الشهرين الأوّلين من العام الجاري، كانت الأسهم الأميركية تعزّز مكاسبها. لكن ذلك سيتغيّر سريعاً، وسيتسبّب الوباء العالمي بزعزعة كبرى الاقتصادات. سوق الأسهم الأميركية تلقّت ضربات متتالية، أخرها حرب الأسعار التي هبطت ببورصة «وول ستريت» إلى مستويات قياسية، اضطرت إزاءها إلى تعليق التداول أكثر من مرة. في هذا الوقت، سجّلت السوق الصينية أفضل أداء في العالم لعام 2020، وفق مجلّة «إيكونوميست». وفي حين انخفض مؤشّر كبرى الشركات الصينية «سي اس آي 300» بنسبة 5% تقريباً منذ بداية العام الجاري، لا يزال أداؤه جيّداً جداً بالمقارنة مع المؤشرات الأميركية: ارتفع «ChiNext»، مؤشّر شركات التكنولوجيا المقابل لـ«ناسداك» الأميركي، بأكثر من 10% هذا العام. انطلاقاً من ذلك، تشير المجلة البريطانية في مراجعة لأداء الصين، إلى أن المخاوف من انتشار «كوفيد-19»، وتحديداً الأضرار الاقتصادية التي ستنجم من التدابير

سجّلت السوق الصينية أفضل أداء في العالم لعام 2020

المتّخذة لإبطائه، كانت سبباً رئيساً لانهيار أسعار الأسهم في أميركا وأوروبا، اللتين استيقظتا، أخيراً، على أزمة هائلة سبّبها الفيروس، وكان عليهما ان تتخذا استجابة سريعة على المستوى الاجتماعي، لمكافحة تمدُّد المرض. من هنا، يدعو الاقتصادي الألماني، هانز فيرنر سين، في مقالة نشرت في موقع «بروجيكت سينديكت»، جميع الدول إلى السير على خُطى الصين التي فازت في معركة مواجهة الفيروس، وإلى أخذ درس من ألمانيا في كيفية إدارة تداعياته الاقتصادية.
على المستوى الاقتصادي، لم يعد تجنّب الركود الحادّ ممكناً، إذ يدعو بعض الخبراء الاقتصاديين حكومات العالم إلى اتخاذ تدابير لدعم الطلب. لكن هذه التوصية غير كافية، بالنظر إلى أن الاقتصاد العالمي يعاني من صدمة عرض غير مسبوقة: الناس ليسوا في العمل لأنهم مرضى أو في الحجر الصحي. في مثل هذه الحالة، يقول الاقتصادي الألماني، فإن تحفيز الطلب سيعزّز التضخّم، ما قد يؤدي إلى تضخم الركود (نمو الناتج المحلي الإجمالي الضعيف أو المتراجع جنباً إلى جنب ارتفاع الأسعار)، كما حدث خلال أزمة النفط في السبعينيات. الأسوأ، أن الإجراءات التي تستهدف جانب الطلب يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية، لأنها ستشجّع الاتصال بين الأشخاص، وبالتالي ستقوّض الجهود المبذولة للحدّ من انتقال الفيروس. تنطبق الحجج ذاتها على دعم السيولة: العالم غارق بالفعل في السيولة، مع أسعار فائدة رمزيّة قريبة من الصفر. وعليه، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير مالية لإنقاذ الشركات والمصارف من الإفلاس، حتى تتمكن من التعافي بسرعة بمجرد تلاشي الوباء. لذا، ينصح فيرنر سين صنّاع القرار بالنظر في أشكال مختلفة من الإعفاءات الضريبية والضمانات العامة لمساعدة الشركات على الاقتراض إذا لزم الأمر. لكنّ الخيار الواعد، بقول، هو بدل العمل لوقت قصير. هذا النهج، الذي تمت تجربته واختباره في ألمانيا، لا يكلف أيّ شيء، لأنه يمنع الخسائر التي قد تنجم عن زيادة البطالة الحقيقية. ولكن الأهم من ذلك كلّه، أن تحذو جميع الحكومات حذو الصين في اتخاذ إجراءات مباشرة ضدّ «كوفيد-19».

امام القصر الامبراطوري في مقاطعة لياونينغ اثر تراجع اعداد المصابين (أ ف ب)

على الغلاف

يواصل فيروس كورونا انتشاره حول العالم بسرعة فائقة. فبعد ظهوره في الصين نهاية العام المنقضي، شهدت اوروبا في الايام الماضية تفشياً كبيراً للفيروس. فيما بدت إيطاليا الاكثر تأثراً هكذا، عُلّقت انشطة كرة القدم في الدوريات الخمسة الكبرى بهدف الحدّ من تفشي الفيروس، في ظل إصابة العديد من اللاعبين من مختلف الدوريات. فيما يلي بعض لاعبي كرة القدم الذين اصيبوا بالفيروس

حسين فحص

كورونا «يفتك» بالرياضيين... لاعبون ومدرّبون أصيبوا بالفيروس

مانولو غابيادديني

من جهته صرّح نادي سامبدوريا الإيطالي عن إصابة مهاجمه مانولو غابيادديني، 28 عاماً، بفيروس كورونا ليكون بذلك ثاني لاعب من الدوري الإيطالي يعلن عن حالته. وأشار بيان النادي إلى أن «اللاعب يعاني من حرارة طفيفة لكنه بصحة جيدة»، غير أن الأمر لم يقتصر على غابيادديني، حيث اصدر النادي بياناً آخر عبر موقعه الإلكتروني، أكد فيه إصابة الرباعي عمر كولي والبين إكدال وأنطونيو لا غومينا ومارتن قوريسبي بالفيروس، بالإضافة إلى أميديو بالداري طبيب الفريق. وقرّر النادي إغلاق مواقعه كافة، وإلزام عامليه والموظفين وجميع أعضاء الفريق بالبقاء في المنزل (الخضوع للحجر الصحي)، كخطوة لتفادي انتشار الفيروس في ما بينهم.

روغاني وماتويدي

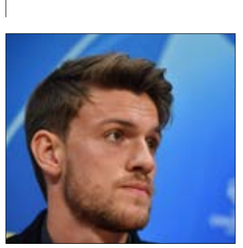

أعلن نادي يوفنتوس الإيطالي بأن الفحص الذي خضع له مدافعه دانييلي روغاني للكشف عن فيروس كورونا كان إيجابياً. وأشار بطل الدوري الإيطالي في المواسم الثمانية الأخيرة في بيان إلى أن النادي «يقوم بجميع عمليات العزل المطلوبة تبعاً للقوانين، من ضمنها ما يتعلق بالأشخاص الذين كانوا على احتكاك مع روغاني». مضيفاً أن لاعبه البالغ من العمر 25 عاماً «لا يعاني حالياً من أي أعراض». وفرض نادي يوفنتوس على لاعبيه القيام بالحجر الصحي المطلوب لمدة 14 يوماً لتبيان إذا ما كان أحد منهم قد أصيب بالفيروس هو الآخر.
هذا واعلن نادي يوفنتوس مساء أمس الثلاثاء عن اصابة لاعبه بليس ماتويدي بالفيروس.

كوتروني وبيتزيلا

أعلن نادي فيورنتينا الإيطالي إصابة ثنائي الفريق باتريك كوتروني وجيرمان بيتزيلا إلى جانب المعالج ستيفانو دانييلي بفيروس كورونا. هذا وقد أفاد فيورنتينا عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن نتائج الفحوصات التي خضع لها الثلاثي كوتروني، بيتزيلا ومعالج الفريق جاءت إيجابية، مؤكداً تمتع الثلاثي بصحة جيدة في منازلهم، وانهم يخضعون للمراقبة ويلتزمون بالتعليمات.

مايكل ارتيتا

أكد نادي أرسنال الإنكليزي أن نتائج الفحوصات الخاصة بمدرب الفريق مايكل أرتيتا جاءت إيجابية، وهو يخضع للعزل وكل من تعامل معه للتأكد من سلامة الجميع. وقال أرتيتا إنه شعر بالمرض «قبل خضوعه للكشف»، متابعاً أن «الأمر محبط لكني خضعت للكشف بعد شعوري بحالة سيئة. ساعود للعمل في أسرع وقت يتم السماح فيه لي بذلك». سبق وأن تأجّلت مباراة «المدفعجية» ضد مانشستر سيتي يوم الأربعاء الماضي بعد إعلان مالك أولمبياكوس إيفانغيلوس ماريناكيس، الذي واجه أرسنال في الدوري الأوروبي، إصابته بفيروس كورونا. وقال أرسنال إن بعض لاعبي الفريق تقابلوا مع ماريناكيس بعد المباراة، ما يرجّح أن يكون السبب وراء عدوى ارتيتا.

كالوم هودسون أودوي

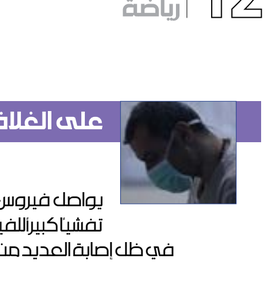

أفاد نادي تشلسي في بيان رسمي أنّ نتائج فحص كورونا للاعبه الشاب كالوم هودسون أودوي جاءت إيجابية، ما استوجب عزل جميع اللاعبين والطاقم الفني والإداري واتباع تعليمات الحكومة في التعامل مع المصابين منعاً لانتشار الفيروس. هذا وقد نشر اللاعب فيديو على حسابه الشخصي في «إنستغرام» أكد من خلاله تخطيه مرحلة الأعراض، وأنه في حالة جيدة شاكراً الجميع على المساندة والرسائل. وبعد الإعلان عن إصابة أودوي، فرض على جميع لاعبي الفريق الخضوع للحجر الصحي للتأكد من عدم إصابتهم بالفيروس، ولكن سجل في الساعات الماضية مخالفة للتعليمات وخروجه إلى أحد الملاعب مع زملاءه له من خارج الفريق، وهو ما أثار انتقادات كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

إيزيكيل غاراي

كشف مدافع فالنسيا إيزيكيل غاراي يوم الأحد إصابته بفيروس كورونا، ليصبح أول لاعب يتعرّض إلى الفيروس من الدوري الإسباني. وقال غاراي عبر حسابه في إنستغرام: «لم يسر عام 2020 كما كان مخططاً له، لقد أصبت بفيروس كورونا، لكن لا داعي للقلق، أشعر بأنني في حال جيد، والآن أنا معزول وأتبع تعليمات الأطباء للتعافي من هذا المرض». هذا وأكد نادي فالنسيا الإسباني أن 35% من تشكيلته وموظفيه جاءت اختباراتهم إيجابية لكن من دون حالات خطيرة. وقال النادي الإسباني الاثنين إن تفشي الفيروس في صفوفه جاء نتيجة رحلته الشهر الماضي إلى ميلانو (المنطقة المعلنة عالية المخاطر) من قبل السلطات الإيطالية بعدها بأيام»، وذلك لخوض ذهاب الدور ثمن النهائي لدوري أبطال أوروبا ضد آتالانتا.
أضاف: «برغم الإجراءات المشدّدة المعتمدة من النادي بعد المباراة، أظهرت النتائج الأخيرة أن التعرض المتأصل لهذا مباريات تسبّب باختبارات إيجابية لنحو 35% من اللاعبين والمدربين، كل الحالات دون عوارض ظاهرة وهي معزولة راهنة في منازلها، تتلقى التقييم الطبي وتنفذ خططها التدريبية المقرّرة».
وفي فرنسا، أعلن يوم الجمعة الماضي عن تسجيل أول إصابة في الكرة المحلية. وكشف نادي تروا، رابع ترتيب الدرجة الثانية، في بيان له أن «لاعباً محترفاً وآخر في مركز الناشئين تم تشخيص إصابتهما بفيروس كورونا المستجدّ، وتم وضعهما مباشرة في العزل في منزلهما. أما بقية أفراد النادي فيخضعون لرقابة من قبل الجهاز الطبي».

حسمها «ويفا»: كأس أوروبا إلى صيف 2021

لم يكن قرار الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) حول كأس أوروبا مفاجئاً. فالوباء العالمي الذي يضرب الكرة الأرضية فرض تأجيلاً للمسابقة القارية الأهم في القارة الباردة. ليضرب الاتحاد الأوروبي موعداً جديداً في الصيف المقبل

لن يحظى محبّو لعبة كرة القدم بمشاهدة منتخباتهم المفضلة أوروبياً تتنافس هذا الصيف. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (ويفا) أمس الثلاثاء إرجاء نهائيات كأس أوروبا التي كانت مقرّرة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو المقبلين، إلى عام 2021، وذلك في أعقاب اجتماع طارئ لبحث مصير مسابقاته في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد. واقترح الاتحاد في بيان أن تقام البطولة التي تستضيفها 12 مدينة على امتداد القارة، بين 11 حزيران/يونيو و11 تموز/يوليو 2021، بدلاً من موعدها المقرّر أساساً بين 12 حزيران/يونيو و12 تموز/يوليو 2020، موضحاً أن هذا الإرجاء سيتيح للبطولات الوطنية الأوروبية استكمال الموسم، بعدما علقت المنافسات على خلفية تفشي فيروس «كوفيد-19».
وأكد الاتحاد تعليق مسابقتي الأندية، أي دوري الأبطال والدوري الأوروبي (يوروبا ليغ)، وكل المباريات القارية الأخرى الرسمية أو الودية، إن كان على صعيد الأندية أو المنتخبات للرجال والسيدات، حتى إشعار آخر.
أما مباريات الملحق القاري التي كان من المقرر أن تحسم هوية المنتخبات الأربعة المتبقية لكأس أوروبا (من أصل 24)، والتي كانت مقررة في أواخر آذار/مارس الحالي، فتم تحديد موعد أولي لها خلال فترة التوقف الدولية في حزيران/يونيو المقبل «لكنه يرتبط بإعادة تقييم الوضع».
ونقل بيان ويفا عن رئيسه السلوفيني الكسندر تشيفيرين قوله: «نحن على رأس رياضة يعيشها ويتنفسها عدد كبير من الناس، لكنها تراجعت في وجه هذا الخصم غير المرئي والسريع التحرك»، في إشارة إلى فيروس «كوفيد-19» الذي بات مصنفاً وباء عالمياً، وأودى بحياة أكثر من سبعة آلاف شخص حتى صباح أمس الثلاثاء، وفرض شللاً شبه تام على الرياضة حول العالم.
وأضاف: «في أوقات كهذه، على مجتمع كرة القدم أن يظهر مسؤولية وحدة، تضامناً (...) صحة المشجعين، الموظفين واللاعبين يجب أن تكون أولويتنا، وفي إطار هذه الروحية، وضع ويفا سلسلة من الخيارات لنتمكن من إنهاء المسابقات هذا الموسم بشكل آمن، وأنا فخور بردود زملائي على امتداد كرة القدم الأوروبية».

> علّق الاتحاد الأوروبي مسابقتي دوري الأبطال ويوروبا ليغ حتى إشعار آخر

وأتى القرار على هامش اجتماع طارئ عقده الاتحاد أمس الثلاثاء عبر تقنية الاتصال بالفيديو مع ممثلين لمختلف المعنيين باللعبة في القارة، لبحث مصير مسابقتي الأندية (دوري الأبطال ويوروبا ليغ) وكأس أوروبا.
ووجد ويفا نفسه أمام مروحة خيارات شديدة التعقيد، نظراً إلى أن أي قرار بشأن المتبقي من الموسم الحالي أو المتعلق بالموسم المقبل، سيرتبط بالعديد من العوامل المتداخلة محلياً وقارياً، ويحتاج إلى دراسة من جوانب مختلفة، منها الصحي والتنظيمي والمالي والتعاقدي وغيرها.
ويطرح نقل البطولة الأوروبية أسئلة على صعيد تضارب جدول المواعيد، نظراً إلى أن صيف 2021 سيشهد إقامة النسخة الأولى من كأس العالم للأندية بصيغتها الجديدة، والتي ينظمها الاتحاد الدولي (فيفا) في الصين بمشاركة 24 نادياً.

وجد ويفا نفسه امام مروحة خيارات شديدة التعقيد (أ ف ب)

طوكيو متمسّكة بالأولمبياد في موعده

أصرّ رئيس لجنة تنسيق أولمبياد طوكيو 2020 في اللجنة الأولمبية الدولية جون كوتس على عدم وجود مهلة نهائية لتأجيل الألعاب من عدمها في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد الذي طرق باب نائب رئيس اللجنة الأولمبية اليابانية كوزو تاشيما وأدى إلى تقليص احتفالات مسار الشعلة. وكان عضو اللجنة الدولية الكندي ديك باوند توقّع الشهر الماضي أن الموعد النهائي لاتخاذ قرار بشأن تأجيل الألعاب من عدمه سيكون في نهاية أيار/مايو، أي قبل قرابة شهرين فقط من موعدها المقرر بين 24 تموز/يوليو والتاسع من آب/أغسطس.
لكن كوتس الذي يرأس أيضاً اللجنة الأولمبية الأسترالية اعترض على هذه المهلة، قبل عودته من سويسرا إلى بلده حيث سيخضع لعزل ذاتي روتيني لمدة أسبوعين. ونقلت عنه صحيفة «سيدني مورنينغ هيرالد» الأسترالية: «لم تكشف اللجنة الأولمبية عن أي تواريخ أعلنها ديك، واعتقد أن ديك تراجع عن ذلك أيضاً... الأمور تسير لبداية في 24 تموز/يوليو. لم يكن هذا أبداً موقف اللجنة الأولمبية الدولية. كانت فكرة ديك، أمامنا أربعة أشهر».
ويصرّ رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي ورئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ على أن الألعاب ستقام في موعدها، برغم التفشي المتزايد لفيروس «كوفيد-19». وبحسب استطلاع أجرته قناة «ان اتش كاي» الرسمية بين السادس والتاسع من آذار/مارس، تبين أن 45 بالمئة من اليابانيين يعارضون المضي قدماً في الألعاب، فيما رأى 40 بالمئة أنه يجب أن تقام في موعدها. والإثنين، أظهر استطلاع لوكالة «كيودو» للأنباء شمل عينة من ألف شخص، أن 69,9 بالمئة منهم يرون أن طوكيو لن تكون قادرة على إقامة الألعاب في موعدها.

تم تقليص احتفالات مسار الشعلة بسبب الفيروس (أ ف ب)

وفي ظل الإصرار المستمر للمنظّمين اليابانيين واللجنة الدولية على إقامة الألعاب في موعدها، أفاد تاشيما، نائب رئيس اللجنة الأولمبية اليابانية ورئيس الاتحاد المحلي لكرة القدم، أمس الثلاثاء عن إصابته بفيروس كورونا. وقال تاشيما الذي يشغل أيضاً عضوية مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) عن قارة آسيا في بيان وزّعه اتحاد القدم الياباني: «اليوم، جاءت نتيجة فحصي لفيروس كورونا المستجد إيجابية».
وأوضح المسؤول الياباني أنه كان في رحلة عمل منذ 28 شباط/فبراير، زار خلالها مدينة بلفاست عاصمة إيرلندا الشمالية لحضور اجتماع لـ «البورد» العالمي لكرة القدم، قبل الانتقال إلى أمستردام الهولندية في الثاني من آذار/مارس لاجتماع مع الاتحاد الأوروبي للعبة (ويفا) من أجل تقديم عرض عن ترشيح اليابان لاستضافة نهائيات كأس العالم للسيدات 2023.

تأجيل «كوبا اميركا»

أرجئت بطولة كوبا أميركا الأميركية الجنوبية لكرة القدم التي كان من المقرّر أن تنطلق في حزيران/يونيو المقبل، إلى عام 2021، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، بحسب ما أعلن اتحاد «كونميبول» القاري أمس الثلاثاء. وأشار الاتحاد إلى أن البطولة التي كانت مقرّرة في الأرجنتين وكولومبيا بين 12 حزيران/يونيو و12 تموز/يوليو المقبلين، أرجئت الى صيف العام المقبل، على أن تقام بين 11 حزيران/يونيو و11 تموز/يوليو.

«الفيروس» يصيب اللقاء الالماسي

أعلن منظمو الدوري الالماسي لألعاب القوى أمس إرجاء اللقاءات الثلاثة الأولى لموسمه الذي كان من المقرّر أن ينطلق في نيسان/أبريل المقبل، بسبب المخاوف العالمية من تفشي فيروس كورونا المستجد. وبذلك، سيتم إرجاء لقاءات الدوحة (17 نيسان/أبريل) وشنغهاي (16 أيار/مايو)، واللقاء الثالث الذي كان من المقرّر في التاسع من أيار/مايو في مدينة صينية ثانية لم تكن هويتها قد حُددت بعد. وأوضح المنظمون في بيانهم أن قرار الإرجاء «اتخذ بعد تشاور وثيق مع اللجان المنظمة، السلطات المحلية، والاتحاد الرياضية الناظمة».
وذكّر المنظمون بسلسلة إجراءات تتخذها دول عدة للحد من تفشي وباء «كوفيد-19» الذي أودى بحياة أكثر من 6500 شخص، ومنها قرار قطر منع الرحلات الجوية من دول عدة لفترة 30 يوماً، والإجراءات الصارمة التي تفرضها الصين حيث كانت مدينة ووهان البؤرة الأساسية للفيروس.
وأفاد المنظمون عن تحديد 13 آب/أغسطس موعداً جديداً للقاء شنغهاي، في حين ترك تحديد موعد جديد للقاءين الآخرين إلى وقت لاحق، مع التلميح إلى أنهما قد يقامان بعد اللقاء الختامي لموسم الدوري الالماسي، المقرّر في زوريخ السويسرية بين التاسع من أيلول/سبتمبر و11 منه.

بايرن ودورتموند يلغيان التمارين

ألغى فريقا بايرن ميونيخ وبوروسيا دورتموند، متصدر ووصيف الدوري الالماني لكرة القدم، تمارينهما أمس الثلاثاء، على غرار أندية ألمانية عدة، فيما دخل هرتا برلين في حجر صحي بعد اكتشاف إصابة بفيروس كورونا المستجد لأحد أفراده. وأعلن دورتموند أمس تعليق تمارينه لمدة أسبوع على الأقل. وفيما طالبت ألمانيا مواطنيها بالبقاء في منازلهم وإغلاق المؤسسات التجارية غير الضرورية بسبب تفشي فيروس "كوفيد-19"، منح الفريق الأصفر إجازة حرة للاعبيه حتى الاثنين المقبل على الأقل. وأعطى المدرب السويسري لوسيان فافر وجهازه الفني التعليمات للاعبين للحفاظ على جاهزيتهم البدنية.
من جهته، أشار بايرن عبر صفحته الرسمية إلى أن مدربه هانزي فليك والمدير الرياضي البوسني حسن صالحميدزيتش «قررا عدم إجراء تمارين جماعية الثلاثاء».

على الغلاف

كورونا جمّد التصوير حتى إشعار آخر
مسلسلات رمضان... في الحجر الصحّي

كانَ ذلك الذي تحتاجه شركات الإنتاج. بعد الأزمات المالية والسياسية التي عرقلت جميع مشاريعها، جاء الفيروس ليضع الموسم الدرامي في شهر الصوم أمام أزمة تهدّد وجوه من الأساس

زكية الديراني

كانه كُتب على الموسم الدرامي الذي سيعرض في شهر رمضان 2020، أن يلقى كل أشكال العثرات التي يواجهها للمرة الأولى في تاريخه. الموسم الذي جابه الأزمة المالية التي عصفت بشركات الإنتاج اللبنانية منذ أشهر، ها هو يغرق في كارثة تكاد أن تقضي عليه. إثر انتشار فيروس كورونا في لبنان والعالم العربي، جمّدت غالبية شركات الإنتاج أعمالها وأجّلت التصوير إلى موعد لم يُعلن عنه بعد. في المقابل، تابعت شركات أخرى عملها مجبرة ـ لكن بشكل خجول ـ بحكم عقودها الموقعة مع القنوات والممثلين، خوفاً من أن يداهمها الوقت، خصوصاً أننا قاب قوسين من رمضان. وإثر التطورات، أصدرت النقابات الفنية في لبنان، بياناً تمنّت فيه على شركات الإنتاج اتّخاذ التدابير اللازمة في هذا الخصوص، وحضّت على «التوقّف عن العمل لمدّة أسبوعين على جميع الأراضي اللبنانية مع متابعة التطوّرات حفاظاً على صحّة الفنانين والعاملين».

رغم أن تصوير المسلسلات انطلق متأخراً عن الأعوام السابقة بسبب المشاكل الإنتاجية، إلّا أنّ الظروف أجبرته على التوقّف مجدّداً بسبب كورونا، فالأمر يتعلّق بسلامة فريق التصوير من فنّيين وممثلين، وقد طال الدراما العربية والخليجية عموماً. فمن المعروف أن كواليس تصوير المسلسلات تشهد تجمّعات عمّال وممثلين وتقنيين. وهذا الأمر قد يعرّض صنّاع العمل للإصابة بالفيروس. فكيف اتخذت شركات الإنتاج خططاً لمواجهة كورونا وفي الوقت نفسه الحضور في رمضان؟ وهل من مسلسلات ستنسحب من السباق في شهر الصوم؟

ما يجمع شركات الإنتاج اليوم هو حالة الضياع التي تعيشها في ظلّ انتشار كورونا والقرارات التي بدأت الدولة باتّخاذها قبل انتشار الفيروس في لبنان. وتلك القرارات تتعلّق بالإقفال التام لغالبية المؤسسات، ناهيك بقرارات نقابة الفنانين بوقف التصوير. هذا الأمر انعكس سلباً على حركة عمل الشركات، خاصة أنها في صراع مع الوقت للانتهاء من التصوير قبل شهر رمضان الذي يصادف نهاية شهر نيسان (أبريل) المقبل. جاءت مشكلة الفيروس في وقت حساس، وعرقلت التصوير الذي انطلق قبل أسابيع قليلة. لكن لا يمكن لشركات الإنتاج التراجع كلياً عن التصوير، بعدما دارت كاميراتها وأنجزت قرابة 20% (أقل أو أكثر) من مشاهد الأعمال.

من هذا المنطلق، قرّر المنتج مروان حداد صاحب شركة «مروى غروب» تجميد تصوير مسلسل «عشيق أمي» (كتابة رازي وردي، إخراج كنان اسكندراني) الذي يجمع ورد الخال والنجم السوري خالد القيش ويخوض فيه المنتج السباق الرمضاني. وكان العمل قد تعرّض لمطبات عدة أدت إلى وقف تصويره مراراً، فقد تم تعليق التصوير مع انطلاق التظاهرات في تشرين الأول (أكتوبر)، ثم استؤنف في شهر شباط (فبراير الماضي)، ليعود ويتوقف أخيراً مع انتشار كورونا. وبلغت حداد في اتّصال مع «الأخبار» إلى أنّ تصوير «عشيق أمي» توقف هذه الفترة، قائلاً: «حالياً نحن في استراحة، وأعتقد أن الوضع سيبقى على حاله حتى نهاية شهر آذار الحالي. ولاحقاً، سيتم اتّخاذ قرار بشأن الخارطة الدرامية في رمضان».

ليست «مروى غروب» وحدها التي اتّخذت قرار وقف التصوير، كذلك الحال بالنسبة إلى «إيغل فيلمز» التي يديرها جمال سنان. قبل أيام قليلة، أعلنت الشركة عن تدابير وقائية منعاً لـ«إصابة بفيروس كورونا من بينها التعقيم والاحتياطات الاحترازية». ولاحقاً، قررت تجميد تصوير مسلسلي «أولاد آدم» (رامي كوسا والليث حجو) الذي يجمع مكسيم خليل وماغي بو غصن ودانييلا رحمة وقيس الشيخ نجيب، و«دانتيل» (مأخوذ عن فورما أجنبي ويخرجه المثنى صبح) الذي يجمع سيرين عبد النور ومحمود نصر. من جانبه، يصف المنتج إيلي معلوف قضية انتشار فيروس كورونا بأنها ليست مزحة ويجب عدم التعامل معها باستهتار. ويكشف المنتج أنه اتخذ قرار وقف تصوير الأعمال منذ الأربعاء الماضي، مستبقاً بخطوته قرارات الدولة التي أوقفت الإدارات والمؤسسات. ويقول معلوف: «الأمر ليس مزحة، ولم أحدد بعد موعد العودة إلى التصوير». وكانت مسلسلات معلوف قد تعرضت للعرقلة مرات عدة بسبب التطورات السياسية الأخيرة، ليعود ويستأنف أخيراً تصوير مسلسل «رصيف الغرباء» (كتابة طوني شمعون وإخراج إيلي معلوف)، و«موجة غضب» (كتابة زينة عبد الرازق وإنتاج وإخراج إيلي معلوف).

كغيرها من الشركات، التزمت شركة «أي سي ميديا» بقرار وقف تصوير المسلسلات وجمدت جميع مشاريعها قبل أربعة أيام تقريباً في جعبة الشركة التي يديرها إياد الخرّوز نحو سبعة أعمال تخوض (بغالبيتها) المنافسة الرمضانية. والافت أن تصوير تلك المشاريع يتوزّع على عواصم عربية وخليجية من بينها الأردن ومصر وأبو ظبي والسعودية وبيروت... كلّها توقفت لثلاثة أيام لحين اتخاذ قرار استئناف التصوير. تلفت مصادر من الشركة إلى أن الأخيرة ستعمد إلى تعقيم مواقع التصوير والالتزام بكافة الإجراءات الطبية التي تتعلق بالفيروس منعاً لانتشاره. على أن تكون مواقع التصوير جاهزة عند استئناف العمل. وفي جعبة الشركة أكثر من مسلسل على رأسها «الساحر» (كتابة سلام كسيري وإخراج عامر فهد) الذي يجمع عابد فهد وستيفاني صليبا وغيرهما، ومسلسل «النحات» (كتابة بثينة عوض وإخراج مجدي السميري) لكل من باسل خياط وأمل بوشوشة وآخرين.

كانت شركة «صبّاح إخوان» تصرّ على مواصلة تصوير مسلسلاتها الثلاثة في لبنان والتي ستخوض فيها السباق الرمضاني. لكن في اللحظات الأخيرة تبدّلت تلك المعادلة مع تشديد الحكومة اللبنانية على تعليق التصوير بشكل نهائي. فقد تدخّلت عناصر من الدرك أول من أمس لإلغاء التصوير، مع العلم أن الشركة كانت قد عقّمت أماكن التصوير بشكل مكثف وطبّقت كل الاحتياطات الطبية، ليخرج في النهاية قرار التجميد. مع العلم أن الشركة كغيرها من الشركات، تجد نفسها في حالة ضياع بعد توقيعها عقوداً مع القنوات العربية والخليجية لبثّ المسلسلات التي بدأت بتصويرها. وكانت الصبّاح قد بدأت تصوير «الهيبة 4» (لفؤاد حميرة وسامر البرقاوي) الذي يجمع عبده شاهين وتيم حسن وديمة قندلفت وعادل كرم وآخرين، إلى جانب مسلسل «20 20» (لنادين جابر وبلال شحادات وإخراج فيليب أسمر) الذي يضم على قائمته نادين نجيم وقصي خولي، و«من الآخر» (لإياد أبو الشامات وشارل شلالا) الذي يجمع معتصم النهار وسينتيا صاموئيل وريتا حايك.

باختصار، مع تعليق المسلسلات بسبب انتشار فيروس كورونا، يتعرّض الموسم الرمضاني لضربة لم تكن في الحسبان. تأتي العرقلة هذه المرة خارج إرادة الشركات التي تقف حائرة: هل نكمل التصوير؟ وماذا عن العقود الموقعة مع القنوات والممثلين؟

ورد الخال وكارين سلامة ووسام صباغ من مسلسل «عشيق امي» الذي توقف تصويره

يلعب باسل خياط بطولة مسلسل «النحات»

قصص الخيال العلمي وأفلام الأكشن مصدراً للإلهام
في زمن الكوارث إعلام الشائعات سيّد الموقف

كريم حرب

هي أقدم الوسائل الإعلامية في التاريخ، لكنها لا تنفك تجدّد نفسها باستمرار لتواكب ـ بل تستفيد من ـ ثورة الاتصالات في العصر الحديث.

وإذا كان إطلاق الشائعة لا يعدو كونه مجرّد هواية غريبة لدى البعض، فإنه بالنسبة إلى كثيرين سلاح فعّال يروق لهم استخدامه في سبيل إسقاط الخصوم السياسيين أخلاقياً، فهل يمكن تخيّل حجم الشائعات في بلد تتجاور فيه 18 طائفة، وعشرات الأحزاب السياسية، ومجتمع مدني لا يقل تشظياً؟ والحقيقة أن تصنيف الشائعات زمنياً أمر صعب، فهي سلوك بشري مستمرّ لا تُعرف له بداية واضحة ولا نهاية قريبة، لكن يمكن الجزم أنها تزدهر في مواسم بعينها هي «مواسم الأزمات».

شكّلت الأحداث المتسارعة في لبنان بعد 17 تشرين الأول الفائت بيئة خصبةً لنمو الشائعات وانتشارها. شائعات متنوعة طاول بعضها قيادة الجيش مرّة عبر الحديث عن خلافات بين ضباطه واتّجاه بعضهم لتقديم استقالاتهم على خلفية قرار بقمع التحركات الشعبية، ومرة عبر تأكيد عزل قائد الجيش سؤال ركاب الطائرة الإيرانية عما يشعرون به. ثم تطورت الشائعات في الأيام اللاحقة لتزعم إفراغ «حزب الله» مستشفى «الرسول الأعظم» من المرضى العاديين بشكل كامل لتخصيص طبقتين من طبقاته لضباط وعناصر الحرس الثوري والطبقة الثالثة لعناصر «حزب الله» من المصابين بالكورونا. وكان لافتاً الانتشار الذي حصدته صورة وزير الثقافة اللبناني عباس مرتضى في مطار بيروت مع عدد من مرافقيه (وبعضهم يرتدي بزات عائدة لأجهزة رسمية لبنانية) مرفقة بتعليق «عناصر من حزب الله تقتحم مطار رفيق الحريري لاستقبال الطائرة الإيرانية ومنع ميقاتي. أما أخطر الشائعات وأكثرها إثارة للريبة، فهي تلك التي تمخّضت عنها ليلة شهدت إشكالين محدودين في الشياح وبكفيا (ليل 26 ـ 27 ت2) من قبيل: انفجار قذيفة في حزرتا وسقوط ضحية! اشتباكات بين عشيرة آل جعفر وبين «حركة أمل» و«حزب الله» في البقاع وسقوط 4 ضحايا! قنبلة صوتية على أوتوستراد الشهيد هادي نصر الله في الضاحية الجنوبية!

مع تشكيل الحكومة، وعودة الهدوء، فقد الشارع شيئاً من زخمه، وخفّت وتيرة الشائعات نسبياً. لكن كورونا أطلّ أخيراً، فاستبشر صناع الشائعات خيراً. والتعبير هنا ليس مجازياً ولا من باب المبالغة، فمن «حسن حظهم» أن الإصابة الأولى التي سجّلت في لبنان جاءت من إيران، وأن وزير الصحة في الحكومة الحالية تمّت تسميته من قبل «حزب الله»... هكذا انطلق السباق مع خبر «كارتوني» عن صلاة جماعية تنظّمها إيران للمصابين في الساحات العامة، ثم عن تشخيص الحالة المصابة قبل مغادرتها الأراضي الإيرانية والسماح لها ـ رغم ذلك ـ بالسفر إلى لبنان بدلاً من معالجتها هناك، وعن اقتصار إجراءات وزارة الصحة على سؤال ركاب الطائرة الإيرانية عما يشعرون به. ثم تطورت الشائعات في الأيام اللاحقة لتزعم إفراغ «حزب الله» مستشفى «الرسول الأعظم» من المرضى العاديين بشكل كامل لتخصيص طبقتين من طبقاته لضباط وعناصر الحرس الثوري والطبقة الثالثة لعناصر «حزب الله» من المصابين بالكورونا. وكان لافتاً الانتشار الذي حصدته صورة وزير الثقافة اللبناني عباس مرتضى في مطار بيروت مع عدد من مرافقيه (وبعضهم يرتدي بزات عائدة لأجهزة رسمية لبنانية) مرفقة بتعليق «عناصر من حزب الله تقتحم مطار رفيق الحريري لاستقبال الطائرة الإيرانية ومنع لعيون الإيرانيين، في حين ينصرف هؤلاء إلى ملذاتهم! علماً أن قليلاً من التدقيق يكفي للعثور على تكذيب عمره سبعة أشهر يوضح أن الظاهر في الصورة هو محمد رضا سبحاني المعروف بـ«ساشا»، وهو نجل السفير الإيراني السابق في المكسيك أحمد سبحاني الذي تبرأ منه بعد نشره تسجيلاً مصوراً يهاجم فيه كل من ينتقد نمط حياته.

> الشائعات المرتبطة بالكورونا ليست ظاهرة لبنانية

على أنه لا بدّ من الإقرار بأن هذه الشائعات الموجهة في اتّجاه محدّد قوبلت بشائعات «دفاعيّة» ولو بشكل خجول، منها تسجيل صوتي يؤكّد وصول لقاح مضاد للكورونا من إيران إلى «مستشفى رفيق الحريري الحكومي» عن طريق وفد من «مستشفى الرسول الأعظم» واستجابة إحدى الحالات للقاح وتمائلها للشفاء بشكل سريع، مع صورة للقاح المفترض يظهر عليه اسم الشركة المصنّعة «سابها». بحث سريع عن الاسم يقودنا إلى معرفة أن الشركة العائدة للدكتور برويز نوري صايحة (سابها) متخصّصة في تصنيع الأدوية العشبية والمراهم والكريمات العلاجية حصراً. كما أن عبوة اللقاح نفسها مكتوب عليها 100% عشبي، إذ تشير المعلومات إلى أن السلطات المختصة في إيران التي تعكف فعلاً من خلال عدد من الباحثين والأطباء والعلماء على محاولة إنتاج لقاح مماثل من دون أن تصل هذه الجهود إلى خاتمتها المنتظرة بعد، لم توافق على المنتج العشبي المذكور.

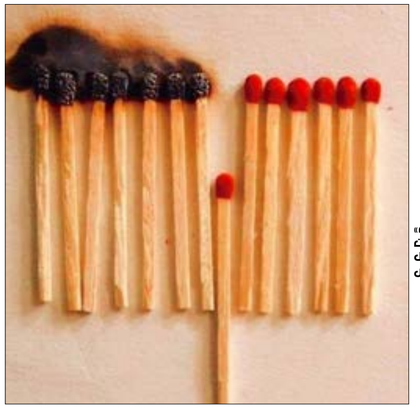

«اعزل نفسك» من الحملات التوعوية حول الفيروس

أحدث الشائعات أطلقتها ماريا معلوف التي تكاد تكون متخصّصة في بثّ الشائعات حول شخص السيد حسن نصر الله والتحريض عليه. زعمت هذه المرة إصابته بالفيروس، وتناقلت الخبر المزعوم وسائل إعلامية عربية كثيرة تمنّ العداء للرجل وتحتفي عادة بأيّ خبر مماثل من دون أن تُخضعه للتدقيق.

والشائعات المرتبطة بالكورونا ليست ظاهرة لبنانية فحسب. ففي الحديث عن أصل نشوء المرض وحكاية تطوره وانتشاره روايات لا تُحصى، بعضها قابل للتصديق لكنه يفتقر إلى أدلة ملموسة، وبعضها يراوح بين قصص الخيال العلمي وأفلام الأكشن. آخر هذه الروايات ما انتشر في اليومين الأخيرين تحت عنوان «فعلتها الصين»، وفيه أن كورونا ليس سوى تكتيك اقتصادي استخدمته القيادة الصينية للتخلّص من المستثمرين الأوروبيين في معامل التكنولوجيا والكيماويات، فضحّت ببضع مئات من مواطنيها لصالح شعب بأكمله، ونجحت في خداع الجميع وفي تجاوز الاقتصاد الأميركي بعد شراء أسهم الأوروبيين بأثمان زهيدة.

ما تقدّم ليس سوى عينة صغيرة من الشائعات التي طبعت الأيام الماضية، والغاية ليست أرشفتها وإحصاءها بقدر ما هي محاولة للتحذير مما ينتظرنا منها في الأيام القادمة، وما تخلّفه من تعزيز لحالة الهلع وتحريض اللبنانيين على بعضهم وإلهائهم بالصراعات السياسية عن المعركة الأساسية التي ينبغي أن يتجنّد لها الجميع وتتوحّد في سبيلها الجهود والطاقات.

في واحد من الإعلانات التوعوية حول سبل الوقاية من كورونا وأهمية التزام الأفراد بالبقاء في منازلهم في هذه الفترة بعنوان «اعزل نفسك»، نشاهد صفاً من أعواد الكبريت تشتعل رؤوسها تباعاً بفعل تلاصقها، إلى أن يقرر أحدها الابتعاد قليلاً واضعاً حدّاً لتلك السلسلة الجهنمية. هذا المفهوم في مواجهة كورونا يتلاقى كثيراً مع «هاشتاغ» أطلقه ناشطون في مواجهة الشائعات العام الماضي وهو #خليها_توقف_عندك. مع التلازم بين انتشار الفيروس والشائعات، يبدو تفعيل الهاشتاغ ضرورياً، فهل يدرك اللبناني حجم المخاطر ويملك الوعي الكافي لوقف دورة الكورونا والشائعات المغرضة عنده، أم أن سياسة الاستهتار و«النسخ واللصق» ستبقى سائدة لنشهد المزيد من الإصابات، ومن الشائعات؟

(شادي غانم ـ الكويت)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر الحسوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01/666314 ـ 15، 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

لبنان ولاية أميركية

الشيخ ماهر حمود *

قد تبدو هذه الكلمات قاسية بعض الشيء ولكنها الحقيقة، أو أقرب ما تكون إلى الحقيقة، الحقيقة المؤلمة الجارحة التي يجب أن يبنى عليها لمستقبل أفضل:

أولاً: بعد جريمة وقف التعقبات عن العميل فاخوري وإطلاق سراحه، ينبغي أن نعلن انتهاء لبنان كدولة مستقلة، وينبغي بالتأكيد الكف عن القيام بأي شيء يفهم منه أنه احتفالية مئوية لدولة لبنان الكبير... لا نطمح هنا بالتأكيد إلى أن نكون ولاية أميركية إضافية، فهذا كثير علينا، نحن بالكاد زقاقٌ في حي برونكس (المحروم) في نيويورك مثلاً، أو قرية في جبال روكي البعيدة عن العمران. ولكن، وللأسف، يسري علينا القانون الأميركي المستكبر. كان من المفترض أن يعلن ذلك المسؤولون صراحة، وأن يخاطبوا الرأي العام بهذا الوضوح، وإلا لكان هنالك غش مرفوض بين الحاكم والمحكوم.

ثانياً: لم تكن أميركا لتقوم بهذا الضغط المفضي إلى هذه الجريمة لولا أنها تعلم أن هنالك فريقاً وازناً من المسؤولين يريد هذا الأمر بأي ثمن، وهي تعلم تماماً أن مشروع استقدام هذا العميل إلى لبنان لم يكن وقتها مشروعاً أميركياً، كان مشروعاً لبنانياً بامتياز (بطله معروف لدى الجميع)، ضمن التنافس اللاهث نحو أحقية التمثيل المسيحي، والذي لن يجني منه صاحبه إلا الخسران على الصعيدين الإسلامي والمسيحي، وبوادر ذلك واضحة. وهنا نستذكر الاجتياح الاسرائيلي، مع الفارق الكبير في الحجم ومع تشابه في المعطيات: لم يكن الإسرائيلي (ومن خلفه الأميركي)، لم يكن ليجرؤ على هذا الاجتياح المدمر لولا وجود فريق في لبنان (وازن نسبياً) في وقتها يريد هذا الاجتياح، وهو مستعد لأي شيء، بما في ذلك التعاون مع الشيطان (كما عبّر عن ذلك صراحة) لإخراج المقاومة الفلسطينية، ولتنصيب رئيس لبناني يناسب المرحلة المفترضة وقتها، على أنقاض الفوضى التي كانت قائمة. لم يُبن لبنان الجديد، ولم تتخلص إسرائيل من المقاومة، وقد ظهرت لها المقاومة الإسلامية التي تتمتع ببعض صفات لم تكن متوافرة عند المقاومة الفلسطينية، وأهمها أن المقاومين «الجدد» هم أهل الأرض وسكانها، وذلك بعيداً عن أيّ عنصرية مفترضة.

في النهاية، انطبق على الجميع قوله تعالى: «كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ» (سورة الحشر 16).

اليوم تعود الأيام: اعلموا أيها اللبنانيون أن الضغط الأميركي لم يكن ليكون بهذه القوة وهذه الوقاحة لولا موافقة مسبقة أو حتى تنسيق مسبق مع أصحاب هذا المشروع، والله أعلم.

ثالثاً: حتى إشعار آخر، لم يعد هنالك أي معنى لبقاء الكثيرين في السجون، بل لم يعد هنالك معنى للجسم القضائي كله، فضلاً عن التشكيلات القضائية التي لن تكون أفضل من سابقاتها. انتهت العدالة في لبنان، نعم، حتى إشعار آخر. ما الذي يمنع أهالي المحكومين، حتى أولئك الذين تورطوا بمواجهة الجيش، ما الذي سيمنعهم من المطالبة الجريئة (والمحقة نسبياً) بإطلاق أبنائهم، وجرائمهم ليست أشد من الجرائم المنسوبة للعميل فاخوري؟ قانون العفو، بما في ذلك عن كبار المجرمين، أصبح مشروعاً ومبرراً.

رابعاً: نحن بين أمرين، أحلاهما مر. السيد حسن نصر الله وفيٌّ، أثبت وفاءه في الكبيرة والصغيرة، أخلاقيٌّ إلى أبعد حد، ونحن نقول ذلك من خلال العلاقة المباشرة والطويلة، والتي تصل إلى أكثر من ثلاثين عاماً، وليست فقط من خلال المواقف الإعلامية. وفاء قد يبدو لمن لا يفهم مقتضيات الأخلاق السامية إلا أمراً مُداناً. عندما يقول له الحليف: وقفت معك في عدوان 2006، ووقفت معك في المحافل الدولية، أمّنت لك غطاءً «مسيحياً» لمقاومة «إسلامية إرهابية»، وأعطيتك كذا وكذا، إلخ، أعطني مقابل ذلك هذا العميل... أمام سماحتك خياران، إما أن ينقض هذا «التحالف التاريخي»، وإما أن يكون وفيّاً رغم مرارة هذا الوفاء أو حتى أكثر من ذلك. وذكّرني هذا الموقف بكلام الإمام الخميني عندما قبل مرغماً بالقرار (598) (بصرف النظر عن التفاصيل) وقال: «كانني أتجرع السم». هكذا أراه، حتى لو لم أره أو أسمعه مؤخراً بعد هذه الكارثة. وهنا يمكن لسماحته أن يقول: بل قدمت لك أكثر مما قدمت، وأتيت بك رئيساً من خلال مسيرة مؤلمة تحمّلنا فيها وزر الاتهام بتعطيل البلد وغير ذلك، وماذا بعد. وهنا لا بد من تذكير هذا الحليف: صحيح أن الحسنات يذهبن السيئات، ولكن أيضاً وأيضاً فإن السيئات يذهبن الحسنات. وهذه سيّئة تمحو الكثير من الحسنات فضلاً عن غيرها.

> هل تعتبر هذه الجريمة ضربة قاصمة للميثاق الموقّع بين المقاومة والتيار الوطني الحر؟

جمهور المقاومة هنا ينتظر جواباً من سماحته يصارحه فيه مباشرة: هل ما حصل هو وفاء؟ وما حدود الوفاء والشرعية؟ وهل الوفاء يتضمن مخالفة البديهيات الشرعية والوطنية؟ إن الذي حصل هو من باب الضرورات تبيح المحظورات، بعد أن أقنعنا الحليف بأن هنالك عقوبات أميركية ستفرض على لبنان، لن يتحملها اللبنانيون؛ سيتوقف الدعم اللوجستي للجيش اللبناني، ستوضع كثير من الشخصيات «المرموقة» على لائحة العقوبات الأميركية، الخ... الجواب هنا عند سماحته فقط، وهو الذي لا يمكن أن تتم المزايدة عليه، خاصة في مثل هذا الموضوع.

خامساً: انتهى العهد، نعم إلى حدّ كبير، مسمار يكاد يكون الأخير، وليحمل كل مسؤولية في المرحلة القادمة. والسؤال يطرح نفسه: هل انتهى تحالف حزب الله والتيار العوني، أو هل هو على طريق النهاية؟ وهل تعتبر هذه الجريمة ضربة قاصمة للميثاق الموقّع بين المقاومة والتيار، كما كانت استقالة الحريري إعلاناً لنهاية مشروع التسوية الرئاسية؟ الجواب عند سماحته أيضاً... أما بالنسبة إلى جمهور المقاومة، فلقد عرف ذلك بشكل واضح... نعم انتهى التحالف.

خامساً: أما من الناحية القانونية، فمن قال إن جرم العمالة قد توقف حتى يبدأ احتساب مرور الزمن؟ فهل توقفت عمالته أصلاً؟ وما يدرينا ماذا كان يفعل في أميركا، ومثلها في الكيان الصهيوني قبل ذلك. ومن قال إن جرم الخطف يسقط بمرور الزمن؟ ومن قال إن الجرائم التي لم يتم الكشف عن مصير المجني عليهم تسقط بمرور الزمن؟ هل هذا قانونٌ أم كعكة حلوى؟ أم جرّة يضع فيها الفاخوري أذنها حيث يشاء؟ الفاخوري هنا أنتم وليس هو فقط.

* الأمين العام لاتحاد علماء المقاومة

(هيثم الموسوي)

رسالة (سابقة) إلى رئيس الجمهوريّة العماد ميشال عون

علي حمية *

تحيّة وما يليق من الاحترام

السيّد الرئيس،

بصفتي سورياً قومياً اجتماعياً ورفيقاً للمناضل البطل حبيب الشرتوني، فاتح عهد المقاومين للعدوان الصهيوني على لبنان في صيف 1982، والمنفّذ، بالنيابة عن اللبنانيين الرافضين لهذا العدوان، عقوبة الإعدام بالمتعاون الأول مع العدو، الرئيس «المنتخب» رغماً عن إرادة معظم اللبنانيين، بشير الجميّل، أتوجّه إليكم بعدما أقفلت أمامي، وأمام أمثالي من اللبنانيين التائقين إلى العدالة، كل السبل، منتظرين، منكم، موقفاً شجاعاً يصحّح الخلل الذي اعترى قوانين العفو التي أجريت، على مدى ربع قرن، بهدف طيّ صفحة الحرب الأهلية البغيضة.

السيّد الرئيس،

ما دفعني، باسم رفقائي، إلى الكتابة إليكم هو الحديث، من فترة إلى أخرى، في وسائل الإعلام، عن قانون عفو يصدر قريباً، ممهوراً باسمكم وتوقيعكم، ويشمل، في مفاعيله، مظلومين وغير مظلومين، موقوفين ومحكومين، عملاء وفارين، و.. إرهابيين أيضاً (؟!)، كما حصل في قوانين عفو سابقة، لا سيّما قانوني عفو صدرا عام 2005 واستثنيا، عملاً بسياسة الكيل بمكيالين، الرفيقين المناضلين نبيل العلم وحبيب الشرتوني.

السيّد الرئيس،

لقد واجهتم وواجهت معكم فئةٌ من اللبنانيين، إبان فترة رئاستكم لحكومة عسكرية، ما اعتقدتُه، يومها، صواباً، إزاء تسلط العصابات الميليشياوية، وسلطة الوصاية في «عنجر»، على الحكم والدولة التي تحوّلت إلى مزرعة، الأمر الذي لم تقبلوا به بتاتاً، فأعلنتم من بعبدا، حيث كنتم وأنصاركم تعتصمون في ما سمّيتموه «قصر الشعب»، حرباً مفتوحةً: حرباً في السياسة وحرباً في الميدان، ودفعتم وأنصاركم، من عسكريين ومدنيين، أثماناً كبيرة، وانتهت «حربكم» مع خصومكم على شكل مغامرة وهجرة قسرية، لخمسة عشر عاماً، في الخارج!

السيّد الرئيس،

بعد اجتياح «إسرائيل» للبنان واحتلال عاصمته بيروت العام 1982، اصطفت أقلية من اللبنانيين إلى جانب الصهاينة الغزاة، مباركة ومؤيّدة، في حين أخذت أكثرية اللبنانيين موقفاً صريحاً، رافضاً للاجتياح ومقاوماً له. وقف بشير الجميّل، رأس الميليشيا الانعزالية المسمّاة «القوات اللبنانية» في طليعة المؤيدين للاجتياح، وكان خير معين وخير دليل وخير نصير لقوات الغزو الصهيوني، وما لبثت المعلومات الكثيرة والمتقاطعة في رواياتها عنه، أن كشفت، ولا تزال تكشف، دوره المخزي في استدراج العدو الصهيوني إلى لبنان.

في تلك اللحظة الفاصلة من تاريخنا وتاريخ المنطقة، كانت «الدولة اللبنانية»، كعادتها، غائبة عن المشهد الدرامي الجاري أمام بصرها، وعاجزة عن القيام بأي فعل يوقف العدوان المندفع في كل لبنان، فانبرى بعض اللبنانيين، ممن لم يرضوا الهزيمة مصيراً لهم ولبلادهم، في مقاومة الغزو والغزاة، ونفّذ نبيل العلم وحبيب الشرتوني مهمة قتل رأس المتعاونين مع «إسرائيل» في حربها على لبنان، بشير الجميّل، الأمر الذي غيّر، لاحقاً، مجرى الأحداث كلياً.

السيّد الرئيس،

إذا كان الشرتوني، طال عمره، والعلم، قدّس سرّه، هما ممن شاركوا في صناعة لبنان الجديد، والمشرق الجديد، بعد الاجتياح الإسرائيلي، هذا المشرق الذي تعتزّ، السيّد الرئيس، بانتمائك إليه، روحاً وثقافة وهوية وتاريخاً، كما يعتزّ أنصارك وأكثرية اللبنانيين بمشرقيتهم، والذي توّجت بزيارتك التاريخية، قبل سنوات، إلى حوض العاصي، حيث دير مار مارون رأس الكنيسة الأنطاكية المارونية، توّجت عودة الروح إلى علاقات الأخوة بين لبنان والشام بعد سحابة صيف عابرة، نتساءل معكم، وقد مررتم بما مررتم من تحديات وخبرتم ما خبرتم من تجارب، عن هذا التجاهل الوقح، على صعيد الحكم والسلطة التشريعية والطبقة السياسية المهترئة، لقضيتهما؟ كأنهما هما من استدرج الصهاينة إلى لبنان وليس القوى الانعزالية المرتبطة تاريخياً بالعدو الصهيوني، حتى قبل نشوء دولة «إسرائيل»؟

السيّد الرئيس،

قد يكون اللبنانيون، يوماً، على موعد مع قانون جديد للعفو يشمل أعداداً كبيرة من المساجين والفارين، ولكنهم، حرصاً منهم على طيّ صفحة الحرب الأهلية، وتاكيداً لأولوية السلم الأهلي، ومنعاً لتكرار الاستنسابية في قوانين العفو، يحذّرون من أن يستثني القانون المنتظر، مجدداً، ملف الشرتوني والعلم، إذ لم يعد جائزاً، تحت أي ذريعة من الذرائع، استثناء أيّ لبناني أو نبذه أو استفراده، ولا نشك، لحظة، السيّد الرئيس، في أنكم تشاركوننا هذا الرأي.

السيّد الرئيس،

إننا، أصدقاء حبيب الشرتوني ونبيل العلم، إذ نستغرب هذا السكوت المشين للقوى السياسية كافة، بمينها ويسارها ووسطها، عن وضع نهاية عادلة لهذا الملف الوحيد المتبقي من آثار تلك الحرب المجنونة، فإننا نطالبكم بإسقاط «التهمة» الموجهة إليهما، فهما، في نظرنا وفي أنظار المقاتلين من أجل الحرية والكرامة، مقاومان لا قاتلان!

(*) أستاذ جامعي - كتاب مرسل إلى رئيس الجمهوريّة عبر الفاكس بتاريخ الأوّل من آذار/ مارس 2018، قرر الكاتب نشره بعد وقف ملاحقة العميل عامر فاخوري وتهريبه من لبنان

«تهريبة» الفاخوري والكورونا: للبنانيين الحق بعفو عام فوراً

فيصل كرامي *

في منازل اللبنانيين المحاصرين بالهواجس والمترقّبين لأسوأ السيناريوات التي قد يتعرضون لها في حال تفشي وباء كورونا، تأتيهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي صورة قيل إنها لبنات العميل عامر فاخوري وهنّ يحتفلن بإطلاق سراح والدهنّ أمام العلم الإسرائيلي. وبصرف النظر عن صحة الصورة، فإن واقعة إطلاق الفاخوري تضع اللبنانيين أمام أسئلة صعبة تكاد تكون بلا أجوبة.

ترى، كيف سينجح المستنكرون والمُدينون في تدبيج بيانات لا تستخف بعقول الناس؟

ترى، هل في وسعنا لوم الشامتين الذين لم يقصّروا في السخرية والتندّر والمزايدات؟

والأهم والأخطر، ترى هل في وسعنا، بعد اليوم، لجم الخطاب التطبيعي الذي ينادي بتحييد لبنان وخروجه من الصراع العربي - الاسرائيلي وينظّر لفضائل الانضمام إلى المشاريع الغربية وفوائده، وآخرها ما يسمى صفقة القرن؟

إن إطلاق سراح العميل عامر فاخوري بقرار اتخذته المحكمة العسكرية، تحت جنح الظلام والكورونا، بذريعة سقوط التهم الموجّهة اليه بفعل مرور الزمن، هو فعلياً قرار سياسي أكثر ممّا هو قضائي. ويحظى هذا القرار، بهذا القدر أو ذاك، بغطاء سياسي من كل قوى الديمقراطية التوافقية المشينة، سواء ممن هم في السلطة أم خارجها أم فوقها. والأنكى أن الإخراج الذي اعتمد لتمرير هذا القرار، بلغ من الخفة والرداءة حدّ الاستهتار الكامل بالقانون والقضاء والمؤسسات، وبحقوق ومشاعر اللبنانيين الذين مارس الفاخوري ضدهم أعمال قتل وتعذيب وتنكيل، لمصلحة العدو الصهيوني، فضلاً عن الإهانة المباشرة التي يحملها هذا القرار للروح الوطنية اللبنانية التي لا تزال صامدة في موقع المواجهة لكل محاولات التنازل عن الحقوق الفلسطينية والعربية، مقابل سلام الذل والخنوع والإذعان.

المحزن أن اللبنانيين، وقد فتك بهم الإحباط في السنوات الأخيرة العجاف، كانوا يستحقون القليل من الاحترام لعقولهم وعواطفهم، وكان الأجدى أن تجنّب الدولة القضاء هذا السقوط، وأن تمتلك فروسية إعلان اضطرارها إلى الخضوع للضغوط والتهديدات الأميركية، أو ربما تذّعي، حفظاً لماء الوجه، اضطرارها إلى عقد صفقة الفاخوري لما فيه مصالح عليا للدولة تلزمها بالاختيار بين السيّئ والأسوأ، وبالتالي فإنها اختارت السيّئ مرغمة، وأنها لا تدّعي عنتريات وبطولات يعجز عنها بلد ضعيف ومنقسم ومتهالك مثل لبنان.

أما وقد صار ما صار، وتبيّن للبنانيين مجدداً أن الدولة التي تخرج قاتلاً محكوماً من السجن وتحوّله الى بطل وزعيم ومرشح لرئاسة الجمهورية، لن تتوانى بطبيعة الحال عن إخلاء سبيل عميل ومجرم، فإن من حق اللبنانيين أن يطالبوا هذه الدولة وهذا القضاء بالقيام بأدنى واجباتهما تجاه الموقوفين في السجون والمتروكين من دون تحقيقات ومن دون محاكمات ومن دون احترام لمهل التوقيف الاحتياطي المنصوص عليها في القانون، علماً بأن الآلاف من هؤلاء الموقوفين، بغض النظر عن انتماءاتهم المناطقية أو الطائفية، وسواء كانوا من المتهمين بارتكاب جنح أم جنايات، لم يخضعوا لأي تحقيق منذ توقيفهم، بل ويجري تكديسهم بالآلاف في سجون غير مؤهلة ولا تتجاوز قدرة استيعابها الافتراضية ربع الأعداد التي تحتويها.

من حق الموقوفين في السجون، وخصوصاً في سجن رومية، أن يثوروا وينتفضوا. من حق أهاليهم أن يروا في سلوك الدولة والقضاء ظلماً وتعسّفاً.

ومن حق الذين كانوا يطالبون حتى الأمس القريب بمحاكمات عادلة وسريعة، وبعد أن منحتهم الدولة صورة الذل والعار للفاخوري يعلّقونها على جدران الذاكرة المثخنة بالمواجع والنكبات، أن يطالبوا اليوم، وبضمير مرتاح، بالعفو العام والشامل، ليس من باب تبرير الجريمة وتشريع مخالفة القانون، بل من باب اختلال ميزان العدالة في الدولة اللبنانية حتى إشعار آخر.

* نائب لبناني

«حملة المقاطعة» عن تهريب «جزّار الخيام»: السلطة اللبنانيّة تتحمّل وزر العار

كلُّ ما في ملفّ العميل عامر الفاخوري مريبٌ ويدعو إلى التساؤل والاتهام:

- من إلغاء البرقيّة 303 عام 2015؛

- إلى تنظيف سجلّه تمهيداً لعودته إلى لبنان في 4 أيلول 2019 بجواز سفره الأميركيّ. وهذا ما كانت السلطاتُ المعنيّة تتوقّع حدوثَه، بدليل «التقصّي» الذي أصدره المديرُ العامّ الأمن العامّ، والوثيقة الصادرة عن المديريّة العامة لقوى الأمن الداخليّ سنة 2017؛

- مروراً بمحاكمته؛

- وانتهاءً بمشهد العار في 16 آذار 2020 وكفّ التعقّبات ضدّه.

جرت كلّ هذه الأحداث تحت ضغط أميركيّ كبير وواضح، رضخ له «صنّاعُ القرار» من مختلف التيّارات.

لا شيء يسوّغ غضّ النظر عن عودة عتاة العملاء، ومنهم العميل الفاخوري، إلى لبنان. الأجدر والضروريّ والقانونيّ أن يحاكَموا محاكمةً عادلة. وأيُّ محاكمةٍ عادلةٍ لا بدّ من أن تَخْلُصَ إلى إدانة الفاخوري وأمثاله، وإلى الاقتصاص منهم، باسم الشعب اللبنانيّ، حفاظاً على ذكرى الشهداء العطرة، وإحقاقاً لبطولات الأسرى الذين خضعوا لتعذيب العملاء وتنكيلهم، وحرصاً على القانون نفسه؛ هذا القانون الذي لا يمكن (ولا يجوز) أن يعمل بمبدأ «مرور الزمن» حيال أصحاب الخيانة العظمى المتعاملين مع العدوّ الإسرائيليّ، ولا مع خاطف مواطنين (شأن الفاخوري) لا يزال مصيرُهم مجهولاً.

ولو سلّمنا بذريعة «مرور الزمن» على جرائم الفاخوري، أفلن يكون مدعاةً للريبة أن لا تسقطَ هذه الذريعةُ عن حبيب الشرتوني ونبيل العلم، المُتّهمَيْن» بتنفيذ حكم العدالة الوطنيّة بالرئيس الذي «انتخبتْه» الدبّابةُ الإسرائيليّةُ سنة 1982؟ وكيف «يمرّ الزمنُ» على عميلٍ... ولا يمرُّ على مقاوم؟!

ينقل موقعُ «محكمة» الإلكترونيّ عن الفاخوري اعترافَه أمام قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكريّة نجاة أبو شقرا بكثيرٍ من الجرائم التي ارتكبها، ومنها: التعامُل مع العدوّ الإسرائيليّ، وتجنيدُ العملاء، وتولّيه منصبَ القائد العسكريّ لثكنة الخيام ومعتقلِها الشهير، والإشرافُ على تعذيب الأسرى بوسائلَ وحشيّة (كالكهرباء والتعليق على الأعمدة)، وخنقُ انتفاضتهم بالقنابل الدخانيّة (ما تسبّب في استشهاد أحدهم). وتزيد في فضحه وإدانته إفاداتُ عددٍ من الأسرى والمعتقلين المحرَّرين من معتقل الخيام، وقد خصّصتْ لها القاضي أبو شقرا جزءاً مهمّاً من قرارها الاتهاميّ في حقّه.

لكن اتضح أنّ الضغوط الأميركيّة على «صنّاع القرار» اللبنانيين كانت أقوى من أيّ قرار اتهاميّ أو إفادة، وذلك منذ اليوم الأوّل لتوقيف العميل المذكور. بدايةً، طلَب الأميركيون مقابلتَه وتقديمَ «العون» له. ثم تحرّك أعضاءٌ من الكونغرس الأميركيّ للضغط على مسؤولين لبنانيين بهدف إطلاق سراحه. إلى أن وصل الأمر، بحسب ما كشفتْ «فوكس نيوز» الأميركيّة قبل أسابيع، إلى أن تقدّم السيناتوران الأميركيان كروز وشاهين باقتراح عقوباتٍ على المسؤولين اللبنانيين المعنيين بالملفّ «غير القانونيّ للسجين الأميركيّ عامر الفاخوري» بحسب زعمهما. وهكذا بات الجزّارُ العميل، في عرف الأميركان، ضحيّةً لسوء المعاملة اللبنانيّة!

لم يتأخر الرضوخُ اللبنانيّ لهذه الضغوط، وطُبخت طبخةُ الإفراج عنه بعلم جميع المعنيّين، وتواطؤ آخرين. وجرى استغلالٌ غيرُ بريء للظروف الاستثنائيّة التي يمرّ بها لبنان، لا سيّما حالة التعبئة العامّة والطوارئ الصحيّة التي أُعلنت قبل يومٍ واحدٍ من قرار المحكمة العسكريّة.

إنّ حملةَ مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان تدين، بأقسى عبارات الإدانة، كلَّ تواطؤٍ حصل في ملفّ العميل عامر الفاخوري، وتُلْقي بعار إطلاق سراحه على كلّ «مسؤول» لبنانيّ سهّل هذا الإطلاق، أو رضخ لأيّ ضغطٍ كان، أو تغاضى عن كلّ تساهلٍ جرى. وهي تحمّل السلطةَ اللبنانيّة بأسْرِها، وإنْ بدرجاتٍ متفاوتة، وِزرَ العار اللاحق بلبنان. وتدعو الحملةُ إلى تأليف لجنة تحقيق خاصّة لكشف ملابسات هذا الملفّ، ومحاكمة المسؤولين عنه.

إنّ تهريب العميل الإسرائيليّ عامر الفاخوري، إنْ حصل، يُظهِّر، ربّما أكثرَ من أيّ أمرٍ آخر، فسادَ السلطة اللبنانيّة بمختلف مكوّناتها، وعلى رأسها أقسامٌ من السلطة القضائيّة نفسها. وترى الحملةُ أنّ مواجهة كورونا ينبغي ألا تغطّي على وباءٍ لا يقلّ شراسةً وفتكاً: إنّه الوباء المعشّش في هذه السلطة الفاسدة المتآخذة المتواطئة التابعة؛ وباءُ أوصل هذه الأخيرةَ إلى مقايضةِ أبهى ما عندنا، شهدائنا وأسرانا، برضى حاكمٍ مجرمٍ مجنونٍ في البيت الأبيض.

العراق

خلال اللقاء امس بين الرئيس صالح (يسار) والمكلّف تشكيل الحكومة عدنان الزرفي (أ ف ب)

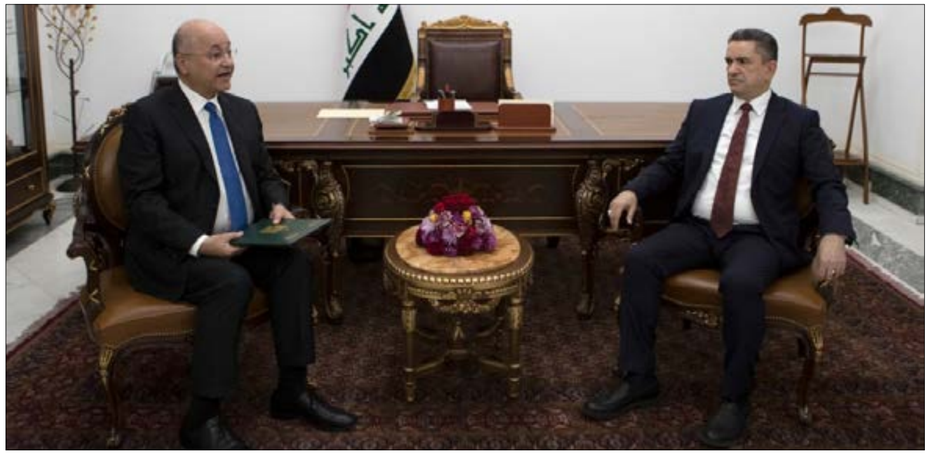

عدنان الزرفي رئيساً لوزراء العراق. مرشح «الدقائق» الأخيرة كلّفه رئيس الجمهورية أمس، وسط انقسام حادّ بين داعم ورافض. الأحزاب والقوى، تحديداً المكوّنة لـ«البيت الشيعي»، منقسمةٌ على نفسها. التباين وصل إلى داخل الائتلاف البرلمانيّ الواحد، وحتى داخل الكتلة الواحدة. قبل اسابيع، ثمة من قال من المحسوبين على السفارة الأميركيّة إن عادل عبد المهدي مرشّحٌ إيرانيٌّ قبلته الولايات المتحدة، أما بديله، فأميركيٌّ ترضى به طهران. هذا ما حدث مع تصدّر الزرفي. تنشرُ «الأخبار» رواية الساعات الأخيرة التي سبقت لحظة التكليف

كواليس تكليف عدنان الزرفي
مرشّح واشنطن يحرج حلفاء طهران

نور أيوب

صباح الإثنين، بطلب مستعجل من رئيس الجمهوريّة، برهم صالح، توجّه رئيس جهاز المخابرات، مصطفى الكاظمي، إلى «قصر السلام». عرض صالح على الكاظمي تولّي منصب رئاسة الوزراء بعدما أخفقت «اللجنة السباعيّة» في تسمية مرشّح يحوز دعم أركان «البيت الشيعي». «كتلة سائرون» المدعومة من زعيم «التيّار الصدري»، مقتدى الصدر، و«كتلة الحكمة» المدعومة من زعيم «تيّار الحكمة الوطني»، عمار الحكيم، و«ائتلاف النصر» بزعامة رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، أسندت إلى صالح تكليف البديل مع اقتراب المهلة الدستوريّة من نهايتها (16 الجاري). رفض الكاظمي عرض صالح، راهناً قبوله بتحصيل إجماع «شيعيّ ـ شيعيّ»، وتحديداً من «الفتح» (ائتلافٌ يضم الكتل المؤيدة لـ«الحشد الشعبي»، بزعامة هادي العامري) و«سائرون»، ثم «الفضاء الوطني» (يحظى الكاظمي بدعم القوى «السُنّية» و«الكرديّة»)، إضافة إلى «الاستفهام عن رأي المتظاهرين» في ذلك. عجز الرئيس عن توفير تلك الشروط، رغم محاولته إقناع الرجل. فسارع إلى إبلاغ الكتل «الشيعية» أنّه مع نهاية «المهلة»، سيضطّر إلى تكليف «أي أحد»، داعياً إيّاهم إلى طرح مرشّح توافقيّ.

تنازل الصدر ـ الحكيم ـ العبادي قابله تبدّلٌ في المواقف العامري، وزعيم «ائتلاف دولة القانون»، نوري المالكي، وفالح الفيّاض، تراجعوا عن دعم نعيم السهيل. كان الأخير قريباً من الظفر بالمنصب لولا الكشف عن «وثيقة» صادرة عن «هيئة المساءلة والعدالة» تثبت علاقة السهيل «الطيبة» بـ«حزب البعث» المحلول. هنا خرج من «الصندوق» اسم عدنان الزرفي. تجمّعَ نيابي بضمّ أكثر من 30 نائباً (من أصل 328) شُكّل حديثاً، «عابرٌ للطائفية» يطرح اسم الزرفي. سريعاً تلقّف صالح المبادرة، وأبلغ المعنيين داخل العراق وخارجه عزمه على تكليفه. تصاعدت حدّة النبرات الرافضة التي لم تخلُ من التهديد، في حال مضيّ الرئيس لملء الفراغ الدستوري بتكليف مرشح خارج السياقات الدستورية التي تنص على تكليف مرشح الكتلة الأكبر». بعيداً عن الأضواء، هناك جناحان داخل هذا الائتلاف، وحتى داخل الكتلة الواحدة (بدر، العصائب، السند...) يوجد انقسامٌ حاد. أما المالكي والفيّاض، فيرفضان تكليفه. خريطة تُبرز «تفكيكي»: الأوّل على مستوى «سائرون ـ الفتح»، والثاني على مستوىً أشمل، أي «البيت الشيعي». هنا، يعلّق مصدرٌ سياسيٌ مطّلع بالقول إن «مفردة التحالف الاستراتيجي داخل البيت الشيعي صارت من مفردات قاموس التاريخ السياسي... بين أركان البيت شبه قطيعة... وإن تحدّثوا واتفقوا، فمع فقدان لمشروع شيعيّ أو وطني، أو حتى مصلحيّ مشترك». لذلك، تمر قواعد التحالف والتخاصم بـ«تحول جديد لا يعرفون أبعاده أو تداعياته». يضيف المصدر إن «الراعي النجفي (المرجعيّة) والإيراني في إجازة إجباريّة أو طوعيّة عن أولادهم المشاغبين»، إذ «نرى لاعباً سياسيّاً قديماً يحاول أن يعيد مجده، ولاعباً شابّاً يحاول وضع أعماله على الرفّ، ليملأ وأقرانه من الشباب الفراغ السياسي، ويحدّدوا من سيكون رئيس الوزراء».

> تفتقد السياسة العراقيّة سليماني القادر على ضبط المشهد المتفلّت

بتكليف الزرفي، في وقت رحّب فيه الصدر والعبادي (والحكيم ضمناً) بهذه الخطوة التي لاقت أيضاً قبولاً لدى البيتين «السُنّي» و«الكردي». ولمنح المفاوضات «فرصةً أخيرةً»، أعلن صالح تأجيله مراسم التكليف حتى الـ 12 ظهراً (أمس)، على أمل التوصل إلى اتفاق يرضي الجميع. لكن الاتصالات الأخيرة فشلت؛ وأقيمت المراسم بحضور نوّاب عن كتل رفضت ترشيح الرجل.

المرشّح «الجدلي»

في حديثها إلى «الأخبار»، تؤكّد مصادر بارزة في «تحالف البناء» (ائتلافٌ يضم العامري والمالكي والفيّاض وخميس الخنجر، وآخرين...) أنّ رفضها الزرفي عائدٌ إلى جملة أسباب: هو «مجرّبٌ وجدليّ»، أي عكس المواصفات التي حدّدتها «المرجعيّة الدينيّة العليا» (آية الله علي السيستاني) لبديل عبد المهدي. تجربته محافظاً للنجف توجب الأسئلة والشبهات. أما «انحيازه» السياسي إلى معسكر واشنطن (منذ 2004)، فيفرض أسئلة عن مقاربته الأزمة القائمة منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019. وإن أرادت المصادر «وضع المعايير جانباً»، وتذييل العقبات أمام الرجل، فثمة من يسأل: كيف يُكلّف متهمٌ مباشرة بالتورّط في احداث النجف الأخيرة وتحديداً حرق القنصليّة الإيرانيّة وضريح مؤسس «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي» محمد باقر الحكيم، وتوتير المناخات في ساحة «الصدرين» و«العشرين»، عدا تلقّيه دعماً خارجيّاً، من دول خليجيّة، لتأسيس كيانات سياسية لها مقاربتها «الخاصّة» لمشهد بلاد الرافدين؟

كذلك ثمة من يحذّر من مقاربات الزرفي في أكثر من ملف، وإمكانيّة تنصّله من «التزامات» واجبة، كانسحاب قوات الاحتلال الأميركي، إضافة إلى علاقات العراق الإقليميّة والدوليّة، وتبعيّة «الحشد الشعبي» ونقل إمرته إلى وزارة الدفاع. أسئلةٌ تفتقد إجابات «مقنعة»، وتوجّه تحديداً إلى الجهات الداعمة (والصامتة) لتبوّئه المنصب.

عن «الضياع الشيعي»

يبرز دعم الصدر والعبادي للزرفي، كما يبرز قبولٌ ضمنيٌّ من الحكيم. أما «الفتح»، فمنقسمون إزاء الرجل. في العلن، وفي بيانه الأخير، ثمة اعتراضٌ على «الخطوة غير الدستورية التي قام بها رئيس الجمهورية بتكليف مرشح خارج السياقات الدستوريّة التي تنص على تكليف مرشح الكتلة الأكبر». بعيداً عن الأضواء، هناك جناحان داخل هذا الائتلاف، وحتى داخل الكتلة الواحدة (بدر، العصائب، السند...) يوجد انقسامٌ حاد. أما المالكي والفيّاض، فيرفضان تكليفه. خريطة تُبرز «تفكيكي»: الأوّل على مستوى «سائرون ـ الفتح»، والثاني على مستوىً أشمل، أي «البيت الشيعي». هنا، يعلّق مصدرٌ سياسيٌ مطّلع بالقول إن «مفردة التحالف الاستراتيجي داخل البيت الشيعي صارت من مفردات قاموس التاريخ السياسي... بين أركان البيت شبه قطيعة... وإن تحدّثوا واتفقوا، فمع فقدان لمشروع شيعيّ أو وطني، أو حتى مصلحيّ مشترك». لذلك، تمر قواعد التحالف والتخاصم بـ«تحول جديد لا يعرفون أبعاده أو تداعياته». يضيف المصدر إن «الراعي النجفي (المرجعيّة) والإيراني في إجازة إجباريّة أو طوعيّة عن أولادهم المشاغبين»، إذ «نرى لاعباً سياسيّاً قديماً يحاول أن يعيد مجده، ولاعباً شابّاً يحاول وضع أعماله على الرفّ، ليملأ وأقرانه من الشباب الفراغ السياسي، ويحدّدوا من سيكون رئيس الوزراء».

أسئلةٌ يطرحها المصدر عن أسباب «الحيرة» الإيرانيّة، و«ما يمكن عمله وسط هذه الفوضى السياسيّة الشيعيّة والعراقيّة». هناك من يستذكر، من سياسة «الشيعة» وغيرهم، في هذا السياق، دور قائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني، قاسم سليماني، في جمع أركان «البيت الشيعي». هذا الدور، مع مرور الزمن، يبرز أكثر، وخاصّة أن العملية السياسية تفتقد رجلاً قادراً على ضبط إيقاع المشهد المتفلّت يوماً بعد آخر.

هل «يُسقط» المكلف الجديد؟

أكثر من سبب دفع إلى تصدّر عدنان الزرفي قائمة المرشحين لتسلّم منصب «حاكم بغداد»، بعدما اتسمت مفاوضات تسمية بديل عادل عبد المهدي بـ«تصفية الحسابات الشخصيّة»، وتمسّك المفاوضين بمبدأ «التسقيط السياسي»، وتغييب «معايير» اختيار رئيس الوزراء، التي نادت بها مختلف الأحزاب والقوى السياسية.

فإلى جانب «الكيديّة»، كان لافتاً غياب أي رعاية خارجيّة لحوارات الأقطاب، والتخبّط الكبير في اتخاذ القرار، ضمن مقاربة القيادات العراقيّة للأزمة السياسيّة الراهنة وآليّات حلّها. ثمّة من يؤكّد أن سيناريو «اعتذار» محمد توفيق علّاوي سيتكرّر مع الزرفي، إذ قالت مصادر سياسيّة إنّه «خلال الساعات المقبلة، سيصدر موقفٌ موحّدٌ يرفض التكليف ـ عابرٌ للطائفيّة ـ يضم أكثر من 120 نائباً»، معولةً أن ينضمّ أكثر من 50 نائباً إلى هذا الحراك «على أمل إسقاط» المكلف. في المقابل، يُسجّل للزرفي مهارته في نسج العلاقات مع مختلف الفئات والقوى، وهذا ما استطاع فعله رغم الخصومات السياسية في محافظته، النجف، بالدرجة الأولى، وفي البرلمان بالدرجة الثانية. وقد برز ذلك في مراسم تكليفه، وحضور عدد من نواب كتل رفضت ترشيحه، بحجّة «الحضور شخصي». هذه الميزة، في عمليّة هشّة قائمة على تبادل المصالح والمكاسب، من شأنها أن تكون الدافع الأكبر للرجل في تشكيل حكومته خلال المدة الدستورية الممنوحة له (30 يوماً).

عدنان الزرفي، في صورة تعود إلى 2004

قضيّة

إسرائيل وقطر
علاقات الظلّ والتخادم... و«حقائب المال»

باتت علاقة إسرائيل بقطر علاقة وظيفية بحتة، ونوعاً من التخادم غير المتكافئ بين الجانبين. ومن مصاديق ذلك أنه لما تفقّد أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن مفاعيل الحصار شبه المطبق على غزة باتت ينذر بانفجار سرعان ما تستدعي تل أبيب الدوحة الطلب بلا إبطاء

يحيى دبوق

تذبذبت العلاقة القطرية ـ الإسرائيلية عبر الأعوام الماضية تبعاً للظروف وتغيراتها على الصعيدين الفلسطيني والإقليمي، وذلك من شبه علاقات دبلوماسية إلى قطيعة فخصومة، ثم تحاسب فاختلاف فعودة إلى علاقة تطبيعية بمستويات تفوق طبيعتها ومضمونها التطبيع الذي يربط تل أبيب بعواصم خليجية أخرى. واليوم باتت الدوحة واحدة من الوسائل التي يستخدمها الاحتلال لإدامة حصاره على قطاع غزة، وكذلك لتطويع السلطة في رام الله إلى ما يدفعها إلى التذمر، الأمر الذي يجعل الأموال القطرية أحد مكونات القدرة الإسرائيلية على مواصلة المواجهة ضد الفلسطينيين، وإن اتخذ ذلك شكل التدخل الإنساني.

ما يلفت تل أبيب في موقف الدوحة هو التغيير الذي طرأ عليه من القضية الفلسطينية، تماماً كما حال معظم الأنظمة الخليجية، علماً بأن الموقف القطري كان سبّاقاً مع سلطنة عمان إلى التقرب من إسرائيل وإن على حساب القضية الفلسطينية. التغيير، كما تراه إسرائيل، هو انتهاء الرؤية «المنحازة» إلى الفلسطينيين وفقاً لمعادلة المعتدي الإسرائيلي والضحية الفلسطينية، ليتحول الموقف إلى «حياد إيجابي»، مع تداخل عوامل خارجية؛ من بينها إرادة التمايز عن السعودية والتملق للأميركيين، وهو ما يجعل الدوحة أكثر التصاقاً بل ربما تعبيراً عن مصالح إسرائيل. مع ذلك، تبقى الإمارة موضع شك إسرائيلي، وبعبارة أخرى: لا ترحيب كاملاً بها، على خلفية الإرادة الإسرائيلية للتقرب من باقي الخليج الذي يخاصم قطر، وهو ما عمدت إليه إسرائيل خلال الأزمة الأخيرة، بالوقوف إلى جانب الرياض وأبو ظبي.

في ورقة بحثية صادرة عن «المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية» (ميتافيم) قبل أيام، تحت عنوان «إسرائيل وقطر: علاقات الظل والقضية الفلسطينية»، للباحث في المعهد والمحاضر عن دول الخليج في جامعة بن غوريون، ميخائيل يعاري، ثمة تنويه بالعلاقات التي تجمع إسرائيل بقطر، وإن طالب بضرورة تفعيلها أكثر عبر «المواظبة على بناء الثقة بين الجانبين بعد مسار طويل من التذبذب». وفق الورقة البحثية، تبنّت قطر على مر السنين موقفاً براغماتياً من إسرائيل أملته «مصالحها الوطنية»، فيما يمكن إرجاع جذور هذه العملية إلى التسعينيات حين كان هناك رفض واسع للاتصال بإسرائيل ما دامت القضية الفلسطينية دون حل كامل. لكن قطر شاركت في «مؤتمر مدريد»، ثم بدأت تفعيل عملية بطيئة نحو علاقات أفضل.

بداية القصة

بعد مدة وجيزة من انتهاء حرب الخليج الأولى عام 1991، كان موقف قطر «متميزاً» من إسرائيل قياساً بجيرانها، إذ أعربت عن رغبتها في إعادة النظر في سياسة المقاطعة العربية إذا جمدت إسرائيل البناء الإستيطاني. ثم بعد «أوسلو» (1993) أحرز مزيد من التقدم بين الجانبين وخفّت حدة «النغمة العدائية» في الإعلام القطري، بل نوقشت خيارات التعاون الاقتصادي البيني عبر سلسلة من الاجتماعات المشتركة. وفي أواخر 1994، التقى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، يوسي بيلين، السفير القطري لدى واشنطن، عبد الرحمن بن سعود (آل ثاني)، في وقت كانت بلاده فيه تشارك بالمحادثات المتعددة الأطراف التي أعقبت «مدريد». وفقاً لبيلين، أكد عبد الرحمن أن الإمارة «ستكون سعيدة بالتعاون والمساعدة في العملية السياسية»، لكن اللقاء وما أعقبه أظهر أن قطر تريد أولاً تقدماً على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي كي تتمكن من تطوير علاقاتها بإسرائيل. في تلك المرحلة، شارك أمير قطر، حمد بن خليفة، في «أوسلو 2»، لتقام علاقات تجارية مع إسرائيل مع اعتراف بحكم الواقع بوجودها. كما شارك ممثل عن حكومة قطر في جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. في تلك السنة أيضاً، افتتح مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة، ما جعل الأخيرة العاصمة الخليجية الوحيدة التي سمحت بحضور مسؤول إسرائيلي دائم في أراضيها. ووفق إيلي أفيدار، الذي رأس البعثة الإسرائيلية من 1999 إلى 2001، عملت البعثة بوصفها سفارة، حتى وإن لم يُسمح لها برفع العلم الإسرائيلي أو وضع لافتة عند مدخل مبناها. التطور الأبرز كان في 1996 عندما وصل شمعون بيريز إلى قطر بصفته نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في زيارة رسمية، فمنذ ذلك الوقت، تعاقبت زيارات كبار المسؤولين الإسرائيليين ومن بينهم وزيرة الخارجية تسيبي ليفني عام 2008. لكن في الاختبار العملي، لم يؤدّ وجود الممثلية «التجارية» إلى انفراج طال انتظاره بين الجانبين، فإلى جانب الوجود الإسرائيلي الرسمي، أدارت قطر «الكتف البارد» لإسرائيل ورفضت محاولات مباشرة لتعميق العلاقات، إذ إنها، وفق الورقة البحثية، روجت لـ«خط مستقل مع إسرائيل قياساً بجيرانها، لكنها فعلت ذلك بخطوات محسوبة جداً مع تجنبها ألّا تفرط في تحدي النظرة التقليدية للعالم العربي في ذلك الوقت تجاه إسرائيل».

مع هذا، بقيت العلاقات من 1991 حتى 2009 مهمة من منظور إسرائيل إلى حد كبير، لأنها مثلت «علامة فارقة» في علاقات إسرائيل بالدول العربية والإسلامية التي لا تربطها اتفاقات رسمية بها. ووفق نائب المدير العام لوزارة الخارجية، يعقوب هداس، كان الهدف «كسر حلقة العداء والمقاطعة لإسرائيل، وبهذه الطريقة نزع أهم سلاح بأيدي الفلسطينيين». ولاحقاً، منذ 2014، إضافة إلى الزيارات والوفود والفرق الرياضية، تدير إسرائيل وقطر محادثات متكررة مع التركيز على غزة، إذ «نجح السفير محمد العمادي في اختبار الواقع، ومنع مراراً جولات قتالية بين إسرائيل وحماس»، لكن من المفارقات أن «الكارثة الإنسانية في غزة خلقت منصة فريدة من نوعها لتبادل المصالح بين الدوحة وتل أبيب على حساب التنافسات البينية السابقة»، الأمر الذي وفر فرصة نادرة لإعادة النظر في علاقتهما»؛ صار دور قطر مزدوجاً في القطاع باعتباره العمود الفقري للاقتصاد هناك، واللاعب الرئيسي في التوسط للهدنة، للقيادة الإسرائيلية في هذه القضية المعقدة». وبرغم أن رئيس حكومة العدو المستقيلة، بنيامين نتنياهو، تعرض لانتقادات شديدة في إسرائيل لدعمه تحويل الحقائب النقدية إلى غزة، فحتى الآن هذا النقد لم يخرب العملية وينهيها، بل يبدو أن صناع القرار في إسرائيل مستعدون للتعامل مع الضغوط العامة من أجل تجنب الحرب المقبلة». ووفق وزير التعاون الإقليمي السابق، تساحي هنغبي، «إذا كان ذلك مفيداً لمنع التصعيد، فلا مشكلة في تقديم المساعدات إلى غزة حتى إن كانت دولة ميكرونيزيا». وفي قطر، يؤكدون أنه لولا «السماح» الإسرائيلي، لما وصلت أموالهم إلى هناك.

> رغم كل ما قدّمته الدوحة، فإنها تبقى «موضع شك» لدى تل أبيب

آفاق العلاقة

تعرض الورقة نفسها الإمكانات المتاحة لهذه العلاقات وتطورها على هذا النحو:

1. المجال السياسي

حتى لو كانت هناك رغبة إسرائيلية في التعاون مع قطر على المستوى السياسي، فإن هذه الدولة لا تملك روافع فعلية لخلق تأثير حقيقي في القوى الإقليمية، وخاصة مع مقاطعة عدد من الدول العربية لها. ورغم أن حقائب المال أثبتت فعاليتها في الحد من التصعيد، فإن مصر والسعودية كانتا ولا تزالان اللاعبين الرئيسيين عندما يتعلق الأمر بإنجاز سياسي في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. هذا يعني أن تأثير قطر سيكون محدوداً، ومن المشكوك فيه استخدام خدماتها الدبلوماسية، إزاء قضايا أخرى لا ترتبط مباشرة بغزة.

2. المجال الاقتصادي

لدى قطر وإسرائيل مصلحة مشتركة في تطوير علاقاتهما الاقتصادية حتى في ظل القيود القائمة، وخاصة أن البلدين يتقاسمان تحديات مشتركة في المناخ وندرة المياه. وتقدم الشركات الإسرائيلية حلولاً لتنقية مياه الصرف واستخدام المياه النقية لأغراض الزراعة ومياه الشرب، والحد من تبخر المياه بعد التحلية.

إضافة إلى ذلك يمكن للتطور التكنولوجي الإسرائيلي في مجال الزراعة الصحراوية أن يساعد كثيراً الجهود القطرية لتطوير المنتجات الزراعية المحلية، وخاصة في ضوء الجهود الكبيرة التي تبذلها للحد من الواردات الغذائية من الدول الأخرى. هناك أيضاً تقنيات إسرائيلية في مجال الطاقة البديلة يمكن أن تكون ذات صلة بالسوق القطري، كما تستعد الدوحة لاستضافة كأس العالم عام 2022 وهو أمر يكشف اهتماماً كبيراً بالحلول الشاملة التي تقدمها الشركات الإسرائيلية المتخصصة في «المدن الذكية». ومن المنظور الإسرائيلي، التعاون الاقتصادي ضروري على مستويين رئيسيين: الأول أن قطر قوة نفطية، وللصناعات المتنوعة في إسرائيل وخاصة البلاستيك مصلحة في تطوير العلاقات معها، والثاني أن الإمارة تنفق مبالغ ضخمة على تطوير الصناعة والتكنولوجيا المتطورة، ويمكن لمواردها أن تساعد عبر التعاون البيني في نمو الشركات الإسرائيلية، وخاصة الناشئة.

3. المجال المدني

رغم أن لغة وحدّة العداء تجاه إسرائيل خفّتا في قناة «الجزيرة» في السنوات الأخيرة، فإن ذلك لا يعني تغييراً مهماً في الموقف المهيمن من إسرائيل على مستوى القاعدة المدنية في قطر. كذلك من الجانب الإسرائيلي، يتعذر تقدير أي تغيير، ربطاً بنقص المعرفة بماهية أنشطة قطر في غزة وكونها لا تكاد تُذكر في الخطاب الإسرائيلي، باستثناء إشارات تتعلق بأنها دولة إرهابية أو بتحويل الأموال إلى «حماس».

... إلى أين؟

إن استمرت المقاطعة الخليجية لقطر، ستجد إسرائيل صعوبة في المحافظة على العلاقات الحالية، رغم أنها إلى الآن نجحت في المناورة بين الأطراف المتخاصمة، لكن ليس من المستحيل أن تصل إلى مرحلة تكون فيها إمارات الخليج ومصر أقل تسامحاً تجاه العلاقة المعززة مع الدوحة. وفي ضوء الأهمية الاستراتيجية للرياض والقاهرة بالنسبة إلى إسرائيل، يمكن لذلك أن يلقي ظلاً ثقيلاً على الثورة الهادئة في العلاقات الأولى، وخاصة أن تل أبيب غير معنية بدفع علاقاتها قدماً في مسار يخالف غالبية العالم العربي، الأمر الذي يعني أن التعاون سيبقى مركزاً على غزة.

في الخلاصة، الطريق طويل وصولاً إلى الاعتراف والعلاقات الكاملة بين إسرائيل وقطر، لكن ذلك لا يلغي أن هناك تغييرات بين الجانبين، وخاصة أن نظرة الدوحة إلى تل أبيب تحولت من عدو إلى طرفين موجودين في جانب واحد من المتراس، بل إلى شراكة استراتيجية في بلورة الساحة الغزية. ولا يعني ذلك أن قطر تنصلت من علاقاتها التاريخية مع أعداء إسرائيل، لكن نظرتها إلى القضية الفلسطينية لم تعد مبنية على معادلة إسرائيل المعتدية والضحية الفلسطينية، بل على الاعتراف بمسؤولية الأطراف المتبادلة. وفي ما يتعلق بصناع القرار في تل أبيب، المقدر هو أن يتواصل الموقف الحذر للسنوات المقبلة جراء الأسباب المذكورة في هذه الورقة، لكن على خلاف الماضي، لا يعيق الحذر العلاقات، وإن كان يؤدي إلى وضع سقوف لها.

من الصفارات ان «الكارثة الإنسانية في غزة خلقت منصة فريدة لتبادل المصالح» (أي بي ايه)

اليمن

الجيش و«اللجان» على أبواب مأرب: بانتظار إشارة الحسم

سقط بالكامل الخطّ الأول والثاني في ميمنة «جبهة صرواح» غربي مأرب. تحت سيطرة الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» بعد مواجهات عنيفة لأيام. وصلت فجر أمس الى أعلى مستوياتها. ليسقط بعد ذلك «معسكر كوفل» الاستراتيجي بعتاده الضخم. في وقت لم تُجد فيه أكثر من 40 غارة شنّتها طائرات «تحالف العدوان» لوقف السقوط

أعطت صنعاء الفرصة للأمم المتحدة وقبائل مأرب كي تتجنّب المدينة ويلات الحرب (أ ف ب)

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

انتصار جديد يسجله الجيش اليمني و«اللجان الشعبية» غرب محافظة مأرب (الشمال الشرقي من العاصمة صنعاء)، في إطار عملية «البنيان المرصوص» التي انطلقت مطلع العام الجاري وانتهت بانسحاب القوات الموالية لـ«تحالف العدوان»، تحت كثافة نيران الجيش و«اللجان» الواقفين الآن على بوابة مأرب الغربية. التقدم تحقق بمساندة قبائل مأرب لـ«قوات صنعاء»، وجاء مع اشتداد المواجهات في عدد من الجبهات المشتعلة في محيط مأرب المدينة. ووفقاً لمصادر عسكرية، تقدّم الجيش و«اللجان» صوب المدينة من مسارات عديدة هي: صرواح والجدعان ورغوان وقانية، متجاوزين عشرات الغارات التي تشنها طائرات التحالف يومياً. وما مهّد للتقدم الكبير أمس هو تمكن قوات الجيش و«اللجان» من السيطرة على مرتفعات «جهة المشجح»، جنوب شرق جبل هيلان الاستراتيجي الذي يطل على مأرب من شمال غرب المدينة، كما أنها استعادت مرتفع الهلول الموازي لهيلان من الجنوب الشرقي، ثم تمكنت بعد معارك عنيفة من السيطرة على العطيف، لتتقدم نحو نقطة الكسارة شمال هيلان والطريق الإسفلتي في منطقة الكمب التي تبعد 15 كلم عن مأرب. وفي اتجاه صرواح، خاضت القوات مواجهات عنيفة مع قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وميليشيات حزب «الإصلاح» الإخواني، التي استخدمت فيها مختلف الأسلحة، كما شاركت فيها طائرات العدوان المروحية والحربية، ملقية القنابل العنقودية لإعاقة تقدم القوات نحو مطار صرواح و«معسكر كوفل».

في التفاصيل، تمكنت «قوات صنعاء» من الالتفاف على سلسلة مرتفعات البراء وسيطرت نارياً على الطلعة الحمراء الاستراتيجية، ما منحها سيطرة نارية على عدد من مناطق صرواح التي لا تزال تحت سيطرة قوات هادي و«الإصلاح». لكن في الأيام القليلة الماضية، أحرز الجيش تقدماً بعد معارك عنيفة نحو مفرق الملح وسيطر عليه ليؤمن جبل النظارة وجبال اتياس، وصولاً إلى محيط «كوفل»، ما يعني عملياً تطهير مديرية صرواح بنسبة 94%. وفق المصادر العسكرية، حتى فجر أمس، تمت السيطرة على المعسكر مع عتاد كبير، فيما يجري الآن التقدم نحو منطقة الزور التي تمهد للسيطرة على ما تبقى من صرواح، وهي (6%) أرض مستوية.

> **الواقع الميداني للعملية حتى أمس هو تطهير مديرية صرواح بنسبة 94%**

في حال إتمام ذلك، سيكون الجيش و«اللجان» قادرين على فرض خيارات الحرب والسلم في مأرب، وهو القرار الذي لا يزال سياسياً حتى الآن، وتحديداً بيد «المجلس السياسي الأعلى» في العاصمة، إلى جانب القيادات التي تُنحدر من مأرب وتعيش في صنعاء.

فعلاً اجتمع المبعوث الدولي بهم في لقاءين منفصلين قدموا إليه خلالهما «مبادرة السلام» لتجنيب المحافظة ويلات الحرب، مطالبين الأمم المتحدة بالتجاوب مع المبادرة، ومؤكدين أن مأرب «ليست حكراً على حزب الإصلاح الذي سُجّلت عليه انتهاكات جسيمة وأعمال قمع بحق أبناء المحافظة». المصادر القبلية في مأرب قالت لـ«الأخبار» إن هناك استجابة كبيرة لجهود الوساطة التي تجريها صنعاء في أوساط القبائل لتجنيب المحافظة الحرب، معتبرة الهجوم الذي شنته ميليشيات «الإصلاح» على قبيلتي الدماشقة وآل جلال أواخر الأسبوع الماضي، واستخدمت فيها الميليشيات الأسلحة الثقيلة، «محاولة فاشلة لترهيب قبائل مأرب من أيّ تبعات للتجاوب مع مبادرة السلام».

التصعيد على الأرض في محيط مأرب واقتراب القوات من المدينة من ثلاثة مسارات (الأول من الشمال الشرقي، وهو جبهة المشجح هيلان التي تبعد عن المدينة 15 كلم، والثاني من الشمال الغربي من جبهة صرواح غربي المدينة 10 كلم، والثالث من اتجاه مديرية مدغل شمال شرق المدينة)، جاء بعد هجوم من قوات هادي أرتد إلى دفاع ينكسر يوماً بعد آخر، وكذلك بعدما أخفق المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، خلال زيارته القصيرة في الثاني عشر من الشهر الجاري، في الضغط على صنعاء لوقف التقدم باتجاه مأرب تحت مبررات إنسانية. وتجنّباً للخوض في مساعي غريفيث، رفض رئيس «السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، لقاءه، بل أحاله إلى القيادات العسكرية والسياسية والقبلية من أبناء مأرب، لكونهم أصحاب القرار.

تحرير محافظة الجوف في عملية «فأمكن منهم»

كشف المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد يحيى سريع، في مؤتمر عصر أمس، تفاصيل العملية العسكرية الواسعة «فأمكن منهم» التي أدت إلى «تحرير مديريات محافظة الجوف كافة، عدا بعض المناطق في مديرية خب والشعف وصحراء الحزم»، مؤكداً أن العملية «دحرت ما يسمى المنطقة العسكرية السادسة التابعة للمرتزقة بجميع ألويتها العسكرية»، مع «وقوع المئات من قوات العدو بين قتيل وأسير ومصاب». وفق سريع، شاركت «القوة الصاروخية» و«سلاح الجو المسيّر» في العملية بأكثر من خمسين عملية «استهدف بعضها عمق العدو السعودي رداً على تصعيده الجوي». كما ثمّن «الدور البارز والمشرف لقبائل الجوف في تحقيق هذا الإنجاز الكبير... قواتنا تعمل على تطبيع الأوضاع في الجوف بعد دحر قوات العدو من مديرياتها».

(الأخبار)

كتاب

في ملاحظته إلى القرّاء، قبل التوطئة، يذكر بن هابرد، في كتابه الصادر حديثًا بعنوان: «إم بي إس: صعود محمد بن سلمان إلى السلطة»، أنّ المُنتج الذي وضعه بين أيدينا استند فيه إلى مئات المقابلات في أكثر من 12 دولة إلى جانب منشورات بلغات عدّة، وغيرها من الوسائط. قبل التقديم، كان لا بدّ للكاتب أن يشير إلى المجهود الذي بذله لستّ سنوات ليبصر كتابه الأوّل الضوء، وإلى الخبرات التي اكسبتها إياه زياراته المتكرّرة إلى المملكة بين عامي 2013 و2018 (السنة التي خُظر فيها منحه تأشيرة دخول). الكتاب الواقع في 348 صفحة، الصادر الأسبوع الماضي، لا يدّعي أنه سيرة ذاتية، إذ تنقصه الكثير من عناصر السير (أبرزها مقابلة صاحب السيرة)، بل يُقدّم إلى قرّاء الغرب خصوصًا قراءة وافية لصعود «الأمير الشاب» وتعاظم سلطته في نصف عقد. وعن توقيت النشر في السنة الانتخابية، ربّما يفيد تسليط الضوء على جدول أعمال دونالد ترامب وآل سعود وعداء الإعلام الليبرالي لرئيس منح احتضانًا غير مشروط لوليّ العهد السعودي. مجرّد التذكير بمسار العلاقة التي افتتحها ترامب في أيار/مايو 2017 (زيارته الخارجيّة الأولى إلى المملكة). وصولاً إلى جريمة قتل جمال خاشقجي (محرّك نقمة الغربيين على ابن سلمان) التي يستفيض هابرد في محاولة تفكيكها، هي عوامل بين شأنها أن تُنعش ذاكرة الجمهور الغربيّ الذي افزعته «مقتلة القنصلية». وإنْ كان ذلك مُراد هابرد. فإن ما يجري راهنًا في الداخل الاميركي، والعالم، يضع جانبًا السياسة الخارجية للرئيس الساعي إلى تأمين شروط إعادة انتخابه بعد مازعزع «كورونا» مضافًا إليه حرب اسعار النفط الروسية ـ السعودية اقتصاد اميركا والعالم، خاصة ان إستراتيجية ترامب لـ«الانتصار» في دورة ثانية تعتمد على سجلّه الاقتصادي «المُدهش»!

بن هابرد يروي صعود ابن سلمان

5 سنوات غيّرت وجه المنطقة

غلاف الكتاب

ملاك حمود

خمسُ سنوات مرّت على تقديم الملك السعودي، سلمان، ابنه محمد إلى العالم، اكتسب خلالها الشاب ألقابًا ـ يحتاج أيّ شخص آخر إلى أكثر من حياة لحملها . مكّنته من إحكام قبضته على مفاصل الحكم. البطش، وإن كان سلوكًا راسخًا في المملكة، فقد أخذ شكلاً أكثر جرأةً في عهد آل سلمان، مصحوبًا بأعراض جنون عظمة ظهرت لدى شاب ثلاثيني يرى أن في استطاعته فعل أيّ شيء يرغب فيه ما دام غطاء الإدارة الأميركية يظلّله. يعتمد الكتاب أسلوبًا منهجيًا في تَعقُّب حياة ابن سلمان، محاولاً رسم إطار يبدأ من طفولته (لا تزال حياته المبكرة غامضة) وصولاً إلى تفصيله المحطات التي تكفّلت بصعوده. مع أن هذه السيرة لا تحتوي على معلومات جديدة عن حياة موضوعها، فهي تتكفّل بتسليط الضوء على خيارات دونالد ترامب المُكلفة.

الرجل الأبيض يروي سيرة الأمير

يلجأ هابرد إلى ما يصفها «التنبؤات المستنيرة» لمعرفة سبب اختيار ابن سلمان لمنصب الملك المستقبلي. صعوده يبدو مستغرباً للكاتب، لكون سيرته الذاتية الخاصة لم تُغذّ التوقعات بأن شاباً بهذه المواصفات المتواضعة سيحكم ذات يوم. فهو الابن البكر للزوجة الثانية، وربّما الثالثة، لابن الخامس والعشرين من أبناء الملك المؤسّس عبد العزيز، ما يعني أن الأمير بعيد جداً في ترتيب سلّم الخلافة. بطالعنا هابرد بتساؤلات منطقيّة ومشروعة من منظور رجل أبيض، كان يسأل عن كيفية صعود رجل «لم يسبق له أن أدار شركة تركت بصمة. ولم يكتسب خبرة عسكرية. ولم يتقن لغة أجنبية، ولم يتعلّم في جامعة أجنبية. ولم يقضِ وقتًا معتبراً في الولايات المتحدة أو أوروبا...». إذاً، كيف يصير فجأة «النجم الصاعد في القصر الملكي». تعيين ابن الملك في منصبه الأوّل وزيراً للدفاع لم يلفت الانتباه فوراً، نظراً إلى الدور الاستعراضي، أكثر منه عمليًا، للجيش السعودي. لكن ذلك سيتغيّر بعد مضي شهرين من التعيين. فجر 27 آذار/مارس 2015، سيعلن عادل الجبير، السفير السعودي في الولايات المتحدة وقتذاك، انطلاق «عاصفة الحزم»، بسقف أسابيع قليلة، وضعه الأمير الوزير. لم يرَ الأخير سبباً مقنعاً لـ«عدم تشغيل الجيش». توجّه الداخل). نهج سيتجلّى في الانقلاب الأوّل بعد أيام من بدء العدوان. سيخرج (ولي العهد) مقرن بن عبد العزيز من الصورة، ليصعد ابن سلمان إلى منصب نائب ولي العهد، محمد بن نايف، ويصبح ثانياً في الطريق إلى العرش.

> **يستغرب الكاتب صعود امير لم يتلقَّ تعليمه في جامعة اجنبيّة**

الإعجاب الراسخ

لا يخفي هابرد إعجابه بما فعله ابن سلمان لبلاده وشعبه، وخصوصاً الشباب، متسائلاً: هل الأمير «سينضج ليصبح ملكاً أكثر حكمة، أم ستستمر المفاجآت غير السارة في تشكيل مرحلة حكمه؟». ما حدث في سنوات صعوده «لا يبشّر خيراً». التقدير الأخطر، بقول الكاتب، احتمال بقاء وليّ العهد في السلطة لعقود مقبلة. اشتغل الأمير منذ أن وطأت قدماه قصر «اليمامة» على قاعدة التخلّص من كل العوائق التي يمكن أن تعيق طريقه إلى العرش. ولم تكن الانقلابات المتتالية إلا خدمة لهذه الفكرة، وآخرها اعتقال شقيق الملك، أحمد بن عبد العزيز، وولي العهد السابق، محمد بن نايف، بتهمة «الخيانة العظمى». على التوالي، شنّ إلى جانب الإمارات والبحرين ومصر حملة لعزل قطر، وتخلّص من ابن نايف ليصبح الأول في الطريق إلى العرش، في حزيران/يونيو 2017. مثّل ذلك العام ذروة صعود «أبي الإصلاحات» الذي أماط اللثام قبل ذلك بعام عن خطته لانتقال المملكة إلى عصر ما بعد النفط: «رؤية 2030». في نهاية 2017، ترافق اختطاف رئيس الوزراء اللبناني (السابق)، سعد الحريري، مع بدء موجة التطهير الثالثة، حين زُجّ بأمراء ووزراء ومسؤولين في «الريتز»، ليجبروا على توقيع تعهدات لتقاسم ثرواتهم. ليس مصادفة أن تلك الحلقة (الريتز)، التي عزّزت قبضة ابن سلمان، سرعان ما حازت موافقة ترامب: «بعض مَن يعاملون بقسوة، حلبوا بلادهم على مدى سنوات!».

غاب الودّ بين الرياض وواشنطن في ولايتي باراك أوباما. لم يرُق للأولى الانتقادات التي وجّهها الثاني على خلفية إعدام المملكة الشيخ نمر النمر بداية 2016. كان أوباما متردّداً إزاء الانجرار إلى ما رآه «صراعاً طائفياً سعودياً ضدّ إيران»، ساعياً إلى الحفاظ على مسافة بين بلاده والمملكة. في ظلّ الإدارة الحالية، تغيّر المشهد. فإعجاب ترامب بابن سلمان، وتودّد الأخير إلى صهر الأول، جاريد كوشنر، المُكلّف حقيبة الشرق الأوسط، يشكّلان مادة رئيسية في الكتاب. بل إن دعم إجراءات الأمير المجنونة والرغبة في تبرير أيّ سلوك يصدر منه وصلاً إلى الذروة حين رفض ترامب تحميل وليّ العهد مسؤولية اغتيال خاشقجي، ضارباً بعرض الحائط استنتاجات وكالة الاستخبارات المركزية. ففي بيان حمل عنوان «أميركا أولاً»، قال: «لن نتخلّى عن المملكة واستثماراتها بسبب مقتل خاشقجي». تداعيات الجريمة لا تزال تلاحق ابن سلمان، لأن معظم العالم ليس متسامحاً جداً، يؤكد هابرد، مشيراً إلى أن الأمير لم يعد قادراً على «جولات انتصار عبر الغرب»، كتلك التي هندسها بعد تولّيه السلطة. كانت حادثة القنصلية تنبيهاً: «بالتأكيد، كان خاشقجي رجلاً واحداً فقط، لكن التباين بين انتقاداته المنطقية، ونهايته البشعة، لفت انتباه العالم».

«أمير الذباب»

التغيير الأساسي الذي أحدثه ولي العهد، يوضح الكاتب، هو التحوّل إلى «أوتوقراطية القفازات الناعمة». أوتوقراطية تضمّ مراكز قوة متعدّدة، من بينها «مختبر لنوع جديد من الاستبداد الإلكتروني». يعود بنا هابرد إلى عام 2012، حين تمكّن مقرصن غير محترف وشاعر هاوٍ من الوصول إلى «هاكينغ تيم»، وهي شركة إيطالية باعت برامج تجسّس للحكومات يمكنها اختراق الهواتف المحمولة والأجهزة الأخرى. هل يمكن للشركة إرسال خبراء يتمتّعون «بمعرفة تقنية عالية» إلى المملكة لعرض منتجها؟ سأل، واعداً بتغطية النفقات «من الألف إلى الياء»، وفقاً لرسائل جرى تناقلها عبر البريد الإلكتروني، ونشرها موقع «ويكيليكس». اسم المقرصن: سعود القحطاني. في ذلك الوقت، كان لاعباً صغيراً في بلاط الملك عبد الله. وفاة الأخير في عام 2015 رفعت شأن المقرصن، إذ فوّضه راعيه الجديد، ابن سلمان، بناء ترسانة من الأسلحة الإلكترونية الجديدة لدفع صعوده. نشر القحطاني جيوشاً من «الذباب الإلكتروني»، وأشرف على حملة قرصنة امتدّت لتطاول جيف بيزوس (الرئيس التنفيذي لشركة «أمازون»). لاحقاً ستنتقل حملته ضدّ الأصوات المعارضة من الواقع الافتراضي إلى الحقيقي، بعد إشرافه على قتل وتقطيع جثة خاشقجي في إسطنبول. المتوقّع تُعدّ دراسة حالة حول كيفية تحوّل القادة المبتدئين إلى السوق الدولية المتنامية لبرامج التجسس التجارية لتعزيز سلطتهم، وهي حالة تسلّط الضوء على مزيج من الطموح الكاسح، والإفلات من العقاب لدى الأمير الشاب. باكراً أدرك ابن سلمان فعّالية التقنيات المتطوّرة في خدمة ما يصبو إليه، واختار القحطاني ـ لولائه الذي لا يتزعزع أكثر من مهارته ـ لقيادة هذا الجهد، بعدما أقنعه الأخير بأن معرفته بالفنون الإلكترونية المظلمة يمكن أن تساعده في الانتصار على منافسيه الكُثر. صار القحطاني مستشاراً للديوان الملكي برتبة وزير، وحصل على موازنة ضخمة للتسوّق للحصول على أفضل التقنيات المتاحة في السوق المفتوحة.

يضع هابرد قصة صعود ابن سلمان في سياق يمتدّ إلى ما بعد المنطقة: «صعود إم بي إس كان عبر ركوب التيارات العالمية». ونظراً إلى تركّز المزيد من ثروة العالم في أيدٍ أقلّ، استخدم السلطويون الشعبويون الخطاب القومي لحشد شعوبهم مغلقين أيّ منفذ معارض. مثل هذا العالم يتّسع لأمير لن يتوقّف عند أي حدّ «ليعيد العظمة إلى المملكة، بشروطه». لا قصة واحدة لابن سلمان، بل مجموعة قصص يُحدّد هو كيف تنتهي. أما هذا الكتاب، بقول هابرد، «فكان مجرّد بداية».

على التوالي. شنّ ابن سلمان حملة لعزل قطر. وتخلّص من ابن نايف (يمين) ليصبح الأول في طريق العرش (من الويب)

العالم
مصر

آثار عاشور غضب المحامين خلال ولايته بسبب مواقفته على جميع الطلبات الامنية (من الويب)

«نقيب المحامين» يخرج من عباءة الدولة؟

بعد انتخابات مارثونية الأحد الماضي، ينتظر المحامي الشهير رجائي عطية إعلانه نقيباً لمحامي مصر بفارق يفوق أربعة آلاف صوت عن النقيب المنتهية ولايته، سامح عاشور، المحسوب على الدولة، في وقت تأخرت فيه عملية الإعلان الرسمي للنتائج مع محاولات عاشور وأنصاره إرباك المشهد. جراء ذلك، أجّلت اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات إعلان النتائج لتأخر وصول أحراز خمس لجان من محافظات نائية، وسط محاولات للتشكيك في العملية الانتخابية وصلت إلى محاولة اقتحام غرفة اللجنة القضائية، لكن الشرطة تدخلت

> تفوّق رجائي عطية على النقيب المنتهية ولايته بأكثر من 4 آلاف صوت

من أجل الحفاظ على الوضع ومنع إبطال الانتخابات أو إعادتها.

أعضاء «قائمة الإصلاح»، التي يترأسها عطية، اتهمت عاشور وأنصاره بمحاولة إفساد الانتخابات بعد خسارة مرشحهم الانتخابات، فيما حاول أنصار الأخير تأكيد «أحقية أي محام بإثبات اعتراض لديه على العملية أمام اللجنة المشرفة لتتخذ القرار المناسب من وجهة نظرها». وقال عطية إن النقيب المنتهية ولايته يدفع «بلطجية من أجل إيقاف الانتخابات وتعطيل انتقال السلطة في النقابة»، واعداً بكشف الكثير من التفاصيل بعد إعلان النتيجة رسمياً، التي تنتظر بعض الأصول للأوراق المرسلة نتائجها بالفعل إلى اللجنة المشرفة.

التأجيل المتكرر لإعلان النتائج أثار حالة من الترقب لدى المحامين، وسط إجراءات أمنية مشددة حول مقر النقابة وسط العاصمة القاهرة تخوفاً من أعمال شغب، فيما تعهد عطية بالظهور على التلفزيون للكشف عن خطته في التعامل مع النقابة فور الإعلان الرسمي. وعملياً لا تملك الدولة التدخل لمصلحة عاشور عبر اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات، إذ تجرى الأخيرة بإشراف قضائي ووفق ضوابط وأوراق رسمية من الهيئات المعنية.

وعاشور أحد الوجوه المحسوبة على الدولة وأثار غضب المحامين خلال ولايته بسبب موافقته على جميع طلبات الأجهزة الأمنية، وخاصة في ما يتعلق بإغلاق النقابة، وتساهله مع الانتهاكات التي يتعرض لها المحامون على يد وزارة الداخلية، علماً بأنه منع أنصار عطية من ممارسة الدعاية بصورة عادلة داخل النقابة. كما شهدت الأسابيع التي سبقت الانتخابات تسهيلات من الدولة لحملة عاشور، ودعمها مالياً في تنظيم المؤتمرات. وظهر في أكثر من مناسبة وجود أعداد كبيرة من المخبرين ممن يدعون نقيب الدولة وقائمته، برغم أن الحضور الأكبر جاء لمصلحة أنصار عطية الذي تعهد «العمل على استعادة هيبة المحامين وكرامتهم»، وحالياً يمكن للمحامين إقامة طعون أمام القضاء الإداري على النتيجة فور إعلانها بما يهدد ببطلان الانتخابات، لكن الأمر قد يستغرق أسابيع بعد إعلان النتيجة، فهل تخسر الدولة؟.

(الأخبار)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة إرجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي.
إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من التسليم بقضاء الله تعالى ننعى إليكم وفاة المرحومة
الحاجة حسنية علوية ماروني
زوجة الحاج عبد الله الشيخ سليمان ضاهر
أولادها: حسان، سليمان، د. مالك، باسم ود. جهاد زوجته د. حياة تيناوي.
ابنتها: غادة زوجة د. هاني مرتضى
أشقاؤها: سمير والمرحومون: حسني، إحسان، تحسين وتيسير.
شقيقاتها: عفاف ونازك والمرحومتان: فاطمة ونجاة.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب
نعتذر عن تقبل التعازي بسبب الظروف الراهنة

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/677
طالب التنفيذ: أندره جوزف صباغ
ورين وكارلوس وانطوان ابلي عبدو
وكيلهم المحامي مارون ليوس
المنفذ عليه: راحيل ضومط وانطوان وادون يعقوب عبدو الحدث حي الموتورات
السند التنفيذي: حكم ازالة شيوع في العقار 2197 الحدث اساس 2018/1234
تاريخ محضر الوصف: 2019/10/18
تاريخ تسجيله: 2019/12/4
أولاً: المطروح للبيع: 2400 سهم من العقار /2197/ الحدث:
قطعة ارض بعل قسم منها صخري وقسم يزرع حبوب ضمنها بعض اشجار ارز مفرزة عن العقار 941 – غير مبنية – يشترك في ملكية الطريق الخاص 2212 – استملاك بمبلغ 14 بعبدا – قرار وضع يد بملف 15 بعبدا استدعاء لجانب بداية جبل لبنان الثالثة في بعبدا 2018/1234 من اندره صباغ ورفاقها /راحيل ضاهر.
مساحته: 2م884/ تقريباً
التخمين: /1060800/د.أ. – الطرح: /1060800/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة: وقد تحدد موعد المزايدة نهار الخميس الواقع في 2020/4/16 الساعة الحادية عشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا أو تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كمال عليه وخلال ثلاثة ايام من صدور قرار الإحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الإحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
رئيس قلم تنفيذ بعبدا

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2016/2234
طالب التنفيذ: البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. وكيله المحامي مروان الجميّل
المنفذ عليه: يوسف حسن حيدر
السند التنفيذي: /139304,04/ د.أ. عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2016/2/16 - تاريخ تسجيله: 2016/8/16
المطروح للبيع: القسم 13 من العقار رقم 516 حارة حريك:
مدخل وغرفتان ودار مقسوم ومطبخ وحمام ومنافع وثلاث شرفات ولدى الكشف تبين أن القسم هو كناية عن شقة للسكن يقع في الطابق الثاني شمالي يقتطعن بها المنفذ عليه مع عائلته وتحتوي على اربعة غرف هي مدخل وصالون وطعام وغرفتين نوم وممر ومطبخ وحمامين عربي وافرنجي وثلاث شرفات. ابواب القسم المدخل خشب ماغنوم مع باب حديد مصفح من الخارج والابواب من الداخل خشب معاكس وابواب الشرفات والدرابزين المنيوم سيدم /2000/ بلاط ارضية الشقة سيراميك صيني ملوّن 60 × 60 الأنتري والصالون والطعام والشرفة على الصالون والممر بلاط غرفة النوم سيراميك والجدران بورسلان صيني ومجلى رخام غرانيت مع خزائن المنيوم والادوات الصحية والخالطات ليسيكو وطني والدهان طرش كاوتشوك والادوات الكهربائية ماجيك وطني ولا يوجد اي ديكور داخل الشقة وتعتبر الشقة جيدة جداً. القسم 13 من العقار 516 حارة حريك حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق والعقد والخرائط يشترك في ملكية الحقوق رقم 1 و3 تخطيط بالمرسوم رقم 971/719.
زيادة تأمين: تأمين وزيادة العقد يومي 2012/3041 وادخال وزيادة تأمين بالعقد يومي 2012/3042 زيد التأمين الأساسي من الدرجة الاولى مبلغ /28000/د.أ. بعد أن ادخل تحت حكم التأمين القسم 8 من العقار 2536 حارة حريك حيث اصبحت قيمة التأمين الاجمالية /88000/ د.أ. تراجع شروط التأمين بحق التصرف بالعقد.
الحصة المؤمنة: حصة المدين في هذا العقار وسواه/ وخلافه - نظمت شهادة قيد تأمين.
نوع التأمين: رضائي درجة اولى مع حق التحويل حق وفائدة حسب شروط العقد.
الدائن: البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
المدين: يوسف حسن حيدر 2400 سهم
قيمة التأمين: /88000/د.أ.
نوع الفائدة: حسب شروط العقد. تأمين تراجع شروط حق التصرف بالعقد.
الحصة المؤمنة: حصة المدين في هذا العقار وسواه، نظمت شهادة قيد تأمين.
نوع التأمين: رضائي.
درجة التأمين: ثانية. تراجع الفائدة والاستحقاق حسب شروط العقد
الدائن: البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
المدين: يوسف حسن حيدر 2400 سهم
قيمة التأمين: /184000/د.أ.
نوع الفائدة: حسب شروط العقد - حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بيروت برقم 2015/2327 تاريخ 2016/2/16 لمصلحة المنفذ البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. على المنفذ عليه يوسف حسن حيدر تحصيلاً لدين المنفذ بملف 13/516 تاريخ 2016/2/16.
مصدر الحجز: دائرة تنفيذ بيروت - حجز تنفيذي صادر عن دائرة تنفيذ بيروت برقم 2015/2307 تاريخ 2016/10/24 محضر وصف رقم 2016/2234 بالقرار تاريخ 2016/11/7 و2016/11/9 تحصيلاً لدين المنفذ البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
مساحته: 2م118/.
التخمين: /129800/د.أ. - الطرح بعد التخفيض 10%: /53039,45/د.أ.
تاريخ ومكان المزايدة: تجري المزايدة نهار الاربعاء في 2020/4/1 الساعة الحادية عشرة صباحاً أمام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا المبنى الجديد.
شروط البيع: فعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ موازٍ لثمن الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بعبدا او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما عليه وخلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على مسؤوليته كما عليه وخلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مأمور تنفيذ بعبدا
عباس حمادي

إعلان الى المشتركين
في مشروع ري القاسمية ورأس العين ومشروع ري صيدا – جزين
تعلن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني الى المشتركين في مشاريع الري في المصلحة (مشروع ري القاسمية ورأس العين ومشروع ري صيدا – جزين) انها وضعت قيد التحصيل جداول التحققات عن العام 2020 وتطلب من المشتركين الذين لم يسددوا بدل اشتراكاتهم المبادرة فوراً لدفع ما يتوجب عليهم في مهلة اقصاها 2020/6/30 في مراكز الجباية في صيدا ومكاتب المصلحة في القاسمية ولبعا.
كما تعلن المصلحة عن اعفاء المشتركين بالمياه من غرامة التأخير على رسوم وبدلات الري بنسبة 85 % شرط ان يسددوا ما يترتب عليهم قبل تاريخ 2020/9/6 في مراكز المصلحة المحددة لدفع الرسوم.
رئيس مجلس الادارة/ المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 395

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بعلبك - غرفة الرئيس أحمد محمود
رقم المعاملة: 2018/245
المنفذ: البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل - بوكالة المحامي سليم بريدي
المنفذ عليه: علي محمد العيتاوي - اللبوة
السند التنفيذي وقيمة الدين: عقد قرض مدعوم وعقد عام وكشفي حساب وعقد تأمين تحصيلاً لرصيد عقد القرض البالغ /57,500,000/ل.ل. والفائدة ورصيدي حسابين جاريين الاول بقيمة /55,80/$ والثاني بقيمة /773,908/ل.ل.
تاريخ التنفيذ: 2018/7/23: 23
تاريخ تبليغ الانذار: 2018/8/3
تاريخ قرار الحجز: 2018/10/18
تاريخ تبليغ الحجز: 2018/10/26
تاريخ تسجيله: 2018/10/23
تاريخ محضر وصف العقار: 2018/12/10
تاريخ تسجيله: 2018/12/11
بيان العقار المحجوز ومشتملاته: العقار رقم /306/ اللبوة – أميري – محلة الكروم.
العقار عبارة عن ارض مشجرة قسم منها مزروع أشجار الزيتون المثمرة عددها ست شجرات عمر الواحدة حوالي عشرين سنة والقسم الآخر مزروع أشجار مشمش المثمرة عدد 50 عمر الواحدة عشرين سنة.
مساحته: 2م4321/.
حدوده: يحده غرباً: العقار /307/ شرقاً العقار /305/ شمالاً مجرى ماء والعقار /305/ جنوباً العقارين /307/ و/588/.
الحقوق العينية: - يومي 2087 تاريخ 2013/6/18 تأمين درجة أولى مع حق التحويل، الدائن البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. المدين علي محمد العيتاوي، قيمة التأمين ثلاثون ألف دولار أميركي.
-تعهد المدين بعدم البيع أو التأمين أو التأجير أو ترتيب أي حقّ عيني إلا بموافقة الفريق الدائن.
-يومي 4155 تاريخ 2018/10/23 حجز تنفيذي رقم 2018/245 مصدر الحجز دائرة تنفيذ بعلبك لحاجز البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. المحجوز عليه علي محمد العيتاوي عدد الاسهم المحجوزة 2400 سهم.
-يومي 4861 تاريخ 2018/12/11 محضر وصف العقار من دائرة تنفيذ بعلبك المعاملة 2018/245.
التخمين بالدولار الاميركي: /55,931/$ بدل الطرح المخفض بالدولار الأميركي: /28,692,60/$
موعد جلسة المزايدة ومكان اجرائها: نهار الخميس الواقع في 2020/4/9 الساعة الثانية عشر ظهراً أمام حضرة القاضي المنفرد في بعلبك رئيس دائرة التنفيذ.
- شروط البيع: النفقات المتوجب دفعها علاوة عن الثمن طوابع الاحالة ورسم الدلالة للبلدية 5% وعلى راغب الشراء الحضور بالموعد المعين وان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة او أحد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح او تقديم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ لتخوله هذه الدائرة الدخول بالمزايدة وعليه ان يختار محلاً لاقامته ضمن نطاق هذه الدائرة والا عدّ قلمها مقاماً مختاراً له وعليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً واعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه في خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع المبلغ والرسوم والنفقات.
رئيس قلم دائرة تنفيذ بعلبك
عباس محمد شبشول

إعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ بعلبك
غرفة الرئيس أحمد حمود
رقم المعاملة: 2011/331
المنفذ: فاروق المبوّض - وكيله المحامي محمد مظلوم
المنفذ عليه: جان غصيبة كيروز - دير الأحمر.
السند التنفيذي وقيمة الدين: الحكم الصادر من القاضي المنفرد المدني في بعلبك اساس 2006/277 قرار 2006/7 تاريخ 2006/1/30 والمصدق بقرار محكمة استئناف بعلبك وكذلك من محكمة التمييز والقاضي بالزام المنفذ عليه بدفع مبلغ 4,361,65 د.أ. رصيد الدين المبين بالاحتساب تاريخ 2019/3/12 عدا الفوائد واللواحق.
- تاريخ التنفيذ: 2011/11/29
- تاريخ تبليغ الانذار والحجز: 2012/1/25
- تاريخ قرار الحجز: 2011/12/27
- تاريخ تسجيله: 2012/1/23
- تاريخ محضر وصف العقار: 2016/4/11
- تاريخ تسجيله: 2016/4/21
* بيان العقارات المحجوزة ومشتملاتها:
- 1 - 2400 سهم بالعقار رقم 650 - دير الأحمر - ملك موقع القرية. العقار عبارة عن قطعة ارض مزروعة بعض الاشجار المثمرة والورود ويفصل العقار حجر من الباطون مع تصوينة ومن الجهة الغربية يوجد مستودع من الباطون بمساحة 408/ أمتار مربع. له بوابة حديدية لجهة الشمال وفوق المستودع لجهة الغرب.
يوجد غرفة باطون تستخدم كمستودع مع شمسية باطون كانت تستخدم كمحطة وقود حالياً مقفلة ومعطلة.
مساحته: 1379 متر مربع.
- حدوده: يحده غرباً العقار 657 وشرقاً العقار 649 وشمالاً العقار 653 وجنوباً العقارين 736 و755.
- الحقوق العينية: لهذا العقار حق الانتفاع بالري من مياه قرية عينانا.
يومي 456 تاريخ 1978/5/7 استملاك على هذا العقار بموجب المرسوم رقم 9685 تاريخ 1968/4/8 المحفوظ في محضر العقار رقم 79 من منطقة دير الأحمر.
-يومي 228 تاريخ 2012/1/23 حجز تنفيذي رقم 2011/331.
مصدر الحجز دائرة تنفيذ بعلبك.
الحاجز: فاروق المبوّض.
المحجوز عليه: جان غصيبة كيروز.
- يومي 1546 تاريخ 2016/4/21 محضر وصف العقار مصدر الحجز دائرة تنفيذ بعلبك رقم 2011/331 بملفه.
الحاجز: فاروق المبوّض.
المحجوز عليه: جان غصيبة كيروز.
- التخمين بالدولار الأميركي: 185450
- بدل الطرح بالدولار الأميركي: بعد التخفيض للمرة الاولى 105,707.
* موعد جلسة المزايدة ومكان اجرائها: نهار الخميس الواقع في 2020/4/9 الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً أمام حضرة القاضي المنفرد في بعلبك رئيس دائرة التنفيذ.
* شروط البيع:
النفقات المتوجب دفعها علاوة عن الثمن طوابع الاحالة ورسم الدلالة للبلدية 5% وعلى راغب الشراء الحضور بالموعد المعين، وان يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة او أحد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح او تقديم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ لتخوله هذه الدائرة حق الدخول بالمزايدة وعليه ان يختار محلاً لاقامته ضمن نطاق الدائرة والا عدّ قلمها مقاماً مختاراً له وعليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً واعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الاحالة دفع المبلغ والرسوم والنفقات.
رئيس قلم دائرة تنفيذ بعلبك
عباس محمد شبشول

إعلان
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب فؤاد اديب حاطوم وبوكالته عن عادل فؤاد توما احد ورثة فؤاد نفاع توما سندات ملكية بدل ضائع للمورث في العقارات 322 و330 و376 الفوارة.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

مبوب

خرج ولم يعد

هربت العاملة
TEMITOPE DEBORAH LAWAL
من التابعية النايجيرية الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 03/820812

مفقود

فقدت أوراق مركب ثبوتية باسم حمزة علي حمزة الرجاء ممن يجدهم الاتصال عى الرقم 03/280220

استراحة

كلمات متقاطعة 3406

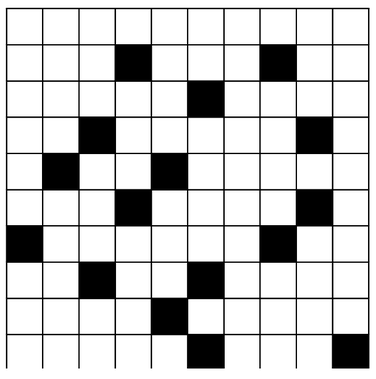

افقيا
1- صحافي لبناني راحل – 2- حرف عطف – من الحبوب – للنفي – 3- من الطيور – ما يخطر في القلب أو الذهن من شر – 4- نقاط توقف في الإملاء العربية – وشى – 5- عاصمة عربية – إحسان – 6- حاكم الإمارة – جسد الأنسان – 7- بيت العصفور – مرفا إيراني ومركز نفطي معروف – 8- إمتنعت – عائش – قادم – 9- عائلة ميكانيكي فرنسي راحل إخترع نول الحياكة – حاكم طرابلس غرف بالآغا – 10- جحد نعمة الله عليه – جرس صغير

عمودياً
1- دولة أفريقية كانت مستعمرة فرنسية وأصبحت دولة مستقلة عام 1960 – 2- عتاب – نافذة – 3- مغارة لبنانية يتدفق منها نهر إبراهيم – ينصرف ويمتنع عن الأمر – 4- مثال مصري يُعتبر رائد النحت المصري الحديث – 5- والدة – سجين حرب – 6- عصابة سرقة – سلاح قديم – 7- إختلس – مرفا بابائي شماليّ طوكيو – 8- أغنية للمطرب الراحل وديع الصافي – إلهه – عبودية – 9- عصر أو وقت طويل كان أو قصير – راية بالأجنبية – 10- من الأزهار الطيبة الرائحة يُستعمل زيتها في صناعة أجود أنواع العطور – سلاح قديم

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- المونديال – 2- كولومبيا – 3- غنت – هن – ورم – 4- أيوب ثابت – 5- ركبي – نسرين – 6- يس – كم – تايم – 7- تومأ – باب – 8- نهروان – ال – 9- حي – فلو – 10- جورجي جوكوف

عمودياً
1- أوغاريت – حج – 2- نيكسون – 3- مكتوب – مهجر – 4- و و – بيكار – 5- نلهث – وحي – 6- دونان – بايج – 7- يم – بستان – 8- ابو تراب – فك – 9- لير – ي ي – الو – 10- أمين معلوف

sudoku 3406

	5					1	4	
1			3	4			6	
2			9				7	
		8	2	1	4			
	2	6				5	1	
			5	7	6	2		
	4				5			6
	1			6	8			3
	7	5					9	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3405

9	7	1	2	4	8	6	3	5
3	8	2	6	1	5	7	4	9
5	6	4	3	9	7	2	8	1
6	4	8	9	7	3	1	5	2
1	3	5	4	6	2	9	7	8
2	9	7	5	8	1	4	6	3
4	1	3	7	5	9	8	2	6
7	5	9	8	2	6	3	1	4
8	2	6	1	3	4	5	9	7

مشاهير 3406

أديب مصري (1883-1949) ولد في مدينة المنصورة. أنشأ القصة القصيرة وأسهم في مجال الرواية التاريخية. له «باب القمر» و«بنت الأخشيد»

7+8+2+11 = مشتبه فيه ■ 10+5+3+6 = من الألوان ■ 7+4+9+1 = عكس وراء

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ادغار ادريان

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 18 آذار 2020 العدد 4008

صورة وخبر

في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجدّ، ارتدى الفنان البصري الأميركي لينكس الكساندر أحد أعماله التي تمثّل COVID-19، أثناء وجوده في محطة غراند سنترال في نيويورك. جاء ذلك في ظل إعلان حالة الطوارئ في الولايات المتحدة لمكافحة تفشّي هذا الوباء العالمي. (ديا ديباسوبيك ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

إيمان

على عكسِ ما فعلَ يسوع بِأليعازر ساعةَ شفاهُ من موتِه، يتهيّأ لي أنني أستطيع، بدون أنْ أَتَجرّعَ السمَّ أو أُطلقَ رصاصةً في فمي، أنْ أشفيَ نفسي مِن علّةِ الحياةِ بمجرّدِ أن أقولَ لها: آمرُكِ بالموت!

: أحياناً، يخيفُني الإيمانُ بهذه المقدرة.

الفرق

أنتَ تَتألّمُ ممّا تَتوهّمهُ فيَّ (ممّا تتمنّى أنْ تَجعلَهُ فيّ) منَ القباحاتِ والخطايا، وأنا أتألّمُ من بغضائك.

أظنُّ : ثمةَ فرق.

أنتَ تؤلمكَ أوهامُك. وأنا يؤلمني الخوفُ من طعنتِك.

: فرقُ حياة.

الفوضى مجدداً في تلفزيون لبنان

منذ البداية، أظهرت وزيرة الإعلام، منال عبد الصمد (الصورة)، رغبة واضحة في إنهاء فوضى تلفزيون لبنان بتعيين مجلس إدارة. لكن فيروس كورونا يستحوذ حالياً على اهتمام الوزيرة المنشغلة، كما كل أعضاء الحكومة، بالتصدّي للوباء. هكذا، عادت الفوضى إلى الشاشة الرسمية التي راحت تستضيف أشخاصاً ينأصبون العداء لرئيسَي الجمهورية والحكومة، ميشال عون وحسّان دياب. فُتح المجال لتسخيف مقرّرات الحكومة بشأن كورونا وأحوال البلد عموماً، ما دفع بالبعض إلى تنبيه الوزيرة التي وضعت يدها على الموضوع. وفي وزارة الإعلام، هناك من لا يزال يعتبر أنّ تعيين مجلس إدارة في هذه الظروف يعدّ أولوية، ليتحمّل مسؤولية النطق باسم الحكومة ومواجهة حملات التشويه والغرضية السياسية!

«دارة الفنون» في عمّان: نعود بعد قليل

تماشياً مع القرارات التي أصدرتها رئاسة مجلس الوزراء في الأردن الرامية إلى تفادي انتشار فيروس كورونا المستجدّ في البلاد، بما فيها تجنّب التجمّعات العامة، أعلنت «دارة الفنون» في عمّان عن إغلاق أبوابها اعتباراً من أوّل من أمس الإثنين وحتى إشعار آخر. الفضاء الثقافي الشهير، أعلن عن النبأ في بوست نشره على مواقع التواصل الاجتماعي، متمنياً لمتابعيه «دوام الصحة والعافية». وكان عام 2018 قد شهد مرور 30 عاماً على مبادرة «دارة الفنون» لإنشاء مشروع ثقافيّ يدعم الفن والفنانين العرب، ليصبح هذا المكان اليوم «منبراً حيوياً متجدّداً يضم ستّة مبانٍ تاريخيّة ومستودعات وموقّعاً أثريّاً في الحديقة تم ترميمها جميعاً»، وفق ما ورد على صفحته الرسمية على فايسبوك.

«أبوط برودكشنز»: أفلام مجانية لمواجهة كورونا

في ظل الحجر المنزلي الهادف إلى الحد من انتشار فيروس كورونا المستجدّ، يحتاج المرء إلى خيارات منوّعة لتمضية الوقت. في هذا السياق، أطلقت شركة «أبوط برودكشنز» للإنتاج، أمس الثلاثاء، عبر صفحاتها الرسمية على فايسبوك، مبادرة جديدة تسمح للناس بالاستمتاع بمجموعة من الأفلام اللبنانية المستقلة في منازلهم مجاناً. هكذا، ستعمد الشركة اللبنانية كل ثلاثة أيّام إلى توفير شريط جديد يحمل توقيعها عبر موقع Vimeo، فيما تزوّد المشاهدين بكلمة السرّ اللازمة لمتابعته. البداية كانت مع وثائقي «هدنة» (2015) لميريام الحاج الذي سيظل متوفراً لغاية يوم غدٍ الخميس.

تدور الأحداث في بيروت في عام 2013، حيث لا يزال «رياض» وأصدقاؤه ، وجميعهم محاربون سابقون في ميليشيات مسيحية في لبنان، يعيشون الحنين إلى الحرب. بين الذكريات المشتركة في متجر «رياض» ورحلات الصيد من حيث يعودون في كثير من الأحيان خالي الوفاض، تسأل المخرجة عمّها ورفاقه عن حياتهم. وفي الوقت الذي يستمر فيه لبنان في العيش في العذاب، يلوح في الأفق شرخ بين الأجيال في متجر «رياض». العمل من بطولة رياض الحاج، طوني عرموني، طوني كنعان وجوزيف الحاج. (للاستعلام: زيارة صفحة «أبوط برودكشنز» على فايسبوك)

البداية مع فيلم «هدنة» لميريام الحاج

«ميّل يا غزيّل»... فرجة ببلاش

عبر فايسبوك، توجّهت المخرجة اللبنانية إليان الراهب، أخيراً، «لكل يلّي مزروب وبدو فسحة أمل وطبيعة وحب»، مؤكدة أنّ فيلمها «ميّل يا غزيّل» (95 د) سيُتاح مجاناً للمشاهدة عبر موقع Vimeo لأيّام معدودة. الوثائقي المترجم إلى الإنكليزية والفرنسية والإسبانية، حائز جوائز عدّة، من بينها جائزة لجنة التحكيم في مسابقة المهر الطويل لأفضل فيلم ضمن «مهرجان دبي السينمائي الدولي»، وجائزة لجنة تحكيم الأفلام الوثائقية ضمن «مهرجان تطوان الدولي للسينما المتوسطية». يرسم العمل بورتريهاً لـ «هيكل» (الصورة)، الستيني الذي يقطن في عكار. يصارع الرجل للبقاء في أرضه التي أسس فيها مزرعة ومطعماً، وسط كثرة التوترات الطائفية والسياسية، وكساد المواسم الزراعية، وخوفه من الهجرة.